بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٣١٨ - السنة السادسة والعشرون - الجمعة ١٥ شوال ١٤٣٩ هـ - ٢٩ حزيران ٢٠١٨ م

الحكومة.. هل ننتظرها طويلاً؟

إشكالية تأليف الحكومة اللبنانية جاءت مبكرة بعد الانتخابات النيابية. فقد توزعت الرئاسات الثلاث بين الطوائف الكبرى، رئاسة الجمهورية والمجلس النيابي ورئاسة الحكومة. لكن الرئيس المكلف رغب في أن يشكل حكومة تمثل جميع الكتل النيابية، أي ان تكون مجلساً نيابياً مصغراً، بصرف النظر عن الكفاءات والاختصاصات التي تدير شؤون البلد السياسية والاقتصادية والخدماتية. وبصرف النظر عما يسمى حقائب سيادية أو خدماتية وغير ذلك، وتوزيع الحقائب على الكتل النيابية ومنها كتلة رئيس الجمهورية (لبنان القوي)، فالرجل يتمسك بوزارات تخصه وتمثله، ومنها نائب رئيس الحكومة، بالإضافة الى وزراء دولة يطلع عبرهم على المسار الحكومي.. مع أن معظم جلسات مجلس الوزراء لا تنعقد في القصر الحكومي بل في القصر الجمهوري، أي برئاسة رئيس الجمهورية، وهذا مخالف للعرف ولدستور الطائف، حيث يغص القصر بجيش من المستشارين والمستشارات من قريبين وقريبات الرئيس. لذلك لا ينبغي أن يستغرب المراقبون تأخر تشكيل الحكومة، فضلاً عن تفاهم مكوّناتها الأساسية على بيانها الوزاري واتفاقها على الاستراتيجية الدفاعية، والموقف من سوريا، والمقاومة، وغير ذلك من القضايا.. فهل ننتظر طويلاً؟!

تأليف الحكومة بين صلاحيّات الرئيس وتدخلات الرئاسة!

عرقلة تشكيل الحكومة هل هي محاولة للانقلاب على اتفاق الطائف؟

الإعلام العبري وقضيّة الوزير الإسرائيلي العميل لإيران

مسيرات غزة على موعد مع التوسع والانتقال لساحات أخرى

أردوغان والغرب والأيادي الخفيّة التي تدير العالم العربي

أردوغان في خطاب النصر:

سنعلي من شأن تركيا وسنبلغ معاً أهدافنا عام ٢٠٢٣

باسيل: توزيع المقاعد بالنسبة والتناسب

أكد وزير الخارجية جبران باسيل ان «توزيع المقاعد الحكومية يجب ان يتم بالنسبة والتناسب لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإذا أراد احد ان يتنازل طوعاً فهو حر ولكن اذا كان هناك طرف لا يريد التنازل لأن هناك اتفاقاً سياسياً لم يعد قائماً فلا أحد يستطيع ان يرغمه وتكتلنا لديه ٥٥ بالمئة من الأصوات الشعبية ثم القوات ٣١ بالمئة فالكتائب ٧ بالمئة والمردة ٦ بالمئة ويجب احترام إرادة الناس».

قائد الجيش: ٩٠٪ من مساعداتنا مصدرها واشنطن

نظّم السفير اللبناني في الولايات المتحدة الأميركية السيد غبريال عيسى، حفل استقبال لقائد الجيش العماد جوزيف عون والوفد المرافق، حضره حشد من أبناء الجالية اللبنانية وبعض الفاعليات الأميركية، وفي مقدّمهم السفيرة الأميركية في لبنان السيدة اليزابيت ريتشارد.

وشكر العماد عون السفير اللبناني على تنظيم هذا اللقاء، مثنياً على مواقفه الداعمة للجيش، ونوّه بدور الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة الأميركية ومدى ارتباطها بوطنها الأم.

ولفت العماد عون الى أن «الولايات المتحدة الأميركية هي دولة صديقة للبنان، يهمّها استقراره في مختلف المجالات، لذا فهي الداعم الأساس للجيش اللبناني إيماناً منها بأنه الوحيد القادر على ضمان هذا الاستقرار» مشيراً الى أن «٩٠٪ من المساعدات التي يتلقاها الجيش مصدرها الولايات المتحدة الأميركية».

وتطرّق العماد عون الى الوضع العام في المنطقة، وخصوصاً في سوريا، وما له من تداعيات أمنية واقتصادية واجتماعية على الساحة اللبنانية، مشيراً الى أنه رغم ذلك، فقد شكّل الجيش شبكة أمان للبنان واللبنانيين عبر جهوده المتواصلة في حفظ الأمن والاستقرار.

خليل: نتعهّد تحويل شعار مكافحة الفساد إلى حقيقة

تعهّد وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل أمس «تحويل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات».

وقال خليل في كلمة ألقاها خلال مؤتمر «الشراء العام وفرص تعزيز الصمود والنمو المستدام» الذي افتتح بحضور عدد من المديرين العامين وممثلي الهيئات الاقتصادية ومؤسسات القطاع الخاص والنقابات وممثلي المؤسسات الإقليمية والدولية وهيئات المجتمع المدني: «لا مكان بعد اليوم لإدارة لا تعتمد حوكمة مسؤولة تُحاسب في لبنان على أساس القوانين مرعيّة الإجراء ولا مكان لدولة لا تحدّث قوانينها بطريقة تواكب العصر وتسمح بضبط المال العام الذي هو ملك الناس دافعي الضرائب».

وأضاف: «نحن ملتزمون ونتعهّد أن نحوّل شعار مكافحة الفساد والهدر إلى حقيقة تبدأ باحترام الأصول وقواعد الشراء العام لمنع وإلغاء كل الصفقات التي تحصل بالتراضي والتركيز على إدارة حكيمة من خلال إدارة المناقصات من جهة ومن خلال العمل على إعداد دفاتر شروط نموذجية وفتح باب المنافسة الشريفة واعتماد الآليّات والأدوات والوسائل الإلكترونيّة الحديثة التي تعزّز هذا المبدأ».

«المستقبل»: الصلاحيات حصراً بالرئيس المكلف

عقدت كتلة «المستقبل» اجتماعاً برئاسة الرئيس سعد الحريري في بيت الوسط، عرضت فيه مستجدات تأليف الحكومة والمساعي التي يقوم بها الرئيس المكلف في هذا الشأن.

ورأت الكتلة في ارتفاع حدة السجال السياسي وتبادل الحملات حول تقاسم الحصص الحكومية، عامل تعكير للمناخات المؤاتية للتأليف، داعية القوى السياسية الى التهدئة وتسهيل مهمة الرئيس المكلف، وعبّرت عن ارتياحها للدعوات التي صدرت لوقف الحملات الاعلامية وتفعيل الاتصالات في سبيل ولادة الحكومة.

واكدت ان مهمة تأليف الحكومة من المسؤوليات الدستورية المناطة حصراً بالرئيس المكلف، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع رئيس الجمهورية، والمشاورات الجارية مع الكتل تقع ضمن هذه المسؤوليات التي يفترض ان تراعي موجبات التوصل الى حكومة وفاق وطني، تتعاون على تحقيق الاصلاحات المطلوبة والتصدي للتحديات الاقتصادية والمالية والادارية، التي لا مجال بعد اليوم لأي تأخير في معالجتها والتعامل معها.

الإعلام الرئاسي: لا تغاضي عن الصلاحيات

حسم بيان مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية، ما تتناقله وسائل الاعلام من تعليقات لسياسيين وإعلاميين ومحللين تتناول مواقف رئيس الجمهورية ميشال عون من مسألة تشكيل الحكومة، بتأكيد الآتي:

ان رئيس الجمهورية يتعامل مع ملف تشكيل الحكومة الجديدة استناداً الى صلاحياته المحددة في الدستور، ولا سيما منها الفقرة ٤ من المادة ٥٣، اضافة الى القوانين المرعية الاجراء. والرئيس، وإن لم يتدخل في آلية التشكيل، الا انه ليس في وارد التغاضي عما منحه اياه الدستور من صلاحيات وما درجت عليه الاعراف المعتمدة منذ اتفاق الطائف، خصوصاً لجهة حق رئيس الجمهورية في ان يختار نائب رئيس الحكومة وعدداً من الوزراء، يتابع من خلالهم عمل مجلس الوزراء والاداء الحكومي بشكل عام، انطلاقاً من قسمه الدستوري الحفاظ على القوانين. وعلى الذين يسعون في السر والعلن الى مصادرة هذا الحق المكرس لرئيس الجمهورية، ان يعيدوا حساباتهم ويصححوا رهاناتهم، وينعشوا ذاكرتهم.

جعجع: الحكومة تحتاج إلى القليل من الوقت!

اعتبر رئيس حزب القوات اللبنانية

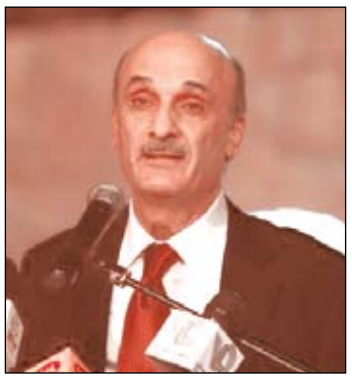

سمير جعجع انّ «مسألة تشكيل الحكومة ليست في هذه البساطة، باعتبار اننا في موضوع الحكومة لسنا في إطار مشكلة لا حل لها أو مشكلة سهلة جداً، نحن في منزلة ما بين هذه المنزلتين، ولبنان بلد تعددي وتشكيل الحكومة في لبنان يتطلب القليل من الوقت، وبتقديري بالتأليف ستشكل الحكومة بعد أسابيع قليلة لا أكثر».

وقال: «أعتقد أن أكثرية اللبنانيين لديهم من الوعي ما يكفي لاتخاذ الحيطة والحذر عندما تتعاظم وتتعقّد السياسات في المنطقة، فمع التصعيد الذي نراه في سوريا والعراق واليمن نرى أن الساحة السياسية الداخلية تذهب للمزيد من الاستقرار مع تفاهم ضمني بين الجميع على تحييد البلاد عما يجري في المنطقة».

وأضاف: «رأينا كيف أن الخطب التصعيديّة والهجوميّة اختفت في الأشهر الأخير، لذلك أنا لا أنتظر أي انعكاسات سلبية للتصعيد الجاري في المنطقة على الداخل اللبناني».

كرامي: لا أرى حكومة ستتألف في المدى المنظور

قال رئيس تيار الكرامة النائب فيصل كرامي في تصريح حول موضوع تشكيل الحكومة والعقدة السنية : «نحن عشرة نواب سنة وقد نصبح ١١ نائباً سنياً إذا تم قبول الطعن الذي قدمه الدكتور طه ناجي، ونحن من خارج تيار المستقبل، يحق لنا بوزيرين يمثّلان في هذه الحكومة باعتبارها حكومة وحدة وطنية، وإن تغير المعيار وأصبحت حكومة أكثرية وأقلية يبنى على الشيء مقتضاه».

اضاف كرامي: «لقد طالبنا بحقيبتين أيضاً كـ«تكتل وطني» جامع وحددنا الحقائب التي نريدها، وكتكتل ايضاً طالبنا بوزير مسلم ووزير مسيحي، وفي ظل تقاسم الحقائب الخدماتية لمصلحة أطراف معينة، نحن أيضاً لنا الحق كطرابلسيين بحقيبة خدماتية كي ننصف مدينتنا».

وجهة نظر

هل تنجح الدولة في مكافحة المخدرات؟

احتفل لبنان والعالم باليوم العالمي لمكافحة المخدرات، المحدد بـ٢٦ من شهر حزيران الجاري.

احتفال لبنان باليوم العالمي لمكافحة المخدرات هذه السنة كان استثنائياً، فالرئيس سعد الحريري اصدر أمراً برفع علم أبيض على الإدارات والمؤسسات الرسمية الى جانب العلم اللبناني مكتوب عليه «لبنان بلا مخدرات وبلا إدمان».

بدورها قوى الأمن الداخلي قامت بخطوة ايجابية تمثلت بنشر حواجز توعوية في مختلف المناطق اللبنانية للتحذير من تعاطي المخدرات والاتجار بها.

ولم يغب القضاء اللبناني عن حملة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، فأصدر النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي سمير حمود تعميماً رقمه ٤٠/ض/٢٠١٨ جاء فيه: «للنيابة العامة في حال توقيف شخص بجرم تعاطي المخدرات ان تحيله بموافقته على لجنة الإدمان كي يخضع للعلاج وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المواد ١٨٤ حتى ١٩٠ ضمناً من هذا القانون». ويؤكد تعميم القاضي حمود نقطة مهمة كانت تطالب بها الهيئات والمؤسسات التي تعالج مدمني المخدرات، هي انه يجب التعاطي مع مدمن المخدرات كمريض يجب معالجته، لا كمجرم يجب معاقبته، على اعتبار ان مدمن المخدرات انما هو ضحية للتجار والموزعين الذين يدمرون المجتمع اللبناني وشبابه عبر بيع المخدرات وتجارتها. وقد ترافقت حملة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات أيضاً مع الكشف عن عشرات الأطنان من الحشيشة وحبوب الكبتاغون المخدرة التي كانت موجودة في مستودعات في خلدة والأوزاعي وغيرها من المناطق، وكانت معدة للتصدير الى خارج لبنان.

كل هذه الأمور ايجابية جداً، وتدل على أن الدولة بأجهزتها المختلفة عازمة فعلاً على مكافحة تجارة المخدرات وتعاطيها، وقد تحولت المخدرات الى ما يشبه الوباء في مختلف المناطق اللبنانية، حيث كشف تحقيق أجرته صحيفة الجمهورية عن انه بلغ عدد متعاطي المخدرات في لبنان عام ٢٠١٧ ٢١٦٣ شخصاً، وبلغ المروجون ٤٠٦ والناقلون للبضاعة ١٠ والتجار ١٧ والمهربون ٦٧ والمصنعون ٦ والمزارعون ٣، وبلغت حصة اللبنانيين ٢٠٥٨ من أصل ٢٧٣٣ شخصاً أُلقي عليهم بجرم المخدرات. وتظهر هذه الأرقام حجم المشكلة المتفاقمة لتعاطي المخدرات وتجارتها في مختلف الأراضي اللبنانية التي تؤدي الى جرائم مثل السرقة والقتل والاغتصاب... الخ.

واللافت في موضوع المخدرات المتفاقم أنه معلوم ومجهول في نفس الوقت، وهو ما يفاقم المشكلة في لبنان والمجتمع اللبناني حيث تعرف الدولة وأجهزتها الأمنية معظم تجار المخدرات الكبار وأماكن وجودهم، ورغم ذلك تقف عاجزة عن إلقاء القبض عليهم نظراً للحماية السياسية والعشائرية التي يتمتعون بها في مناطقهم التي أصبحت مستباحة بكل ما في الكلمة من معنى من الزعران والشبيحة وتجار المخدرات، وخصوصاً في البقاع الشمالي ومنطقة بعلبك – الهرمل، حيث تحدث الرئيس بري عن «١٢٠ أزعر» ينشرون الفساد في المنطقة، بينما تحدث النائب جميل السيد عن غطاء أمني وتعاون بين تجار المخدرات والأجهزة الأمنية.

وبغضّ النظر عن صحة ما يقال، يأمل اللبنانيون ان يكون اليوم العالمي لمكافحة المخدرات الذي تزامن مع انطلاق الخطة الأمنية للبقاع الشمالي مناسبة للدولة اللبنانية ولأجهزتها المختلفة لوقف التجاوزات الأمنية بحق أهل البقاع أولاً، والتصدي الفعلي لتجار المخدرات ثانياً.

فهل تنجح الدولة في هذه المهمة الوطنية وتحمي شباب لبنان من آفة المخدرات، أم يكون مصير الخطة الأمنية في البقاع كسابقاتها، والسبب هو الحسابات السياسية والغطاء الأمني؟

مهند عبد الله

الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان يبرق إلى الرئيس التركي مهنئاً

توجه الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان عزام الأيوبي ببرقية تهنئة إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لمناسبة فوزه بالانتخابات الرئاسية التي جرت يوم الأحد، وجاء في برقية التهنئة:

فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد رجب طيب أردوغان، حفظكم الله وحفظ دولتكم..

أتوجه إليكم باسمي وباسم إخواني في الجماعة الإسلامية في لبنان بالتهنئة على الثقة التي أولاكم بها شعب تركيا الشقيق، وأنتم بدون أدنى شك أهل لهذه الثقة، نظراً لما قمتم به من إنجازات على مدى ست عشرة سنة متواصلة، نقلتم بها الجمهورية التركية إلى أعلى الدرجات بين سائر دول العالم، وحققتم لشعبكم أعلى درجات العدالة والتنمية والرفاه، وأزلتم الكثير من أشكال التمييز والتضييق التي كانت تمارس على فئات من مكونات الشعب التركي بغير وجه حق. وقد كان الشعب التركي على درجة من الوعي بحقوقه وعلى درجة من الإنصاف بحقكم، حيث حافظ على حقوقه عندما أسقط محاولة الانقلاب في الرابع عشر من تموز ٢٠١٦، وأنصفكم من خلال منحكم الثقة مجدداً يوم الرابع والعشرين من حزيران ٢٠١٨.

فخامة الرئيس.. أقول لكم في هذه المناسبة، لقد أصبحتم اليوم، بنجاحكم في نهضة تركيا وتحقيق أعلى درجات التلاحم بين الحكومة والشعب التركي، أملاً ونموذجاً للشعوب التواقة إلى الحرية والعدالة والتقدم في العالم العربي والإسلامي، لذلك أدعو الله أن يحفظكم ويحفظ تركيا حكومة وشعباً، وأن يديمكم شعلة تستضيء بها الشعوب المتطلعة إلى فجر مشرق جديد.

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

صفقة القرن في مواجهة الثوابت التاريخيّة والإنسانيّة

كم هي مرتبكةٌ ومتعثرةٌ تلك الصفقة التي بشّر بها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وأوكل تنفيذها لثلاثي صهيوني: صهره جاريد كوشنر، ومبعوثه إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، وسفيره في إسرائيل ديفيد فريدمان، بعدما أبعد عن مداولاتها وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الأميركي، وتجاهل في السعي إليها الرباعية الدولية والأمم المتحدة وحلفاءه الأوروبيين.

تعثرت الصفقة منذ بدايتها، عندما أعلن ترامب اعترافه بالقدس عاصمةً موحدة لإسرائيل، يومها غدا الموقف الأميركي معزولاً على كل صعيد، سواء كان ذلك في مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، أم عبر المؤتمر الإسلامي في إسطنبول، وحراك الشارع في كل مكان، ما شكّل نكسة للمشروع في لحظات ولادته الأولى.

الثابت الوحيد في الصفقة هو إطارها العام الذي يفترض بناء تحالفات جديدة في المنطقة تكون إسرائيل جزءاً رئيساً منها، عبر إحلال منظومات صراع جديدة، تشكّل فيها إيران عدواً ينبغي مقارعته، وترتسم التحالفات على هذا الأساس، وسط تطبيعٍ عربيّ صهيونيّ تصبح فيه إسرائيل جزءاً من نسيج المنطقة.

ثمّة ارتباك واضح في التفصيلات، وفي الحصول على موافقة الأطراف المختلفة، واصطدمت بعض التفصيلات بمعارضة فلسطينية وأردنية، ولم يلقَ بعضها الآخر ارتياحاً إسرائيلياً، على الرغم من الانحياز الأميركي الكامل لإسرائيل، إذ لم يرغب رئيس حكومة العدوّ، بنيامين نتن ياهو، في تقديم أي التزام أو تعهد تجاه الفلسطينيين، مهما بدا ضئيلاً وشكلياً، ما أدّى إلى تأخير إطلاقها، والعودة من جديد إلى نقاش أفكارها بما يرضي الطموح الصهيوني كلياً.

ثمّة انحياز وتواطؤ أميركي دائم مع الكيان الصهيوني، لكنّ هذه الإدارة تخطت جميع المواقف النظرية السابقة للإدارات الأميركية المتعاقبة، إذ لم تعد هناك مرجعية ما لعملية السلام. وثمّة تجاوزٌ لجميع قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، تحت شعار «ما يتفق عليه الطرفان». وحتى هذا الشعار سرعان ما اختفى، لتحل مكانه نظرية الحل الإقليمي بين العرب وإسرائيل، الذي سيفتح نافذةً صغيرةً للحل مع الفلسطينيين. وتناقضت التصريحات الأميركية بين من يقول باستئناف المفاوضات ومن يرى ألّا مبرر لها، ذلك أنّ حل القضية الفلسطينية ليس إلّا الجزء الصغير الهامشي من هذه الصفقة الكبرى.

ما نشاهده ونترقبه هو محاولة مرتبكة لفرض أمر واقع على الشعب الفلسطيني والأمة العربية. ويقوم هذا الحل على تكريس القدس عاصمة للكيان الصهيوني، وقد يتفتّق الذهن عن اختراع قدس أخرى في بعض ضواحيها، بهدف ابتلاع نقمة العرب والمسلمين من هذا القرار. ومن هنا، ينبغي الحذر من تسمياتٍ مختلفة، مثل القدس الشرقية أو القدس الشريف، عند الحديث عن عاصمة فلسطينية، فما هذه أو تلك إلّا محاولة بائسة لتمرير القدس عاصمةً لإسرائيل، وإظهار تحقيق نصر وهمي.

في الضفة الغربية، تسعى الصفقة المفترضة إلى تكريس واقع الاستيطان والاعتراف بشرعيته، ما يعني عملياً ضم ٨٨٪ من مساحة الضفة الغربية والقدس إلى الكيان الصهيوني، وهي مساحة القدس الكبرى والمناطق التي يُطلق عليها منطقة سي، أي لن يتبقى للفلسطينيين منها سوى ١٢٪ في مراكز المدن الكبرى، ضمن جزر صغيرة ومنعزلة. وحتى هذه، في أحسن حالاتها، لن تتمتع سوى بشكل من الإدارة البلدية للسكان وليس للأرض، وستكون للقاطنين فيها صفة المقيم وليس المواطن. ولعلّ في التفكير الصهيوني ما يسمح لهؤلاء بممارسة شكل من الحقوق السياسية وحقوق المواطنة في الأردن وعبرها، وهو ما يسهّل تهجيرهم لاحقاً، ويبرّر حجم الضغط الذي يتعرّض له الأردن في هذه الفترة، لحمله على الموافقة على مثل هذه الصفقة.

ستكون غزة بين سندان الحصار والعقوبات ومطرقة الإغراءات المالية والوعود بتحقيق انفراجات اقتصادية وتمويل خليجي وكهرباء وماء وميناء ومطار ومشاريع استثمارية في سيناء. بمعنى أنّه يجري تصوير مشكلة قطاع غزة اقتصاديةً وإنسانيةً، وليست مشكلة احتلال وحصار. ويكون الحل منطلقاً من هذا الباب، عبر تشديد الحصار، لإجبار أهلها على القبول بحلول اقتصادية أو إنسانية جزئية تخفف من بعض جوانب معاناتهم اليومية.

ما يسعى إليه العدو الصهيوني، مدعوماً من الولايات المتحدة الأميركية، هو أخطر من ذلك كله، فالغرض الأساسي لما يجري كله هو العمل على نزع صفة الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية، وإلغاء صفة المحتل عن العدوّ الصهيوني. ولكن، لن تستطيع الولايات المتحدة الأميركية، ولا إسرائيل، أن تغيّر القانون الدولي، ولا أن تتجاوز الشرعية الدولية إلى ما لا نهاية، وهما تدركان ذلك جيداً، فالمواثيق الدولية كلها تنظم علاقة المحتل بالأرض والسكان في المناطق المحتلة، وهي بمجملها تدين أي انتهاكات وتجاوزات، بل وتعتبر معظمها، مثل تهجير السكان والاستيطان، جرائم حرب يحاسب عليها القانون الدولي، وهذا ما يفتقر العدو لإمكانية تغييره أو تعديله.

«الغرض الأساسي لما يجري العمل على نزع صفة الاحتلال عن الأراضي الفلسطينية».. ولكن، ماذا لو تغيّرت صفة المناطق وصفة العدوّ، فلم تعد المناطق محتلة، ولم يعد العدو محتلاً؟ هنا تصبح لا قيمة لجميع تلك القوانين والقرارات التي اتخذت، أو التي سوف تُتخذ.■

تأليف الحكومة بين صلاحيّات الرئيس وتدخلات الرئاسة!

بقلم: وائل نجم

قرابة الشهر مرّ على تكليف الرئيس سعد الحريري تأليف الحكومة الجديدة بعد الانتخابات النيابية التي جرت في السادس من أيار الماضي والأمور على حالها من الجمود والمراوحة، بل والتراجع إلى الوراء. استمع الرئيس المكلف إلى آراء النواب والكتل النيابية ومطالبهم، وتشاور مع رئيسي الجمهورية والمجلس النيابي، وأجرى مروحة اتصالات مع أغلب القوى السياسية الموجودة في المجلس النيابي وحتى خارجه، ولكن حتى الآن من دون أية نتيجة أو جدوى أو تقدّم.

البعض أرجع سبب المراوحة والجمود إلى تدخلات خارجية من أطراف ليس لها مصلحة في الوقت الحالي تأليف الحكومة، لأنها تريد أن تربط بين لبنان وبقية المنطقة من ضمن صراع المحاور الإقليمية الذي يعبّر عن نفسه، أو يمثّله بشكل رئيسي وأساسي قطبان أساسيان هما السعودية وإيران. وقد يكون ذلك سبباً وجيهاً لعدم تقدّم مساعي التأليف.

والبعض أرجع السبب إلى صراعات ونزاعات داخلية بين الكتل والقوى السياسية على الحصص الوزارية، ومحاولات بعض الأطراف الداخلية إقصاء بعض الأطراف الأخرى، في إطار المنافسة بين تلك القوى على احتكار تمثيل شرائح مجتمعية ومكوّنات معينة بعينها، وقد يكون ذلك أيضاً صحيحاً وسبباً وجيهاً لعدم تقدّم مساعي التأليف.

إلا أنّ الشيء اللافت في الآونة الأخيرة، والذي يحمل في طياته تهديداً خطيراً للنظام السياسي الذي قام على أساس وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، هو في محاولة تجاوز الصلاحيات و«خلْق» أعراف دستورية جديدة في لبنان تكرّس نوعاً من التفسير لبعض المواد الدستورية التي لا تحتاج إلى كثير عناء لفهمها وفهم مضمونها، وهنا يمكن الحديث عن محاولة لتجاوز دور الرئيس المكلف تشكيل الحكومة سعد الحريري من خلال التدخل في هذه الصلاحيات المنوطة به حصراً، في محاولة لاستعادة ماض كان فيه رئيس الحكومة بمثابة الوزير الأول في دستور ما قبل الطائف.

لقد بدأ اللبنانيون يتلمّسون مكامن العُقَد التي تحول دون تأليف الحكومة في وقت قريب وسريع، إذ إن محاولات فرض أعراف جديدة في عملية تأليف الحكومة من مثال أن يكون لرئيس الجمهورية حصة وزارية، أو أن يكون نائب رئيس الحكومة من حصة رئيس الجمهورية، أو أن يكون لكل طرف سياسي أو كتلة نيابية ممثل في الحكومة، ونحن في نظام ديمقراطي برلماني، يعني أننا نقوم بتفريغ هذا النظام من مضمونه وجوهره، وبالتالي تكريس هيمنة جديدة بطريقة مختلفة لا تخدم المصلحة الوطنية، ولا تزيد قوة البلد، ولا تسهم في استقراره وهدوئه.

لا بدّ من القول إننا في دستور ما بعد الطائف لم يعد هناك شيء اسمه «عهد الرئيس». تلك التسمية كانت تطلق على الفترة التي سبقت دستور الطائف على اعتبار أن رئيس الجمهورية كان فيها يمثّل رأس السلطة التنفيذية، وهو الذي يشكّل الحكومة ويديرها. كانت تلك الفترة وبتلك الصفة تسمى «عهد الرئيس». اليوم لم يعد رئيس الجمهورية رأس السلطة التنفيذية، بل بات في دستور الطائف، الحكَم بين السلطات بصلاحيات واضحة ومفهومة لأداء هذا الدور وحفظ البلد.

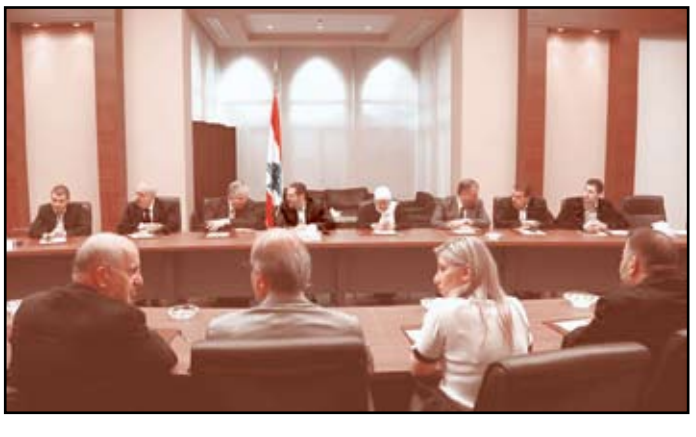

تحوّل النظام في دستور الطائف من رئاسي برلماني، إلى ديمقراطي برلماني، الحكومة مجتمعة فيه، هي المسؤولة أمام المواطنين. بل أكثر من ذلك من حق وصلاحية الحكومة أن تجتمع وتأخذ ما تريد من قرارات بعيداً عن رئيس الجمهورية، وقد لحظ الدستور وجود مقر خاص ومستقل لمجلس الوزراء، تجتمع فيه الحكومة، وتمارس منه السلطة، ويترأس هذا المجلس رئيس الحكومة، فإذا حضر رئيس الجمهورية اجتماع المجلس في مقرّه الذي أفرد له الدستور حيّزاً واضحاً، يترأس الجلسة ويديرها. حتى جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء فإن من يضعها هو رئيس الحكومة، ويحق لرئيس الجمهورية إذا حضر الجلسة وترأسها أن يطرح على المجلس بنوداً من خارج جدول الأعمال.

لا بدّ من القول أيضاً إنّ النظام الحالي هو ديمقراطي برلماني من صلاحية الرئيس المكلف فيه أن يؤلف الحكومة التي يريدها وأن يذهب بها إلى المجلس النيابي، فإما أن يحصل على ثقة المجلس، وبالتالي تمارس الحكومة، بتلك الثقة، السلطة وفق ما أقره الدستور، وإما أن يمتنع المجلس عن منح الثقة للحكومة المُقدّمة، وبالتالي تتحوّل إلى تصريف الأعمال. أمّا أن تُفرَض شروط وحصص على الرئيس المكلف ومن ثم بعد ذلك محاسبته أمام المجلس النيابي، وأمام الرأي العام على الإخفاق والفشل أو حتى النجاح والإنجازات، فليس من الإنصاف، وليس من النظام الديمقراطي الحقيقي.

بهذا المعنى يمكن القول إن الحق الحصري لتأليف الحكومة هو حصراً عند الرئيس المكلف، وليس لأحد أن يفرض عليه أي شيء، وليس لأية جهة أو مؤسسة في الدولة أن تتدّخل في عملية التأليف، سوى المجلس النيابي عندما تُطرح الصيغة الحكومية أمامه للنقاش والتصويت.

إن أبرز ما يعطّل عملية تأليف الحكومة هو حجم التدخلات من أكثر من جهة في عملية التأليف، ومحاولات تكريس أعراف جديدة تعيد إنتاج الأزمة من جديد، وإن أخطر ما يتهدد البلد ونظامه في هذه المرحلة هو هذه التدخلات والتفسيرات التي تريد «خلْق» أجواء وأعراف تطيح النظام الحالي لمصلحة نظام جديد قديم يعيد إنتاج الهيمنة تحت عنوان القوة وبعيداً عن أي تفكير جدّي باستنهاض البلد من أزماته الحقيقية.■

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

عرقلة تشكيل الحكومة.. هل هي محاولة للانقلاب على اتفاق الطائف؟

تبدو المشاورات الجارية بين الرئيس المكلف سعد الحريري والقوى السياسية الرئيسية لإنجاز التشكيلة الحكومية في أسرع وقت ممكن كأنها تدور في حلقة مفرغة بعد أكثر من شهر على عملية التكليف.

وإذا كان البعض يعتبر أن المشاورات الحكومية ما زالت في إطار المهلة الزمنية المقبولة لتشكيل الحكومة، فإن هناك أصواتاً كثيرة تحذّر من المماطلة في عملية تشكيل الحكومة، لأن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبنانيين لا يتحمل الترف السياسي القائم بين مختلف القوى السياسية حول عملية تشكيل الحكومة.

في ظل هذه الأجواء السياسية التي ترافق الجهود التي يبذلها الرئيس سعد الحريري لإنجاز التشكيلة الحكومية في أسرع وقت ممكن، تظهر تساؤلات عن أسباب العراقيل السياسية وغير السياسية التي توضع أمام الرئيس المكلف.

هل هذه العراقيل مرتبطة فقط بنتائج الانتخابات النيابية وطبيعة الأحجام السياسية التي أفرزتها هذه الانتخابات؟

هل عملية العرقلة الممنهجة التي يمارسها الوزير باسيل والتيار الوطني الحر أمام الرئيس سعد الحريري طبيعية أم مرتبطة باتفاق الطائف وصلاحيات رئيس الجمهورية؟

هل التركيز على مبدأ العهد القوي والرئيس القوي وتسمية كتلة التيار الوطني الحر النيابية «تكتل لبنان القوي» على علاقة بما يواجهه الرئيس سعد الحريري من عراقيل طبيعية ومصطنعة؟

أسئلة كثيرة تدور في الأوساط السياسية اللبنانية المعنية مباشرة بعملية تشكيل الحكومة وتلك التي تخشى على لبنان من التداعيات السياسية والاقتصادية لعملية الابتزاز السياسي الذي يتعرض له الرئيس سعد الحريري من قبل الوزير باسيل والتيار الوطني الحر.

البداية أولاً من الوضع الحكومي في ما يتعلق بعملية توزيع الحصص بين القوى السياسية الرئيسية.

منذ تكليف الرئيس سعد الحريري عملية تشكيل الحكومة الجديدة في الرابع والعشرين من شهر أيار الماضي تسير هذه العملية في إطار تراجعي رغم كل الدعوات والتحذيرات من خطورة تأخير تشكيل الحكومة على الوضعين السياسي والاقتصادي.

فالعقد السياسية ما زالت على حالها. التيار الوطني الحر يريد ستة مقاعد وزارية، من بينها الدفاع والخارجية بعيداً عن حصة الرئيس عون الوزارية التي حددت بـ٣ مقاعد وزارية، وهو ما يعني عملياً امتلاك الرئيس عون والتيار الوطني الحر منفرداً الثلث المعطل في الحكومة، وإذا أضفنا إليهم المقاعد الوزارية للثنائي الشيعي وهي ٦ مقاعد بالإضافة الى المقاعد الوزارية لتيار المردة والمطالبة بمقاعد لما يسمى المعارضة السنّية، فهذا يعني أن رئيس الحكومة سيصبح مكبلاً من جميع الجهات أو بالتالي يمكن فهم إصرار الرئيس الحريري على إعطاء «القوات اللبنانية» ٤ مقاعد وزارية والحزب التقدمي الاشتركي ٣ مقاعد وزارية رغم الرفض الذي يبديه الوزير باسيل لهذه الطروحات.

لكن خلف عملية «الشانتاج» الحكومية الدائرة حول المقاعد الوزارية تبدو عقدة ظاهرة للعيان يحاول البعض إخفاءها فيما يعبر عنها بكل صراحة وليد جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي. هذه العقدة هي اتفاق الطائف الذي اعتُمد دستوراً للبنان منذ عام ١٩٨٩.

ومن المعروف للجميع أن أكثر معارض لاتفاق الطائف هو التيار الوطني الحر الذي يعتبر أنه أخذ صلاحيات رئيس الجمهورية وأعطاها لرئيس الحكومة ومجلس الوزراء مجتمعاً، ولذلك تبدو معارضة الوزير باسيل لما يطرحه الرئيس سعد الحريري من صيغ حكومية وكأنها محاولة لإرساء أعراف سياسية تتعارض مع اتفاق الطائف بحيث يصبح اتفاق الطائف عملياً وكأنه غير موجود.

باسيل.. والحريري

وهذه الممارسات تظهر في التشديد على مقولة الرئيس القوي والعهد القوي، وهو ما يتعارض مع اتفاق الطائف، لأنه بعد الطائف السلطة التنفيذية هي بيد مجلس الوزراء مجتمعاً برئاسة رئيس الحكومة.

والوزير باسيل بعد التسوية السياسية مع الرئيس الحريري التي جاءت بالعماد عون رئيساً للجمهورية يتصرف وكأنه الآمر الناهي في الحكومة بعيداً عن الرئيس سعد الحريري ومجلس الوزراء، فهو يعرقل التعيينات في إدارات الدولة بحجة عدم التوازن الطائفي، مع أن التوازن مشروط في موظفي الفئة الأولى بحسب اتفاق الطائف، وقد أثار الوزير باسيل أخيراً إشكالية كبيرة مع الأمم المتحدة بسبب الموقف من عودة النازحين السوريين، رغم أن موقف الحريري مغاير لموقف باسيل لناحية العودة الفورية للنازحين السوريين، ورغم ذلك يتصرف الوزير باسيل وكأنه هو صاحب القرار في البلد.

ويبدو أن استجابة الرئيس سعد الحريري طوال الفترة الماضية التي سبقت الانتخابات النيابية لمطالب الوزير باسيل والتيار الوطني الحر انطلاقاً من الحفاظ على التسوية السياسية والوضع الحكومي قد أعطت رسالة خاطئة للتيار الوطني الحر مفادها أن الفرصة مناسبة لإلغاء اتفاق الطائف عملياً، وهذا هو لبّ الأزمة الحكومية حالياً.

باختصار، لبنان أمام مفترق طرق أساسي، إما يُعاد الاعتبار لاتفاق الطائف والتوازنات السياسية القائمة في البلد عبر الحكومة الجديدة، وإما يحصل الانقلاب على اتفاق الطائف ويصبح في خبر كان.■

بسام غنوم

بين وليد وتيمور جنبلاط:

الحزب التقدمي الاشتراكي وتحديات المرحلة المقبلة؟

يواجه الحزب التقدمي الاشتراكي في مرحلة ما بعد الانتخابات النيابية «مرحلة برزخية»، عبر الانتقال من زعامة رئيسه الأستاذ وليد جنبلاط، إلى قيادة رئيس اللقاء الديمقراطي الجديد تيمور وليد جنبلاط. ورغم أن «جنبلاط الأب» قد أعلن مراراً أنه سيتخلى عن القيادة والزعامة لنجله تيمور ما بعد الانتخابات النيابية، فإن التطورات السياسية الداخلية والخارجية لا تزال تفرض الحضور القوي لوليد جنبلاط على حساب نجله تيمور، وذلك بانتظار تشكيل الحكومة ووضوح صورة الأوضاع في الداخل والخارج.

ومع أن الانتخابات النيابية قد ثبّتت الزعامة الجنبلاطية درزياً ووطنياً، وتسلّم تيمور جنبلاط منصبه النيابي ورئاسة اللقاء الديمقراطي، فإن وليد جنبلاط لا يزال حاضراً بقوة في كل المشهد السياسي الداخلي والخارجي، وهو الذي يتولى إدارة دفة الأوضاع وتوجيه السياسة العامة للحزب.

فإلى أين يتجه الحزب التقدمي الاشتراكي في المرحلة المقبلة ما بعد الانتخابات النيابية؟ ومتى تنتهي «المرحلة البرزخية» بين وليد وتيمور جنبلاط؟ وما أبرز التحديات التي يواجهها الحزب مستقبلاً؟

المرحلة البرزخية

بداية، إلى أين يتجه الحزب التقدمي الاشتراكي ما بعد الانتخابات النيابية وفي ظل استمرار «المرحلة البرزخية» بين رئيسه وليد جنبلاط ورئيس اللقاء الديمقراطي تيمور جنبلاط؟

لقد حقق الحزب التقدمي الاشتراكي وحلفاؤه نجاحاً مهماً في الانتخابات النيابية من خلال الحصول على معظم المقاعد النيابية الوزارية (باستثناء مقعد النائب طلال ارسلان الذي تُرك شاغراً، ومقعد النائب أنور الخليل الذي يجري الاتفاق على تركه بالتنسيق مع الرئيس نبيه بري)، وقد حافظ اللقاء الديمقراطي على عدد أعضاء كتلته مع خسارة مقعدين في الشوف، وعُوِّض ذلك بمقعد درزي في بعبدا.

لكن رغم هذا النجاح وتولي النائب تيمور جنبلاط رئاسة اللقاء الديمقراطي والمشاركة في الاستشارات الحكومية، فإن رئيس الحزب وليد جنبلاط بقي حاضراً في المشهد السياسي الداخلي، إن عبر إدارة الحوار مع الرئيس المكلف سعد الحريري، أو عبر زيارة المملكة العربية السعودية، أو من خلال اللقاءات والاتصالات التي يجريها مع بقية الأحزاب والقيادات اللبنانية والسفراء العرب والأجانب.

وعمد «جنبلاط الأب» بعد مغادرته السعودية وخلال وجوده في أوروبا إلى شنّ حملة قاسية على رئيس الجمهورية العماد ميشال عون (أو ما يسمى العهد) وعلى رئيس حزب التيار الوطني الحر جبران باسيل، ما أدى الى حصول سجال قاس مع مؤيدي العهد وقياديي التيار، وقدَّم الحزب طعناً بقانون التجنيس، واعتبر أن هذات العهد فاشل.

وبموازاة ذلك، كان الحزب يواجه اشكالات عديدة في الساحة الدرزية في مواجهة أنصار النائب طلال أرسلان، ولا سيما بعد أحداث منطقة الشويفات، وقد أعلن الحزب التقدمي رفضه توزير أرسلان وتمسكه بالمشاركة في الحكومة من خلال ٣ وزراء دروز (إذا كانت الحكومة من ثلاثين وزيراً).

ومن خلال متابعة أداء الحزب التقدمي ورئيسه وليد جنبلاط وأعضاء اللقاء الديمقراطي، فإنّ الحزب يخوض معركة استثمار النجاح في الانتخابات النيابية لتأكيد دوره الوطني وتثبيت الزعامة الدرزية على حساب بقية الشخصيات والقوى الدرزية، ويبدو أن «جنبلاط الأب» سيواصل إدارة المعركة السياسية والحزبية في هذه المرحلة ولم يحدد متى سيحصل التسليم الكامل للقيادة لنجله تيمور.

التحديات المستقبلية

لكن ما أبرز التحديات التي يواجهها الحزب التقدمي الاشتراكي واللقاء الديمقراطي في المرحلة المقبلة؟ وهل يظل ظلّ وليد جنبلاط حاضراً بقوة في قيادة هذه المرحلة؟

قد يكون التحدي الأول الذي يواجهه الحزب واللقاء الديمقراطي اليوم تثبيت زعامته الدرزية من خلال الحصول على ثلاثة مقاعد وزارية في الحكومة الجديدة، وإذا نجح في ذلك فسيعطيه زخماً قوياً في إدارة المرحلة السياسية المقبلة، لكن استمرار قيادة وليد جنبلاط لرئاسة الحزب يؤدي إلى إضعاف دور نجله تيمور الذي يحاول إثبات حضوره السياسي والشعبي من خلال سلسلة خطوات عملية ومدروسة، إن عبر الاستقبالات الشعبية أو متابعة قضايا المحازبين والأنصار أو من خلال بعض الاطلالات الإعلامية المدروسة.

وقد عمد وليد وتيمور جنبلاط الى وضع «رقم هاتف واتس آب» خاص للتواصل مع الناس ومتابعة مختلف المطالب، وقد يكون هذا الإجراء تطويراً في التواصل غير المباشر مع الجمهور.

لكن التحدي الأهم الذي قد يواجه الحزب التقدمي في المرحلة المقبلة يتمثل في دوره السياسي والشعبي على صعيد تطوير النظام السياسي اللبناني ومواجهة التحديات المختلفة الداخلية والخارجية، فقد حرص وليد جنلاط في السنوات الأخيرة على اعتماد موقف وسطي من التطورات الخارجية وإيجاد نوع من التوازن في ظل الصراع بين المحاور المختلفة، وحرص الحزب على إطلاق حملة لمواجهة الفساد الداخلي وإقامة سلسلة من المؤتمرات حول مختلف الملفات والقضايا الحساسة، وحرص أيضاً على التوازن في علاقاته مع مختلف الأطراف السياسية ولا سيما حزب الله والجماعة الإسلامية وتيار المستقبل والقوات اللبنانية وحزب الكتائب وتيار المردة.

أما على صعيد العلاقة مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والتيار الوطني الحر، فهي تمرّ بين «مدّ وجزر» فأحياناً تتحسن العلاقات، وأحياناً أخرى تتجه نحو التوتر والتصعيد، وهذا ما برز في الأسابيع الأخيرة.

فأين سيكون موقع الحزب التقدمي الاشتراكي واللقاء الديمقراطي من المشهد السياسي الداخلي؟ وكيف سيوازن في علاقاته مع مختلف الأطراف؟ وكيف سيدير العلاقة مع بقية الأطراف على صعيد الساحج الدرزية؟ وهل يمكن أن يستمر في الموقف الوسطي بين إيران والسعودية؟ وماذا عن موقفه من «صفقة القرن» وتصفية القضية الفلسطينية؟ وكيف سيدير العلاقة مع النظام السوري مستقبلاً إذا نجح النظام في إثبات قوته؟ وأية رؤية اقتصادية وإصلاحية سيقدمها الحزب مستقبلاً في المرحلة المقبلة؟

هذه بعض الأسئلة التي تطرح على قيادة الحزب في المرحلة المقبلة بانتظار أن يتسلم تيمور جنبلاط القيادة بشكل كامل وإلى حين تنفيذ «جنبلاط الأب» قراره بالانصراف للعمل الوطني والفكري العام والتخلي عن قيادة الحزب والعمل السياسي التفضيلي، فمتى سيأتي هذا اليوم؟■

قاسم قصير

د. الحوت لإذاعة الفجر: هناك محاولة لتجاوز الطائف وتكريس أعراف جديدة بالممارسة بدل النصوص

اعتبر رئيس الدائرة السياسية في الجماعة الإسلامية النائب السابق عماد الحوت، أن ما صدر عن رئاسة الجمهورية هو محاولة لتجاوز اتفاق الطائف وتكريس أعراف جديدة. وأوضح الحوت أن من حق رئيس الجمهورية إبداء الرأي في نائب رئيس الحكومة والوزراء، لكن ليس أن يسمّيهم كحق مكتسب خاص به. ورأى الحوت في حديث لـ«إذاعة الفجر» أن هناك نوعاً من ضغط شديد لعودة المارونية السياسية إلى ما قبل اتفاق الطائف، وبالتالي إلغاء اتفاق الطائف بالممارسة وليس بالنصوص. واعتبر الحوت أن هناك محاولة لوضع اليد على الحكومة من خلال الأوزان لمختلف القوى السياسية حتى تكون هناك غلبة لفريق على فريق آخر، وبالتالي يضمن قرارات الحكومة أن تكون لمصلحته.

واستبعد الحوت أن يكون هناك فيتو من الخارج على تشكيل الحكومة، ورأى أن مجمل العقد داخلية وحلولها ينبغي أن تكون محلية.

واعتبر الحوت أن الرئيس سعد الحريري يدفع الآن ثمن قناعة خاطئة تولدت لديه بأن رئيس الحكومة لا يأتي بقوته الذاتية، بل يأتي بقوة تحالفاته. ورأى الحوت أن الحريري أدار الانتخابات بطريقة خاطئة وصلت به إلى أن يأتي إلى رئاسة الحكومة وهو ليس بالقوة الكافية، بل معتمداً على تحالفات وتسويات ما قبل الانتخابات.

وطالب الحوت الحريري بالمحافظة على رئاسة الحكومة وهيبتها وعدم تقديم أي تنازل لأي سبب كان في صلاحية هذه الحكومة وطريقة تشكيلها ومن يشكلها. وأعرب الحوت عن اعتقاده أن الحكومة متأخرة جداً ولن تتشكل في المدى القريب، وإن كانت سرعة التشكيل أولوية نظراً للظروف التي يمر بها لبنان على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى التسويات المطروحة في المنطقة.

الإعلام العبري.. وقضيّة الوزير الإسرائيلي العميل لإيران

ربما قدم معلومات ذات أهمية عن مواقع ومنشآت حساسة أو ربما لم يقدم أي معلومات هامة، إلا أنها تعتبر ضربة قوية هزت المجتمع الإسرائيلي السياسي والمدني من عدوّها اللدود «إيران»، التي كانت تعمل بصمت مطبق.

يوم الاثنين ٦/١٨ سمحت الرقابة العسكرية للإعلام الإسرائيلي بنشر قصة وزير الطاقة والبنية التحتية (١٩٩٢–١٩٩٥) السابق وعضو كنيست سابق من حزب تسوميت اليميني المتطرف «جونين سيغيف» الذي يتهم بالتجسس لمصلحة إيران، حيث اعتقل جهاز الأمن العام «الشاباك» الوزير السابق سيغيف لدى عودته إلى «إسرائيل» الشهر الماضي، بناء على شبهات حول صلته بالمخابرات الإيرانية ونقله معلومات إلى العدو حسب زعمهم، حيث وصفت صحيفة «إسرائيل هيوم» بأن سيغيف كان شريكاً كبيراً في عملية صنع القرار الإسرائيلي.

الصحفي نعوم أمير من موقع واللا نيوز قال في مقالٍ له «إن سيغيف الذي عاش في نيجيريا في السنوات الأخيرة كان قد وصل إلى غينيا الاستوائية في شهر ٢٠١٨، وعقب ذلك نُقل إلى «إسرائيل» بطلب من الشرطة الإسرائيلية بعد أن رفضت السلطات الغينية الاستوائية السماح له بدخول أراضيها بسبب ماضيه الإجرامي»، والجدير بالذكر، وحسب إذاعة الجيش، فإن سيغيف كان قد سجن لمدة خمسة أعوام بتهمة تهريب أقراص مخدرات من هولندا، ووفقاً لصحيفة هآرتس فإنه أطلق سراحه في عام ٢٠٠٧.

وخلال التحقيق اعترف سيغيف بأنّ المخابرات الإيرانية جندته، ففي عام ٢٠١٢ بدأت العلاقة بين سيغيف ومسؤولين في السفارة الإيرانية في دولة نيجيريا، عقب ذلك التقى سيغيف مع شخصيات إيرانية في مختلف أنحاء العالم، حيث كانت تدور تلك اللقاءات في الفنادق والشقق التي يعتقد أنها تستخدم في أنشطة سرية، وأستخدم سيغيف نظام اتصالات سري لتشفير الرسائل.

وكشفت التحقيقات أيضاً أن سيغيف أعطى مشغليه معلومات متعلقة بسوق الطاقة والمواقع الأمنية والمباني والمسؤولين في الهيئات السياسية والأمنية في «إسرائيل» ، وبهدف ذلك نسج سيغيف علاقات مع شخصيات إسرائيلية لها علاقة بالأمن والدفاع والعلاقات الخارجية، وعمل أيضاً في تجنيد بعض العناصر لمصلحة المخابرات الإيرانية من بينها خبراء في الأمن سابقون.

وبحسب القناة ١١ فإن الشاباك قبل خمسة عشر عاماً كان قد حذر الوزير سيغيف من محاولات حزب الله تجنيده، حيث اعتبرت القناة أن عملية التجنيد هذه هي الإنجاز الأكبر للمخابرات الإيرانية، ونقل راديو إسرائيل عن مصادر أمنية أن سيغيف لم يعترف بأنه خائن، بل قال إنه حاول خداع الإيرانيين للحصول على معلومات لكي ينقلها لإسرائيل، وبالتالي نفى تلقيه أية أموال من إيران، وقال المحلل العسكري يوسي ملمان إن قضية سيغيف هي الأسوأ على الإطلاق، وإنها تحتل المرتبة ١٠ من حيث أعلى الجواسيس والخونة الذين اعتقلوا في «إسرائيل».

أما صحيفة يديعوت أحرنوت، فقالت إن قيس عبيد (عربي – إسرائيلي) مقيم في الطيرة وعمل مع حزب الله، رأى في وزير البنية التحتية السابق فريسة محتملة، كان ذلك قبل أن يزوّر سيغيف جواز السفر الدبلوماسي، وبطاقات الائتمان، وأضافت الصحيفة أن عبيد رتب للوزير السابق عدداً من الصفقات التجارية المربحة مع شخصيات في الخليج تعمل لمصلحة حزب الله وإيران، التي كان الهدف في النهاية هو اختطاف سيغيف واستبدال أعضاء من حزب الله به، حيث لم تُنفَّذ الخطة لأن حزب الله وجد شخصية أخرى أقل حذراً وهو العقيد «الحنان تننباوم» الذي اختُطف ونُقل من الخليج إلى بيروت خلال صفقة المخدرات.

ويرى مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني أن هذه القضية لها أبعاد أخرى لا تقتصر على إنزال عقوبة رادعة بحق الوزير المتهم، بل تمثلت في إظهار النشاط والسعي الإيراني الرامي لتجنيد شخصيات وازنة ذات تاريخ سياسي في «إسرائيل» وإن لم تحصل من خلالها على معلومات إلا أنها تحدث هزات داخل المجتمع الإسرائيلي تعمل على تفكيكه وإضعاف الثقة به، بالإضافة إلى تبديد الرواية الإسرائيلية القائلة إن «إسرائيل» هي الوحيدة القادرة على اختراق الدول، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي من الممكن أن نشهد قرارات من المؤسسة العسكرية تقضي بتشديد الرقابة على الدبلوماسيين الإسرائيليين في أرجاء العالم.■

بقلم: ياسر مناع

إصابة ثلاثة إسرائيليين في عملية دهس جنوبي الضفة الغربية

أفاد الجيش الإسرائيلي بوقوع عملية دهس غير واضحة المعالم قرب قرية بجنوب الضفة الغربية، فيما أفاد الإعلام الإسرائيلي بوقوع إصابات.

وقال الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، أفيخاي أدرعي، عبر «تويتر» إنه «في الساعة الأخيرة قام سائق فلسطيني بمحاولة دهس قوة عسكرية كانت في دورية على الأقدام في قرية حوسان، حيث أصيب ثلاثة جنود بجروح طفيفة يتم معالجتهم في المكان، وسيتم نقلهم لاحقاً لمواصلة العلاج في المستشفى». وتابع أدرعي: «يتم تمشيط المنطقة بحثاً عن المخرب».

وشهدت المناطق الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية عدة حوادث طعن ودهس استهدفت إسرائيليين، فضلاً عن مصادمات بين محتجين فلسطينيين وقوات الجيش الإسرائيلي منذ أوائل كانون الأول الماضي، حين أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعترافه بالقدس.

مسيرات غزة على موعد مع التوسع والانتقال لساحات أخرى

صرّح عضو الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة خالد البطش، بأن مسيرات العودة مستمرة حتى تحقق أهدافها التي أعلنتها، مثمناً مشاركة الجرحى في الجمعة الـ١٣ بفعاليات المسرة الشعبية «رغم جراحهم النازفة».

وتابع البطش في حديث لـ«قدس برس» يوم الجمعة، «هذه المسيرات ستتواصل وستستمر، وهي على موعد مع التوسع، والانتقال إلى ساحات مواجهة أخرى ضد الاحتلال والحصار الظالم على قطاع غزة».

ورأى المتحدث باسم حركة «حماس»، حازم قاسم أن مشاركة عشرات الآلاف في الجمعة الثالثة عشرة في مسيرات العودة «يؤكد أننا أمام حالة نضالية جماهيرية مستمرة حتى تحقيق أهدافها، وتثبيت حقها في العودة، وفي كامل التراب الفلسطيني ومدينة القدس، وحق شعبنا في العيش الكريم فوق أرضه عبر كسر الحصار».

وشدد قاسم في تصريحات خلال مشاركته بالمسيرات شرق غزة، على أن الشعب الفلسطيني «يعض على جراحه لمواصلة كفاحه ضد الاحتلال حتى الحرية والعودة».

وأشار إلى أن المسيرات «تحمل رسالة للإدارة الامريكية التي تحاول تمرير مخططات أو مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية، بأن شعبنا الثائر على الحدود سيدفن تلك المشاريع، ولن يسمح لأي طرف كان أن ينتقص حق من حقوقه».

وقد أفادت مصادر طبية فلسطينية بأن أكثر من ٢٠٠ مواطن فلسطيني أصيبوا يوم الجمعة برصاص وغاز «إسرائيلي» خلال مشاركتهم بـ«جمعة الوفاء للجرحى» في إطار مسيرات العودة على حدود قطاع غزة.

وقال الناطق باسم وزارة الصحة في غزة، أشرف القدرة، إنه سُجل يوم الجمعة ٢٠٦ إصابات بين الفلسطينيين، بجراح متفاوتة إلى جانب حالات اختناق بالغاز المدمع الذي أطلقته قوات الاحتلال.

وأضاف القدرة في تصريحات صحفية له أن من بين المصابين ١٢٠ جريحاً عولجوا في النقاط الميدانية على حدود قطاع غزة، و٨٦ عولجوا في مشافي القطاع.

وأوضح أن من بين المصابين ثمانية أطفال، وامرأتين، مشيراً إلى أن هناك ٤٤ مصاباً بالرصاص الحيّ؛ سبعة منهم في حالة الخطر، و٣٠ حالة اختناق بالغاز، و١٢ إصابة «أخرى».

ولفت الناطق باسم «صحة غزة» النظر إلى استمرار استهداف قوات الاحتلال للطواقم الطبية، مؤكداً إصابة أحد مسعفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومسعفة أخرى بجراح مختلفة شرق قطاع غزة.

واستشهد منذ انطلاق «مسيرات العودة» في قطاع غزة بتاريخ ٣٠ آذار الماضي، للمطالبة بتفعيل «حق العودة» للاجئين الفلسطينيين ورفع الحصار الإسرائيلي عن القطاع، ١٣٨ فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال، من بينهم سبعة شهداء احتجزت جثامينهم ولم يسجلوا في كشوفات وزارة الصحة، وأصاب قرابة ١٤ ألف آخرين، بينهم ٣٥٠ في حالة الخطر الشديد.

وأعلنت «الهيئة الوطنية العليا» لمسيرة العودة وكسر الحصار، أن الجمعة القادمة ستحمل اسم «جمعة من غزة إلى الضفة وحدة دم ومصير مشترك».■

الأونروا.. وقضيّة اللاجئين الفلسطينيّين بعد نقل السفارة

بقلم: كاظم عايش

عقدت اللجنة الاستشارية للأونروا اجتماعها العادي في الأردن في الأسبوع الماضي وسط مخاوف من المزيد من تقليص الخدمات التي تقدمها للاجئين والتي أصبحت جراء التراجع والتقليص المنهجي المبرمج الذي قامت به إدارتها بسبب العجز المالي المفتعل الذي سببته الدول المانحة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبضغط من اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي، الذي حاول سابقاً أن يصم الأنروا بدعم الإرهاب وفبرك أحداثاً لهذه الغاية، وحاول طرح مسألة إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني ليحرم أبناء اللاجئين وأحفادهم حق العودة إلى وطنهم. ولكن رغم فشل كل هذه المحاولات اليائسة للقفز على حقوق اللاجئين، إلا أن الإدارة الأمريكية في عهد ترامب أرادت أن تحرق مسار المؤامرة لتقفز إلى إجراءات عملية في تنفيذ صفقة القرن، فاعترفت بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، وقررت تقليص مساهمتها في موازنة الأنروا إلى أقل من الثلث تمهيداً لإلغائها، وشطب صفة اللاجئين والسعي لتوطينهم حيث يقيمون، وبالتالي إنهاء ملف اللاجئين والعودة، وهو أهم وأكبر الملفات الموجودة على طاولة المفاوضات العبثية.

اللجنة الاستشارية لا تملك حلولاً سحرية لحل مشكلة تمويل الأونروا، هي فقط كانت تقدم المقترحات والتوصيات للدول المانحة، وما دامت النية والإرادة متوافرة لدى هذه الدول فلا توجد مشكلة أصلاً، ولكن حين تقع هذه الدول تحت الضغوط السياسية وتتذرع بعدم قدرتها على الاستمرار فهذا يعني أن مساراً سياسياً جديداً يرسم لمستقبل الانروا واللاجئين وحق العودة، وأن أجندات صفقة القرن هي التي تؤخذ بالاعتبار.

المطلوب الآن هو كيفية التصدي للضغوط السياسية، وتفويت الفرصة على المتربصين بقضية اللاجئين والذين يحاولون تصفيرها على حسابهم، غير آبهين للقرارات الدولية ولا الحقوق الإنسانية، ولا المعاناة التي سيتعرض لها اللاجئون نتيجة هذه التسويات الجائرة، ولا حتى المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ستتعرض لها الدول المضيفة للاجئين، وهذا يستدعي أن يقف الجميع، اللاجئون والدول المضيفة والمجتمع العربي والدولي أمام هذه المحاولات البائسة والظالمة، التي تضع المنطقة كلها على صفيح ساخن، وحالة من انعدام الأمن، الذي قد يؤدي إلى نتائج لم تكن في حساب المخططين لهذا الانقلاب على الحقوق، والذين يظنون أن الظرف مؤات لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ونسوا أن الشعوب لم تعد غائبة عما يحاك من مخططات تستهدف وجودهم وحقوقهم، وخاصة الشعب الفلسطيني الذي أثبت للقاصي والداني أنه قادر على إفشال كل المؤامرات رغم كل الظروف، وأن الشعوب العربية كلها تقف إلى جانبه رغم ظروفها الصعبة والمعقدة، وأن الأنظمة لا يمكنها أن تغمض أعينها عما يجري لأنها أيضاً مستهدفة بهذه المخططات الخبيثة التي لا تراعي سوى مصلحة العدو المحتل.

إن موقفاً شعبياً ورسمياً في الدول المضيفة وموقفاً من جامعة الدول العربية كفيل بتجاوز الأزمة بأقل التكاليف، والمبالغ المطلوبة لتجاوز الأزمة هي مبالغ بسيطة لا تكاد تذكر إذا ما قورنت بما ينفق على الحروب والصفقات، ودولة واحدة تستطيع أن تسد حاجة الأونروا إذا توافرت الإرادة، وإلا، فإن ثمن التجاوز على الحقوق سيكون مكلفاً جداً، وفرض الأمر الواقع على الشعوب لم يعد ممكناً، وعقلية الاستعلاء والغطرسة لا تنفع في سياسة الأمور المعقدة، التي لا يمكن التنبؤ بنتائجها، وإن غداً لناظره قريب، ونتمنى ألا تندم أمريكا وحلفاؤها حيث لا ينفع الندم.■

السياسات الدوليّة ما قبل التسوية النهائية في سورية

بقلم: عمار ديوب

انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، ثم أصدرت عبر وزير خارجيتها، مايك بومبيو، تحذيرات شملت ١٢ قضية، لو نفّذتها إيران لعادت إلى إيران الطبيعية، ولجرت تصفية كل ما يخص النووي والباليستي والسيطرة الإقليمية. تريد أميركا إخراج إيران من سورية وكل المنطقة العربية، وهذا مهم للعرب. مشكلتنا هنا في غياب أي مشروع قومي أو وطني عربي.

إيران.. والمصالح الإسرائيلية

إسرائيل التي لم تتوقف يوماً عن التنديد بإيران وبسياساتها في المنطقة، وإزاء إسرائيل ذاتها، استفادت من سياسة أميركا الجديدة، وبدأت تضاعف قصفها الجوي أية قواعد عسكرية إيرانية في سورية، وكذلك أي شحن أسلحة إلى حزب الله. تغطّي إسرائيل نفسها عبر تنسيقها التام مع الروس، من أجل القيام بذلك، وقد أخذت ضوءاً أخضر منهم أخيراً. إيران التي ندّدت أكثر من مرة بالروس، لعدم معاقبتهم إسرائيل، أو لمنعها من القصف في سورية، صمتت أخيراً؛ فهي تحتاج إلى روسيا في معركتها ضد السياسات الأميركية، وهناك من ينشر تقارير تفيد بحدوث لقاءات بين حكوميين إيرانيين وإسرائيليين، بغرض توضيح سياسة إيران في سورية، وأنها لا تستهدف إسرائيل، بل الحفاظ على النظام السوري، أي أن إيران تناور بذكاء، بعد أن بدأ الخناق يحاصرها دولياً وإقليمياً. وهذا لن يفيد، فإسرائيل لم تعد تقبل سياسات الاستسلام السرية!

الضغط الإسرائيلي والقصف المستمر، سيُضعف النظام في سورية بالتأكيد، فإيران بدأت فعلياً بتقليص قواتها في سورية، وتفيد التقارير بانسحاب كثير من قواتها من درعا والقنيطرة، وربما شملت الانسحابات كل سورية. يدعم هذه الفكرة أن الروس لم يستثنوا القوات الإيرانية، حين أوضحوا رؤيتهم بخصوص تلك القوات، وأنها تشمل الإيرانية والأميركية والتركية. ويتلاقى المنطق الروسي هذا مع السياستين، الأميركية والإسرائيلية، في طرد إيران من سورية، وربما من كل الدول العربية.

أوضحت روسيا أيضاً أنها لن تعيد درعا إلى سلطة النظام، فهناك اتفاق مع أميركا يضمن خفض التصعيد. وتتضمن هذه الخطوة عدة نقاط، أولاً هي ورقة سياسة روسية تقدمها لأميركا بأن حصتها مضمونة في كل سورية، وقبالة ذلك هناك تقارير تفيد باحتمال فكفكة قاعدة التنف وإعطائها للروس، وأيضاً ضمان بقاء الأسد في رأس السلطة إلى عام ٢٠٢١، وقد يُفتَح معبر نصيب، وتبقى قوات المعارضة بكامل سلاحها في مناطقها. النتيجة هنا، أن روسيا وأميركا تُدوّران الزوايا، وإيران وحدها المتضرّر من ذلك كله.

أوروبا ستنحاز لأميركا

أطلقت إيران التي تجد نفسها محاصرة، على لسان مرشدها، سبعة شروط للبقاء في الاتفاق النووي، وكانت بمثابة تهديدات لأوروبا لكي ترفض السياسة الأميركية، وإبقاء السوق الأوروبية مفتوحة أمام النفط الإيراني وإبقاء العلاقات الاقتصادية. لهجة التهديد والوعيد لن تسمح بعلاقات مستمرة مع أوروبا؛ فالأخيرة أُعطيت مهلة تسعين يوماً لإنهاء استثماراتها في إيران، ولتقديم اتفاق نووي بديل، وبعدها ستفرض أميركا عقوبات على أوروبا ذاتها، إذا لم يتحقق مطلبها. طبعاً لا يقارن حجم الاستثمارات بين كل من أوروبا وأميركا بالسوق الإيرانية، وبالتالي لا يمكن أوروبا مقارنة السوق الإيرانية بالأميركية. إيران التي اعتمدت الطائفية، وتشكيل ميليشيات مسلحة، استفادت سابقاً من السياسة الأميركية بالانكفاء، وتمدّدت إقليمياً، لكنها الآن تجد نفسها وجهاً لوجه مع أميركا وإسرائيل، وترى أن سياسة التوافق بينهما وضد العرب تكاد تنتهي. إذاً لم يعد أمام إيران إلا سياسة التفجيرات وخلخلة الأمن بشكل واسع، والتسبب بمشكلة إرهاب كبيرة؛ ربما هذه فرصتها الأخيرة. وما يقلص أهمية ذلك التشدّد الأميركي والمراقبة الدقيقة وتقلص وجود تنظيمي داعش والقاعدة، والرغبة الروسية في الوصول إلى حلّ في سورية، أي إنها تريد إنهاء الحرب، وليس السماح بسياسة التفجيرات، والمناورة مع الأميركان؛ فالولايات المتحدة واسرائيل تعطيان روسيا الفرصة الأكبر في احتلال سورية، وهي ستفعل ذلك، وتضمن مصلحتهما.

لا يؤكد الخطاب الأميركي أهمية سورية، ولكنه يستخدمها ضمن إطار المفاوضات مع الروس، لرسم مناطق نفوذ عالمية ومحاصرة الصين. لا يرى الأميركان سورية مفيدة لهم، ولهذا يؤكدون دور كل من روسيا لفرض احتلالها ودور الاتحاد الأوروبي والخليج لاحقاً في إعادة الإعمار، وتأكيد الانسحاب لاحقاً. هذا ما يدفع الروس إلى أخذ تحفظات الأميركان بالاعتبار، والتقيد بها.

السياسة التركية

تقوم الاستراتيجية التركية في سورية على تمكين الإسلاميين والحوار مع السلطة، لجعلهم جزءاً منها، ولاحقاً وضعهم على رأس المعارضة، وكذلك مساندتهم في السيطرة على الفصائل العسكرية؛ والآن هم من يتصدّر جرابلس وعفرين والباب، وسيكون الأمر عينه في كلٍ من منبج وإدلب،

سقوط صاروخين إسرائيليّين قرب مطار دمشق

ذكرت وكالة الأنباء التابعة للنظام السوري (سانا)، فجر الثلاثاء، أن صاروخين إسرائيليين سقطا قرب مطار دمشق الدولي، من دون إضافة أية تفاصيل.

وأوردت سانا في خبر عاجل «سقوط صاروخين إسرائيليين في محيط مطار دمشق الدولي» في جنوب شرق العاصمة، دون أن توضح طبيعة الموقع المستهدف ولا ما إذا كان القصف قد تسبب بأية خسائر بشرية أو مادية، فيما أفادت وسائل إعلام أخرى مُقربة من النظام، بأن الدفاعات الجوية تصدّت للصاروخين وأسقطتهما.

كما لفتت إلى أن أصوات انفجارات متوسطة الشدّة سمعت في محيط العاصمة دمشق، ناجمة عن انفجارات في المطار. ونشرت تسجيلاً مصوراً يظهر حريقاً، قالت إنه ناجم عن القصف الإسرائيلي الذي استهدف محيط مطار دمشق الدولي.

من جهته، قال مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان، رامي عبد الرحمن، لوكالة «فرانس برس» إن «الصاروخين الإسرائيليين استهدفا مستودعات أسلحة لـ«حزب الله» قرب المطار»، مشيراً إلى أن «القصف لم يسفر عن انفجارات ضخمة».

وتكررت الاستهدافات الإسرائيلية لمواقع النظام وإيران و«حزب الله» اللبناني، أخيراً، في محيط دمشق وحمص ودير الزور بشكل ملحوظ.■

«سكاي سبوتر».. آخر وسائل الاحتلال لمواجهة طائرات غزة الحارقة

بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ عدة أيام بنشر نظام «سكاي سبوتر»، (أو ما يعني عيون إلكترونية)، على حدود غزة بهدف اكتشاف الطائرات والبالونات الحارقة التي تطلق من القطاع على مستوطنات غلاف غزة.

وكشفت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» النقاب عن تطوير تل أبيب ونشرها نظاماً يسمى العيون الإلكترونية، يمكنه اكتشاف البالونات والطائرات الورقية الحارقة أثناء وجودها في الجو.

وأفادت الصحيفة العبرية بأن النظام الجديد «يراقب تحرك الطائرات الحارقة المنطلقة من غزة، ويوجّه رجال الإطفاء إلى أماكن سقوطها، ما يمكّنهم من الوصول إلى موقع السقوط لإخماد النيران قبل انتشارها».

ولفتت إلى أن نظام «سكاي سبوتر» الذي طورته شركة «رفائيل» لأنظمة الدفاع المتطوّر، نُشر عند حدود غزة منذ بضعة أيام، حيث يمكن النظام مواجهة طائرات مسيّرة صغيرة، ومراقبة البالونات والطائرات الورقية وتحديد موقعها واتجاهها.

واتخذ الفلسطينيون خلال مسيرة العودة الكبرى التي انطلقت في ٣٠ آذار الماضي، طرقاً جديدة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي باتت أكثر نجاحاً من الحجر، من خلال استخدام الطائرات الورقية المحملة بالزجاجات الحارقة والعبوات الناسفة.

وسببت تلك الطائرات، احتراق مساحات واسعة من أراضي المستوطنين المزروعة بالقمح والشعير، وكذلك احتراق مئات الدونمات من الغابات، ما كبّد الاسرائيليين خسائر مالية بالغة بسبب احتراق محاصيلهم، واضطرار بعضهم إلى حصادها مبكراً.

وفشلت حتى اللحظة محاولات الجيش الإسرائيلي في التعامل مع هذه الطائرات التي باتت تشكل تهديداً حقيقياً للمحاصيل القريبة من السياج الفاصل.

وقد دمرت «الهجمات الحارقة»؛ وفق الصحافة العبرية، مساحات واسعة من الأراضي، حيث تشير التقديرات الأولية إلى احتراق نحو ١٧ ألف دونم و٥٠٠ متر من الأراضي خلال الشهرين الأخيرين.

وأطلق الجيش الإسرائيلي في الأسابيع الأخيرة عدة طلقات تحذيرية باتجاه مجموعة فلسطينيين يستعدون لإطلاق طائرات ورقية حارقة باتجاه غلاف غزة، بالإضافة إلى شن غارات جوية ضد أهداف تابعة لحماس رداً على الهجمات الحارقة.■

التمهيد لكتابة فصل جديد من محادثات جنيف السورية

أجرى المبعوث الأممي الخاص بالأزمة السورية ستفان دي ميستورا لقاء مع ممثلي فرنسا وألمانيا وبريطانيا والأردن والسعودية والولايات المتحدة، من أجل تمهيد الطريق أمام بدء جولة جديدة من مفاوضات جنيف التي ترعاها الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤.

وبحث اللقاء آلية تأسيس لجنة دستورية في سوريا والطريقة التي ستعمل بها. وقال دي ميستورا للصحفيين إن الاجتماع كان «هاماً».

ومن جانبها أعربت الأطراف المشاركة في الاجتماع عن تخوفها من التصعيد العسكري المستمر في جنوب غربي سوريا.

وجاء في بيان مكتب دي ميستورا أن أطراف الاجتماع دعوا إلى إنهاء العنف، وأن المباحثات كانت جوهرية من أجل تعزيز الأرضية المشتركة في دعم التسوية السياسية في سوريا.

يشار إلى أن مجلس الأمن كلف دي ميستورا بصياغة اتفاق سياسي بين الأطراف المتنازعة في سوريا، يتضمن وضع دستور جديد وإجراء انتخابات.

وفي كانون الثاني الماضي عهد مؤتمر سوتشي بشأن سوريا لدي ميستورا بمهمة تشكيل لجنة لكتابة دستور جديد لسوريا. وتعهد المبعوث الأممي حينها بإجراء مشاورات موسعة في ما يتعلق بأعضاء اللجنة التي لا يتوقع أن تضم أكثر من ٥٠ عضواً.

عضوية اللجنة

وأرسلت حكومة بشار الأسد قائمة إلى الأمم المتحدة بالمرشحين لعضوية اللجنة، في حين يتوقع أن تقوم المعارضة بخطوة مماثلة في وقت قريب. ويتوقع دي ميستورا أيضاً أن يعقد مسؤولون من إيران وروسيا وتركيا مزيداً من المحادثات بشأن سوريا خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

من جهته، قال الرئيس بشار الأسد في تصريحات لقناة «أن تي في» الروسية إن أي إصلاحات دستورية في بلاده يجب أن تكون بعد إجراء استفتاء شعبي في البلاد.

وقال: «أجرينا إصلاحات في عام ٢٠١٢ والآن هناك مؤتمر سوتشي، ولكن إقرار أي إصلاح دستوري وأي تغيير يجب أن يكون من خلال استفتاء وطني، الأمر لا يتعلق بإرادة الأمم المتحدة أو الدول الأجنبية».■

وطبعاً سيكون لهم حصة في أي تسوية سياسية. تعتمد على إسلاميين لا يخرجون عن طوعها. كانت سياستها العامة هكذا، لكنها أصبحت مسائل متفقاً عليها مع الروس بالتحديد؛ فروسيا «المحتلة» تعطي تركيا تلك المناطق، وتُهجّر إليها الفصائل، لتستخدمها تركيا في استراتيجية الثانية، والقائمة على منع أي مشروع كردي على حدودها. هذا ما لم تتنازل عنه تركيا مع الروس أو الأميركان. الخلافات الطويلة بين الدولتين (أميركا وتركيا) بخصوص الموقف من حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي)، لم تمنع من استمرار العلاقات بينهما والتنسيق بخصوص سورية، وقد شهد الأكراد «خيانتين» لهم، عبر التخلي عن عفرين، والآن عن منبج، وقد تكون المرحلة الثالثة، تسليم الرقة وبلداتها لأهلها من العرب. تحقق تركيا استراتيجيتها تارة بالعلاقة مع الروس وتارة مع الأميركان.

تؤكد إسرائيل أنها لن تسمح بوجود إيران، ليس في محيط الجولان، بل وفي كل سورية. الأمر نفسه يخص الأميركان. سيكون الروس والأتراك سعداء بالتخلص من إيران في سورية؛ فإيران تنافس الدولتين فيها، وتعتقد أنها من أنقذ النظام من سقوطه، مشكلتها الأكبر أنها دعمت النظام بمليارات الدولارات، وعَادت شعبها وعاداها، بسبب ذلك، وتكرّر الاحتجاجات الشعبية فيها أن شعب إيران جائع، بسبب دعمها النظام السوري، وبالتالي سيكون الانسحاب من سورية بمثابة كارثة، وسبباً إضافياً للتمرد، ولهذا ستناور طويلاً للحصول على عائدات مالية مجزية للانسحاب المطلوب.

سياسة الخليج المتضاربة

سياسات الخليج متضاربة إزاء سورية بسبب الخلاف الخليجي، وإذا كانت قطر معنية بسورية بعد مرحلة الاستقرار، وبسياق الدول التي ستدعم الإعمار، فإن بقية دول الخليج تحاول الدخول إلى الرقة من زاوية الأميركان لإزعاج تركيا وقطر، وهذا لن يحقق لهم شيئاً، فمناطق شرق سورية لن تبدأ فيها عملية إعادة الإعمار من أميركا إلا بالتنسيق مع الروس، وبعد الانتهاء من الحرب كلية والبدء بالتسوية، أي أنهم يعزّزون الانشقاق الخليجي، بدلاً من التوافق مع قطر، ورسم استراتيجية خليجية لكل القضايا الحساسة في المنطقة، كالموقف مما يحدث في العراق واليمن وسورية وإيران وإسرائيل.

أخيراً سُلّمت منبج للأتراك، وظلت درعا ضمن اتفاقية خفض التصعيد، وتراجعت إيران وحلفاؤها عن محيط الجولان والحدود مع درعا، وتقدمت تركيا باتجاه جسر الشغور، ووضعت نقاطاً جديدة لبسط سيطرتها، ولم تتراجع الولايات المتحدة عن المناطق التي في حوزتها باستثناء منبج، وقد تعطي الرقة ومحيطها إلى أهلها. المهم في ذلك كله أن هنا مناطق النفوذ تُرسم، ويجري إيقاف الحرب بينهما، وهذا يحصل بتدخل أميركي مباشر، كما حصل بين العرب والكرد في الرقة أخيراً، وكذلك من الروس لفرض نفوذهم في المنطقة الجنوبية من دمشق. ويضبط الأتراك بدورهم الفصائل الموجودة في مناطقهم، وسيكون لها الدور الأساسي في تصفية بقايا جبهة النصرة و«القاعدة» والجهاديين في إدلب، وفرض سيطرتها عليها.

أسئلة للسوريين

لكن، هل سيتمكن السوريون من إنشاء دولتهم المستقلة مستقبلاً؟ ما جاء أعلاه ينفي ذلك، ويؤكد أن سورية ستكون محتلة. هل تندلع حرب وطنية ضد الاحتلالات؟ أيضاً هذا يتطلب مشتركات سورية سورية، وهي لم تظهر بعد، وهناك انقسامات طائفية وقومية ومناطقية وعشائرية، أي ليس هناك مشروع وطني جامع بعد. سورية هذه تتطلب زمناً إضافياً، لترى بأم العين نتائج الاحتلالات، ولتتخلص من أوهام أن النظام يدافع عن كتلة من الشعب، والمعارضة والفصائل، ومنهم الكردية تدافع عن كتلة أخرى. حينما تبدأ مؤشرات الفهم الدقيق لدور النظام والفصائل، وأنها مجرد أدوات محلية لتمكين الاحتلالات، ولفائدتها الفئوية، وتحديداً قياداتها، حينها فقط سيكون هناك إمكانية أوليّة لتشكيل مشروع وطني.

نعم، الآن تهيّئ السياسات الدولية الأرض السورية للاحتلالات، وتصفية أية محاولات لرفض ذلك.

تتطلب سورية مشروعاً وطنياً، يتبنى إنشاء دولة للجميع، دولة لا تمثل الطوائف، ولا الدول الخارجية، وتمثل فقط مصلحة كل السوريين، بكل قومياتهم وطوائفهم وقبائلهم. ولكن وفق مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان، وباعتبارهم شعباً واحداً، وفيه خصوصيات قومية.■

أردوغان في خطاب النصر:
سنعلي من شأن تركيا وسنبلغ معاً أهدافنا عام ٢٠٢٣

قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، مخاطباً شعبه: «بفضل الثقة التي منحتمونا إياها عبر صناديق الاقتراع سنبلغ سوياً بإذن الله أهدافنا لعام ٢٠٢٣».

جاء ذلك في خطاب ألقاه أردوغان من شرفة المقر الرئيس لحزب العدالة والتنمية بالعاصمة أنقرة، أمام حشد جماهيري بمناسبة فوزه، وتحالفه بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شهدتها البلاد يوم الأحد.

وتسعى تركيا لتحقيق سلسلة من الأهداف بحلول عام ٢٠٢٣ الذي يوافق الذكرى المئوية الأولى لإعلان الجمهورية، ومن أبرزها الدخول في مصاف أكبر عشر قوى اقتصادية على مستوى العالم، ووضعت لهذا الغرض رؤية سياسية واقتصادية تشمل عدة خطط؛ لبلوغ الناتج القومي ٢ تريليون دولار في هذا التاريخ.

وتوجه أردوغان في بداية خطابه بالشكر للشعب التركي بأكمله على اختلاف مشاربه؛ وذلك على المشاركة التاريخية بالعرس الديمقراطي. وقال مخاطباً الشعب: «أنتم تكتبون التاريخ، وستخلدكم القرون والأزمان القادمة، فهناك انتخابات تجري بأقل من نصف المشاركة التي أظهرتموها اليوم، حتى في البلدان المتقدمة».

وتابع: «لقد وقفتم بجانبنا في انتخابات ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢ (أول انتخابات يخوضها حزب العدالة والتنمية)، وحملتمونا إلى السلطة، وظللتم معنا في كافة الاستحقاقات الانتخابية حتى وصلنا إلى ما نحن عليه الآن».

وأضاف: «لقد قاومنا معاً الوصاية التي كانت مفروضة على الدولة، وواجهنا بشجاعة المخربين، وعصابات الخيانة، وقفتم معنا في كافة الأحداث التي اقتضت وقوفكم، لقّنا معاً من أرادوا تركيعنا، الدروس اللازمة». وتابع قائلاً: «وفي المحاولة الانقلابية يوم ١٥ تموز كنتم هنا، وقفتم تحمون مقر حزب العدالة والتنمية، والمجمّع الرئاسي من الانقلابيين، وانقذنا معاً البلاد من بين أيديهم».

واستطرد: «واليوم أيضاً وقفتم بجانبنا في انتخابات ٢٤ حزيران التي تعتبر البوصلة التي من شأنها تحديد مستقبل وطننا لنصف قرن، بل لقرن من الزمان». وتابع قائلاً: «أشكر كذلك حزب الحركة القومية شريكنا في تحالف الشعب، ورئيسه دولت باهجه لي، وجميع أعضائه على ما بذلوه من جهود لنجاحنا».

وذكر أن «الرابح في الانتخابات هو تركيا وشعبها والمضطهدون في منطقتنا والمظلومون حول العالم»، مضيفاً: «كما أن «المنتصر هو الديمقراطية والإرادة الشعبية». «كونوا على ثقة من أننا سنخرج أمامكم خلال الفترة المقبلة وقد تلافينا كافة النواقص».

وأفاد: «من الآن فصاعدنا سنصغي للشعب، وابتداءً من الغد سنعمل بجد لنفي بالوعود التي قطعناها على أنفسنا أمام الشعب؛ ولا سيما أننا أنهينا بقدر كبير استعداداتنا بخصوص النظام الرئاسي الجديد».

وأوضح أنهم سيواصلون مواجهة أشد صرامة ضد التنظيمات الإرهابية. وسنعلي من اعتبار دولتنا بالمحافل الدولية. كما أوضح أن تركيا من خلال هذه التجربة الانتخابية، أصبحت حديثة العهد بالعديد من التطورات والتجارب «كتجربة التحالفات، فكما شاهدنا كان لهذه التجربة فائدة كبيرة على البلاد والأحزاب».

وأشار إلى أنه «بعد مراسم أداء اليمين سنحدد وزراءنا والمسؤولين وسنبدأ بتطبيق برنامجنا»، مضيفاً: «سنعمل ليل نهار حتى لا تخسر تركيا لحظة واحدة من مستقبلها». وشدد على أن تركيا قدمت للعالم أجمع نموذجاً يحتذى به في الديمقراطية، مشيداً باختيار الشعب له ولتحالفه.

وشهدت تركيا يوم الأحد انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة تجاوزت نسبة المشاركة فيها ٨٨٪، بحسب نتائج أولية.

وأظهرت النتائج، حصول مرشح «تحالف الشعب» للرئاسة، رجب طيب أردوغان على ٥٢,٥٥ بالمئة من أصوات الناخبين، فيما حصل مرشح حزب الشعب الجمهوري، محرم إنجة على ٣٠,٦٧ بالمئة من الأصوات.

وفي انتخابات البرلمان، حصد تحالف الشعب الذي يضم حزبي «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية» ٥٣,٦٢ بالمئة من الأصوات (٣٤٢ من أصل ٦٠٠ مقعد)، فيما حصل تحالف الأمة الذي يضم أحزاب «الشعب الجمهوري» و«إيي» و«السعادة» على ٣٤,٠٤ بالمئة من الأصوات (١٩١ مقعد)، وحزب الشعوب الديمقراطي على ١١,٦٢ بالمئة (٦٧ مقعد برلماني).■

لجنة الانتخابات تعلن نتائج البرلمانيات والرئاسيات غير النهائية

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في تركيا، يوم الثلاثاء، النتائج غير النهائية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شهدتها البلاد يوم الأحد الماضي.

وبحسب بيان صادر عن اللجنة، فإن ٥١ مليوناً و١٨٩ ألف ناخب، من أصل ٥٩ مليوناً مسجلين داخل البلاد وخارجها، شاركوا في البرلمانيات. وبلغ عدد الأصوات الملغية نحو مليون و٥٠ ألف صوت.

وبحسب البيان، حصل حزب «العدالة والتنمية «(الحاكم) على ٤١,٨٥٪ من الأصوات، و«الشعب الجمهوري» على ٢٢,٤٨٪، و«الشعوب الديمقراطي» على ١١,٧٪، و«الحركة القومية» على ١٠,٩٪، و«إيي» على ٩,٨٩٪، و«السعادة» على ١,٣٣٪، و«الوطن» على ٠,٢٣٪ من الأصوات، في الانتخابات البرلمانية.

وفي الرئاسيات، شارك ٥١ مليوناً و١٩٧ ألف ناخب من أصل ٥٩ مليوناً، فيما بلغ عدد الأصوات الملغاة نحو مليون و١٥٠ ألفاً.

وحصل الرئيس، رجب طيب أردوغان على ٥٢,٥٩٪ من الأصوات، تلاه «محرم إنجه» مرشح «الشعب الجمهوري» بـ٣٠,٦٤٪، وفق البيان.

وفي المرتبة الثالثة حلّ صلاح الدين دميرطاش مرشح حزب «الشعوب الديمقراطي» بـ٨,٤٪، ثم «مرال أقشنر» مرشحة حزب «إيي»، بحصولها على ٧,٢٩٪، ثم «تمل قرة ملا أوغلو» مرشح «السعادة» بـ٠,٨٩٪، و«دوغو بيرنجك» مرشح «الوطن» بحصوله على ٠,٢٠٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسية.■

احتفالات عارمة في تركيا احتفاءً بفوز أردوغان

انطلقت احتفالات كبيرة في ميادين وشوارع تركيا مساء الأحد بعد ظهور النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي أظهرت فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بمنصب الرئاسة، إلى جانب حصول حزبه (العدالة والتنمية) وحلفائه على أغلبية برلمانية مريحة.

ورفع الأتراك المشاركون في الاحتفالات الأعلام التركية وصور الرئيس أردوغان ورايات حزب العدالة والتنمية، وأطلقوا الألعاب النارية.

وفي إسطنبول، ألقى الرئيس أردوغان خطاباً أمام الآلاف من أنصاره، معتبراً «الانتخابات نصراً عظيماً للديمقراطية»، وقال إنه وفقاً للنتائج فإن «شعبنا منح شخصي تكليفاً بالرئاسة والحكومة».

وفي إسطنبول أيضاً، توافد الآلاف على الميادين الرئيسية وأمام قصر قيصقلي احتفالاً بفوز أردوغان.

وفي العاصمة أنقرة نزلت الجماهير إلى الشوارع، وحمل المواطنون الذين شكلوا مواكب بسيارتهم أعلام تركيا ورايات حزب العدالة والتنمية. كما رفع مواطنون شعارات «رابعة»، ورددوا هتافات مؤيدة لأردوغان.

ووفقاً لوكالة الأناضول، تتواصل الاحتفالات في عدد من الأماكن التي احتشدت الجماهير حولها، كالمقر العام لحزب العدالة والتنمية، والمجمع الرئاسي في العاصمة.

ونزل مواطنون أتراك إلى الشوارع في إزمير غربي تركيا احتفالاً بالنجاح الذي حققه الرئيس أردوغان.

وتجمعت أعداد من المواطنين في منطقة كوناك برفقة فرقة مهتار (جوقة الجيش العثماني)، تعبيراً عن فرحتهم بنتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شهدتها تركيا يوم الأحد. وحمل المواطنون المشاعل، ورفعوا أعلام تركيا، وصوراً لأردوغان.

أردوغان والغرب والأيادي الخفيّة التي تدير العالم العربي

بقلم: جمال نصار

الفترة القصيرة القادمة ستشهد تحولاً مهماً في علاقة تركيا بالغرب، وخصوصاً بعد الانتخابات التركية المُبكرة؛ يوم الأحد الموافق ٢٤ حزيران، حيث إن هذه العلاقة تستقر أحياناً وتتوتر أحياناً أخرى، وفي الغالب يكون التوتر هو سيد الموقف، نتيجة مواقف الرئيس أردوغان القوية الداعمة لحقوق الشعوب المظلومة، متصدّياً لتعنّت الغرب ودعمه للأنظمة المستبدة في المنطقة العربية، ومعبراً عن رفضه لسياسات الغرب العدائية للمسلمين في أماكن مختلفة.

والسؤال الجوهري: ماذا يريد الغرب من تركيا – أردوغان، وهل ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في أن يكون لتركيا موقف قوي في منطقة الشرق الأوسط؟ أم أنها تريد لتركيا أن تكون تابعة ذليلة مثل باقي دول المنطقة؟!

تمثل تركيا أحد المفاتيح الهامة لفهم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك ليس فقط بسبب البعد الجيواستراتيجي لتركيا، الذي أعطاها ميزة تنافسية عالية، وإنما أيضاً بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة؛ باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة بالغة الأهمية والحساسية بالنسبة إلى الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة.

والمتتبع للواقع يجد أن هناك تغيّراً حدث في ديناميات البيئة الدولية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، وما فرضته من أدوار جديدة للقوى التقليدية ومنها تركيا. وبسبب إدراك الأتراك أنفسهم لطبيعة هذا التغير، وسعيهم للتعاطي معه وفق رؤية مغايرة وأدوات مختلفة زادت من حضورهم ورفعت من حظوظهم الإقليمية والدولية.

وكذلك التحول الذكي الذي مارسته حكومة «العدالة والتنمية» في سياساتها الخارجية، بإعطاء مزيد من الاهتمام للشرق الأوسط، ليس فقط باعتباره مجرد «حديقة خلفية»، بل لأنه أحد المنافذ المهمة لتركيا في حال رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها فيه.

وقد انطلقت تركيا في تعاملها مع الدول العربية والإسلامية من عدة أسس أهمها:

– محاولة التصالح مع الإرث الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج، دون أن يعني ذلك محاولة أسلمة الداخل التركي، أو الدخول في تحالفات أممية على المستوى الخارجي، بل محاولة تصحيح الصورة العربية عن تركيا كقوة غربية مقطوعة الصلة بمحيطها الجغرافي والاستراتيجي.

– محاولة إيجاد مسافة واضحة مع التوجهات والسياسات الغربية في المنطقة، والاعتماد على الذات في تحسين العلاقة مع دول الشرق الأوسط بعيدا عن العباءة الغربية.

– الدخول بقوة على خط الصراعات في المنطقة، ليس من أجل تفجيرها، بل لمحاولة تهدئتها والقيام بدور الوسيط «المبرّد» للخلافات المتصاعدة في المنطقة.

– تجنب الدخول في لعبة الاصطفافات والمحاور الإقليمية، مع الانفتاح على كافة اللاعبين؛ بما يعظّم الصورة التركية كوسيط محايد، مع تجنب الانزلاق لمعارك دينية أو مذهبية في المنطقة.

كل هذا زاد من حدة التوتر بين الغرب وتركيا، التي تريد أن تتبوّأ مكانتها وتسترد قوتها وعافيتها. ويمكن القول إننا نعيش إرهاصات علاقة جديدة آخذة في التشكل، تكون فيها تركيا أبعد عن الغرب، دون قطيعة معه، وأقرب إلى روسيا دون تحالف تام معها. فتركيا تعيش في محيط جيواستراتيجي مُعقّد، وتحالفاتها الغربية، بصيغتها السابقة، لاتضمن لها المظلة الحمائية التي ترجوها، ومن ثمّ فإنها تجد نفسها مضطرة إلى مجاراة تَبدّل التحالفات والخصومات في المنطقة.

لكن من الواضح أن العلاقات الأمريكية – التركية تحديداً، على الرغم من بعدها الاستراتيجي والحيوي للطرفين، لم تعد محكومة بالقواعد الناظمة لها في فترة الحرب الباردة، فواشنطن لم تعد تتصرف كأنها تقود حلفاً أو محوراً بقدر ما تتصرف انطلاقاً من مصالحها وأجندتها الخاصة، حتى لو تعارضت مع مصالح الحلفاء.

وعلى الجانب الآخر لا يمكن الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخلى عن تركيا، على الأقل في المدى المنظور؛ لأن البديل هو ترك فراغ يملأه الحلف الروسي–الإيراني في المنطقة.

نجاح أردوغان في السنوات الماضية حطّم ما صاغه الغرب، وسعت إدارات تلك الدول لتخويف شعوب العالم من الإسلاموفوبيا، ولذلك كان لابدّ من إيجاد تنظيم متوحش يتموضع في أهم منطقة حضارية «سوريا العراق»، ويعطي صورة سلبية عن الإسلام. وقد لعب تنظيم «الدولة» هذا الدور المرسوم له على أكمل وجه.

كما عملت الأنظمة العربية، وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، على دعم الثورات المضادة، وخصوصاً في مصر وليبيا، وتفجير اليمن، ودعم النظام الفاشي في سوريا، وإحداث اضطرابات في تونس، حتى لاتستقر دول الثورات العربية وتنال حريتها التي سعت إليها.

ورأت هذه الأنظمة أن نهاية الربيع العربي لاتكون بنهاية الثورات وإعادة إنتاج الأنظمة الاستبدادية فحسب، بل لابدّ من إنهاء النموذج الملهم لها المتمثل في تركيا، وهذا يتسق تماماً مع الرغبة الصهيونية التي لا تريد للشعوب العربية الحرية والاستقلال.

ومن الأسباب الجوهرية أيضاً، وعلينا عدم إغفالها، تتمثل بوجود دولة مسلمة قوية تشكل مرجعاً للسنّة أو شعوراً بالحماية، وظهر ذلك من مواقف تركيا الداعمة للشعوب المسلمة في كل مكان، وهذا السعي لا ترغب فيه الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ترامب، لأنها تريد أذناباً وأتباعاً ووكلاء لها من المسلمين السنّة، تقوم بتقليم أظافرهم وتكبدهم خسائر هائلة، كما فعلت مع السعودية!

إن نجاح أردوغان في الانتخابات الرئاسية علامة مهمة لاستقرار تركيا وازدهارها في جميع المجالات، وتبوّئها المكانة التي تستحقها، وسيربك حسابات الدول التابعة للنفوذ الأمريكي الصهيوني في المنطقة، ويجعل الأموال الطائلة التي تنفقها تذهب هباء، وتكون خزياً وعاراً وحسرة عليهم، خصوصاً أن حزب العدالة والتنمية شَرُف بالفوز في خمس انتخابات عامة، وفي ثلاثة استفتاءات، وثلاث انتخابات محلية، وفي انتخاب رئاسي واحد. والسر خلف هذه النجاحات أنّ الجميع عندما كانوا يقدّمون التهاني للرئيس أردوغان لفوزه في استفتاء ١٦ نيسان ٢٠١٧، كان يردّ ويقول لهم: «الأمر المهم هو انتخابات ٢٠١٩».■

جماعة «الإخوان المسلمين» تهنئ أردوغان بفوزه في الانتخابات التركية

أرسلت جماعة الإخوان المسلمين برقية التهنئة التالية إلى الرئيس رجب طيب أردوغان بعد انتخابه، جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أتقدم إلى فخامتكم بخالص التهنئة بفوزكم الكبير في الانتخابات الرئاسية، وبفوز «تحالف الشعب» الذي يقوده حزب العدالة والتنمية بالأغلبية البرلمانية في هذه الانتخابات، داعياً الله لتركيا بمزيد من التقدم والرقي تحت قيادتكم، وأن يحفظكم بحفظه ويسددكم لما فيه خير تركيا والعالم الإسلامي والبشرية جمعاء.

محمود حسين

الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين

قراءة إسرائيليّة لفوز أردوغان وحزبه في الانتخابات التركية

بقلم: أحمد صقر

في قراءة إسرائيلية لنتائج الانتخابات التركية، التي فاز بها الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان من الجولة الأولى، أكدت صحيفة إسرائيلية، أن أردوغان حافظ على قوته، وبدأ حالياً ببناء الجمهورية التركية الجديدة.

وأوضحت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، في تقرير أعده محللها للشؤون العربية تسفي برئيل، أن فوز أردوغان من الجولة الأولى، يؤكد أنه «حافظ على قواعد قوته، مع تواصل انقسام تركيا بصورة متساوية بين مؤيد ومعارض له». موضحة أن صلاحياته حسب تعديلات الدستور التي صودق عليها في استفتاء ٢٠١٧، «تمنحه قوة غير مسبوقة؛ مثل تعيين الحكومة، وحل البرلمان دون قيود، والتدخل في سياسة البنك المركزي».

كما يمكن للرئيس أردوغان، أن «يختار أعضاء برلمان من حزبه، وللمرة الأولى يستطيع الرئيس أن يكون عضواً في حزب ورئيس الحزب، وهي وظيفة تمنحه صلاحيات غير محدودة لإدارة كتلته البرلمانية»، وفق الصحيفة التي أكدت أن «الرئيس التركي يحظى بحصانة مطلقة وحسب الدستور المعدل فإن إجراءات تنحيته لأي سبب ستكون غير ممكنة تقريباً».

ونوهت إلى أن «ما يأمله خصومه، أنهم على الأقل في البرلمان يستطيعون تحدي الحزب الحاكم، ولكن هذا الأمل من شأنه التبدد أيضاً، على ضوء المعطيات التي تبينت أمس»، حيث حصل حزبه بأقل بنحو ٥ بالمئة مقارنة مع الانتخابات في حزيران ٢٠١٥، التي حصل فيها على ٤٩,٥ بالمئة، ولكن من السابق لأوانه استنتاج عدد مقاعده».

وحسب طريقة توزيع المقاعد المعقدة، فـ«الأصوات الفائضة التي ستتراكم من الأحزاب التي لم تجتز نسبة الحسم وهي ١٠ بالمئة، سيكون لها وزن كبير في عدد المقاعد التي سيحظى بها الحزب الحاكم».

ولفتت إلى أن حزب العدالة والتنمية الحاكم، من الممكن أن «يحظى بأغلبية المقاعد حتى لو لم يحظ بأغلبية ٥٠ بالمئة من أصوات الناخبين، وهو ما سيمكن أردوغان من تشكيل حكومة جديدة دون أن يحتاج إلى شركاء»، علماً بأنه في انتخابات ٢٠١٥، مثلاً حصل على ٣١٧ مقعداً من أصل ٥٥٠ مقعداً رغم أنه حصل على أقل من نصف عدد الأصوات.

وأشارت الصحيفة الإسرائيلية إلى أن هذه الانتخابات شهدت تراجع حزب الشعب الجمهوري المعارض، بنسبة ٣ بالمئة تقريباً عن انتخابات ٢٠١٥، معتبراً أن «الإنجاز الكبير له يكمن في الدعم الذي حصل عليه مرشحه للرئاسة محرم إنجه، الذي حصل على ٣١ بالمئة».

ورأت أن هناك «أسباباً جيدة لتقديم أردوغان موعد الانتخابات، والأكثر إلحاحاً فيها هي رغبته في مفاجأة خصومه وعدم السماح لهم بمزيد من الوقت للاستعداد للتنافس على الرئاسة والبرلمان، كما أنه قدر أن الأزمة الاقتصادية يمكن أن تمس بقوته في حال لم يسارع إلى أن ينتخب ثانية».

وإضافة لما سبق، نبهت الصحيفة أن «أردوغان أراد استغلال دعم الجمهور لتدخل تركيا في سوريا»، معتبرة أن «هذه الاعتبارات تبيّن حالياً أنها صحيحة بالنسبة للانتخابات الحالية؛ على الأقل».

كما أشارت إلى حزب الشعوب الديمقراطي الكردي برئاسة صلاح الدين دميرطاش، الذي حصل على ٨,٠٤ بالمئة، حيث جاءت تلك النتيجة «خلافاً لرغبة أردوغان»، وفق الصحيفة الإسرائيلية التي رأت في زيارة المرشح إنجه لدميرطاش داخل السجن، أنها «خطوة شجاعة لزعيم معارضة مستعد لمواجهة أردوغان في موضوع يمكن أن يضره سياسياً».

وتوقعت الصحيفة أن يعمل الرئيس أردوغان وحزبه، على «إثبات قوتهم والتدليل على جودة الديمقراطية في تركيا، إضافة لسلسلة جديدة من مطاردة الخصوم السياسيين وجولة أخرى من تصفية الحسابات»، وفق قولها.

وأكدت أن «أردوغان الذي لا يعتبر التساهل والتحمل من صفاته البارزة، وبدأ الآن ببناء الجمهورية التركية الجديدة على هيئته وصورته».■

العراق.. تحالفات الليل والنهار في ظل القوى الإقليميّة

بقلم: إياد الدليمي

شهدت الانتخابات صعود تيار مقتدى الصدر، متمثلاً بكتلة «سائرون» التي حصلت على المركز الأول، وحلّ ثانياً «تحالف الفتح» الذي يتألف من عدة ميليشيات شيعيّة مدعومة إيرانياً، ويتزعمه قائد ميليشيا بدر، هادي العامري، ثم تحالف النصر بزعامة رئيس الحكومة حيدر العبادي، ثالثاً، مخالفاً توقعاتٍ كانت تراه الأقرب إلى الفوز بهذه الانتخابات.

بدأت القصة مع تغريدة لمقتدى الصدر، أعقبت الإعلان عن نتائج الانتخابات، رسم فيها ما يمكن تسميتها خريطة الطريق لائتلافه الفائز، معلناً بوضوح أنه لن يتحالف مع «الفتح» بزعامة هادي العامري، ومستبعداً «ائتلاف دولة القانون» الذي يتزّعمه نوري المالكي، غير أن كل شيء تغيّر، جاء قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، ومعه مجتبى نجل السيد علي خامنئي، فعقدا سلسلة مقابلات واجتماعات، تمخضت عن زيارة هادي العامري مقتدى الصدر، ومن هناك أُعلن عن تحالف بين كتلتي الفتح وسائرون، لتشكيل الكتلة الكبرى، قبل أن تتغيّر المعادلة مرة أخرى، ليعلن الصدر وحيدر العبادي، ليل الجمعة الماضي، عن تشكيل تحالف بين «سائرون» وكتلة النصر. تدل الإعلانات المتتالية عن تشكيل تحالف مع هذه الكتلة أو تلك على حجم التدخلات الخارجية التي ما زالت تُسيّر العملية السياسية في العراق. ومن جانب آخر، تبرز مجدّداً حجم ضياع البوصلة الوطنية لدى أغلب الكتل السياسية العراقية التي ما زالت مرهونة للخارج، ولا تملك من أمرها شيئاً، بل لا مبالغة في القول إن عديداً من هذه الكتل السياسية تحول إلى أدواتٍ بيد هذا الطرف أو ذاك.

ولكن أين أميركا من كل ما يجري في عراق ما بعد الانتخابات؟ هل فعلاً استسلمت للقبضة الإيرانية المتحكّمة بالعراق؟ هل فعلاً أخفق حلفاء أميركا في المنطقة بتقليص النفوذ الإيراني في العراق، وفي مقدمتهم السعودية، ورفعوا الراية البيضاء مجدّداً أمام غول التدخل الإيراني؟ لا يمكن الجزم بأن الولايات المتحدة استسلمت، فالمراقب لما يجري في العراق يدرك جيداً أنها ما زالت تراهن على تغيير الوضع في العراق، خصوصاً في ظل التوجه الأميركي الجديد الذي انتهجه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ضد طهران، وانسحابه من الاتفاق النووي، وفرض عقوباتٍ جديدة، والعراق في ظل هذا التوجه، مهم جداً، بل ربما يكون البوابة الأكثر تأثيراً على إيران لزيادة خنقها.

ترى أميركا أن الضغط الإيراني لتشكيل تحالف من مختلف القوى الشيعية، وفي مقدمتها «سائرون» و«الفتح»، لا يمكن له أن يمضي إلى النهاية، خصوصاً أن هناك تقاطعاً في التوجهات بين الطرفين، وأنه تحالفٌ جاء نتيجة ضغط إيراني، وهي قناعة عزّزها اندفاع العبادي نحو مقتدى الصدر، والإعلان عن تشكيل تحالف جديد تنبثق منه الكتلة الكبرى، بعد أيام من مغادرةً سليماني ومجتبى العراق.

إذا استمر تحالف العبادي والصدر، ولم تنقضه إحدى نقائض التحالفات السياسية في العراق، يمكن أن يشكل مدخلاً لبناء تحالف أوسع، يضم الكتل السنّية والكتل الكردية البارزة، وهو تحالفٌ تدفع به واشنطن، وتعمل من أجله، غير أنه تحالفٌ سيثير غضب طهران، وربما تردّ بمحاولات لسحب أعضاء من كتلة النصر بزعامة العبادي، بالإضافة إلى أعضاء من كتل سنية وكردية حتى. أما السعودية، فكعادتها، راهنت على أحصنة خاسرة عديدة في هذه الانتخابات، لعل أبرزها مقتدى الصدر الذي وصفته بالعروبي الذي سيعيد العراق إلى حضنه العربي. ولكن يبدو أنه غير قادر على الخروج من عباءة الولي الفقيه، على الرغم من محاولاته، ومن الدعم السعودي والأميركي.

ستبقى لعبة التحالفات السياسية في العراق واقفةً على رمال متحرّكة، تلعب بها أطراف دولية وإقليمية، وأيضاً تناحر خفي يجري بين مختلف الأطراف السياسية الشيعية المشاركة في العملية السياسية، تناحرٌ ما زالت إيران صمام أمانه. ولكن إلى متى؟■

منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية العراقية (١٢ أيار)، والإعلان عن تحالفات الكتل الفائزة يتوالى، فتحالف الليل يلغيه تصريح النهار، وتحالف النهار تهزّه اجتماعات الليل وزياراته، دون أن يتبيّن الخيط الأبيض من الخيط الأسود في ليل العراق البهيم، وفي غياب أي رؤية وطنية يمكن أن تجمع ما تفرّق؛ وتلمّ شعث ما تناثر من بقايا بلد ما زال يدفع ثمن احتلاله وغزوه باهظاً، من ثروته ومستقبله ومصلحته.

تبدو انتخابات ٢٠١٨ الأعقد والأكثر إثارة بين الانتخابات منذ الغزو الأميركي في عام ٢٠٠٣، ليس لأنها شهدت تنافساً مثيراً، وإنما بسبب حجم التدخلات الكبيرة من القوى الخارجية، إقليمية ودولية، ناهيك عن غياب أدنى رؤيةٍ وطنيةٍ للتيارات التي فازت، على الرغم من كل شعاراتها الوطنية الرنّانة.

طهران: احتجاجات البازار تحت السيطرة

أكدت السلطات الإيرانية أنها سيطرت على احتجاجات وقعت يوم الاثنين في بازار طهران (سوق كبير جنوبي العاصمة) جاءت كرد فعل على تدهور العملة المحلية، بينما تواجه البلاد عقوبات بعد انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى.

فقد قال محسن همداني، المساعد السياسي والأمني لمحافظ طهران، إن الأوضاع في بازار العاصمة الإيرانية تحت السيطرة، وإن قوات الشرطة منتشرة في محيطه لضبط الأوضاع، مشيراً إلى أن السلطات ستتعامل بصرامة مع من يريد استغلال الاحتجاج للقيام بأعمال شغب.

وذكرت وسائل إعلام إيرانية أن مجهولين أضرموا النار في بعض المرافق العامة وخربوها. وأشار الرئيس السابق لاتحاد بائعي المجوهرات (محمد وليّ) إلى أن عدداً من المحال التجارية في البازار عادت لمزاولة نشاطها التجاري، وأن احتجاجات التجار جاءت لأسباب ترتبط بمطالب اقتصادية.

وكان بازار طهران قد شهد إضراباً أغلق فيه عشرات التجار محالهم، وذلك بعد التدهور الذي تشهده العملة المحلية التي انخفضت بشكل حاد في السوق الموازية إلى نحو ٩٠ ألف ريال مقابل الدولار، في حين أن السعر الرسمي في حدود ٤٢ ألفاً.

كما نقلت وسائل إعلام محلية أن عشرات من التجار والمحتجين تجمعوا أمام مبنى البرلمان مردّدين شعارات ضد الحكومة وسياساتها الاقتصادية، وأدى ذلك إلى مواجهات استخدم فيها الأمن قنابل الغاز، وفق ما أظهرته مقاطع مصورة.

وفي الإطار نفسه، قالت وكالة فارس شبه الرسمية للأنباء إن تجاراً في مراكز بيع الهواتف المحمولة وسط طهران احتجوا على الهبوط السريع لقيمة الريال بإغلاق متاجرهم. وينذر التراجع الحاد للريال بزيادة الأسعار والإضرار بمستويات المعيشة، والحد من قدرة الإيرانيين على السفر إلى الخارج.

حظر واردات

في هذه الأثناء، فرضت الحكومة الإيرانية حظراً على استيراد أكثر من ١٣٠٠ منتج، في إجراء يستهدف التصدي للعقوبات الأميركية ولانخفاض سعر صرف الريال.

ونقلت صحيفة فايننشال تريبيون الإيرانية يوم الاثنين عن وثيقة رسمية أن وزير الصناعة والتجارة محمد شريعت مداري فرض حظر الاستيراد على ١٣٣٩ سلعة يمكن إنتاجها داخل البلاد.

بدورها ذكرت صحيفة طهران تايمز أن قائمة الواردات المحظورة تشمل الأجهزة المنزلية ومنتجات المنسوجات والأحذية ومنتجات الجلود والأثاث ومنتجات الرعاية الصحية وبعض الآلات.

وقد تعهد إسحاق جهانغيري (النائب الأول للرئيس الإيراني) بتخصيص قسم من العائدات الناجمة عن مبيعات النفط والغاز والمنتجات البتروكيميائية وغيرها من الصادرات غير النفطية لشراء السلع الأساسية للبلاد، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الإيرانية.■

إيران: لو هاجمتنا السعودية سنمطر قصورها بألف صاروخ

قال اللواء رحيم صفوي مستشار المرشد الإيراني للشؤون العسكرية إن تفكير السعودية بمهاجمة إيران سيكون حماقة كبرى، وستدفع الرياض ثمنها غالياً.

وشدد صفوي على أن أي هجوم سعودي سيقابَل بضرب الرياض وقصورها الملكية بألف صاروخ خلال اليوم الأول، مستبعداً في الوقت ذاته أن تقوم السعودية بمثل هذا الأمر.

وأوضح أن لدى الجيش الإيراني برامج مُعَدّة سلفاً لمواجهة مختلف التهديدات، وأن قوته وصلت إلى البحر المتوسط، معتبراً أن إيران هي الجهة الأقوى في المنطقة، ولا يمكن حل أي مشكلة بدونها.

وأضاف المسؤول الإيراني أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعيشان حالة ضعف، وأنهما فشلتا في إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وأكد صفوي أن حزب الله اللبناني بامتلاكه ثمانين ألف صاروخ؛ أصبح يشكل تهديداً دائماً لإسرائيل.

ويطغى التوتر على العلاقات السعوية الإيرانية في ظل قطيعتهما الدبلوماسية وخلافهما حول ملفات في لبنان وسوريا واليمن والعراق وفلسطين.

وبينما تتهم الرياض طهران بتبني أجندات طائفية في المنطقة، ترد إيران بأن السعودية تنفق أموالاً هائلة لخدمة الأهداف الأميركية في الشرق الأوسط، على حساب مصالح ومقدسات الشعوب الإسلامية.

وكانت السعودية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران مطلع عام ٢٠١٦ عقب الهجوم على سفارتها في طهران. ودأب الجانبان على تبادل الهجمات والتهديدات.

وفي وقت سابق قال العميد خرم طوسي كبير مستشاري القائد العام للجيش الإيراني إن السعودية لن تصمد أمام قدرات إيران العسكرية أكثر من ٤٨ ساعة، ودعاها إلى عدم الحديث عن أمور أكبر منها حجماً، على حد تعبيره.

وشدد العميد طوسي على أن استراتيجية بلاده ليست مواجهة دول المنطقة، ولن تكون في مواجهتها، مؤكداً أن أميركا هي هدف إيران في أي مواجهة.■

مستشار ظريف.. روسيا طعنتنا في الظهر

قال علي خُرّم، مستشار وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، إن روسيا «طعنت إيران من الخلف في كل من سوريا، وفي ما يتعلق بأسعار النفط وخفض صادرات إيران النفطية».

قد دعا الدبلوماسي الإيراني في مقابلة مع صحيفة «آرمان امروز» الإيرانية، إلى عدم الاعتماد على الأوروبيين أيضاً بخصوص مستقبل الاتفاق النووي.

وحذر سفير إيران السابق لدى الأمم المتحدة في جنيف، من تزايد الضغوط الدولية على إيران، قائلاً: «إننا مقبلون على أيام عصيبة وخطيرة».

وكانت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» قد اتفقت يوم الجمعة الماضي على زيادة إنتاج النفط بنحو مليون برميل يومياً بدءاً من تموز، وذلك لدول المنظمة والمنتجين غير الأعضاء من قبيل روسيا.

وسعت السعودية وروسيا إلى تعديل اتفاقية تحد من الإنتاج بين أوبك ومنتجين آخرين ساهمت في الارتفاع الحاد في الأسعار، لكن إيران كانت تعارض حتى صباح الجمعة هدف مليون برميل في اليوم.

الكنيست يلغي التصويت على قانون يعترف بـ«إبادة الأرمن»

ألغى التصويت على مشروع قانون يعترف بـ«إبادة الأرمن» على أيدي السلطنة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى الذي كان مقرراً الثلاثاء الماضي في الكنيست الاسرائيلي، بسبب معارضة الحكومة لهذه المبادرة. وقالت النائبة تمار زاندبرغ من حزب «ميريتس» اليساري المعارض التي كانت وراء المبادرة، على حسابها على «تويتر» ان «الحكومة والائتلاف يرفضان الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن، لذلك أجبرت على إلغاء التصويت».

وفي نهاية أيار وافق أعضاء في البرلمان الإسرائيلي على اقتراح بعقد جلسة مناقشة «للاعتراف بإبادة الأرمن» على أيدي قوات السلطنة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى وسط تدهور العلاقات بين «إسرائيل» وتركيا.

وانتقد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «إسرائيل» بسبب العنف على الحدود مع غزة، الذي أدى إلى مقتل عشرات الفلسطينيين، مع نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، متهماً تل أبيب بأنها «دولة إرهاب تمارس الإبادة».

وكانت الحكومة الإسرائيلية أرجات التصويت على مشروع القانون بداية الشهر الجاري بسبب الانتخابات التركية، وذلك خشية قيام الرئيس التركي باستغلال ذلك لمساعدته في الانتخابات التي جرت الأحد الماضي وحقق فيها فوزاً كبيراً.

«إسرائيل» تطلب فتح طريق للنقل البحري لغزة

قال متحدث باسم الحكومة القبرصية إن «إسرائيل» طلبت من قبرص دراسة إمكانية إنشاء نقطة للشحن البحري على الجزيرة لنقل البضائع إلى قطاع غزة.

وعادة ما تصل البضائع المشحونة بحراً إلى ميناء إسرائيلي ثم تُنقل براً إلى غزة. وتفرض «إسرائيل» حصاراً بحرياً على القطاع تقول إنه يهدف إلى منع وصول الأسلحة إلى غزة التي تسيطر عليها حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

وطُرحت فكرة إقامة منشأة في قبرص منذ سنوات وطلبت «إسرائيل» في الفترة الأخيرة دراسة الأمر وفقاً للمتحدث الحكومي القبرصي بروديروموس بروديرومو.

وقال بروديرومو لرويترز: «إنها مسألة قديمة يعاد بحثها الآن».

وأضاف: «ستجرى اتصالات بين الحكومة وكل الأطراف المعنية في المنطقة ومن المحتمل أن يتخذ قرار. في الوقت الراهن لم يتخذ قرار بعد. تجري دراسة الطلب ولم يرفض».

أموال النفط تعمّق الانقسامات في ليبيا

تتعمق الأزمة في ليبيا على وقع مواجهة جديدة بين حكومة الوفاق الوطني التي تتخذ طرابلس مقراً لها والحكومة الموازية في الشرق التي يدعمها قائد «الجيش الوطني الليبي» المشير خليفة حفتر للسيطرة على منافذ تصدير النفط وإدارة عائداته، بعيداً من التعهدات التي قطعت في أيار إثر مفاوضات بين الطرفين في باريس.

وطلبت حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً من الامم المتحدة وقف أي محاولة «غير قانونية» لبيع النفط الليبي، رداً على إعلان حفتر ادارة مؤسسة نفطية تابعة للحكومة الموازية.

وتتنازع على السلطة في ليبيا الغارقة في الفوضى منذ سقوط نظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي في ٢٠١١ حكومة الوفاق الوطني المنبثقة من عملية رعتها الأمم المتحدة وتعترف بها الأسرة الدولية، وحكومة موازية في الشرق تحظى بتأييد آخر برلمان منتخب.

إضراب في بازار طهران

وعد الرئيس الإيراني حسن روحاني شعبه بمعالجة الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الأميركية الجديدة، وذلك غداة تجمهر تجار أمام مبنى مجلس الشورى احتجاجاً على التراجع الحاد لقيمة الريال الايراني.

وأفادت وكالة «فارس» الايرانية للانباء أن أجزاء من منطقة البازار في طهران دخلت في إضراب وأن المضربين أطلقوا هتافات مناهضة للحكومة في الشوارع المحيطة.

وجابت دوريات من الشرطة المنطقة الاثنين الماضي بعد اشتباكات مع محتجين غاضبين بسبب انهيار الريال، ما أدى الى اضطرابات في حركة التجارة والأعمال نتيجة ارتفاع كلفة الاستيراد.

وقال روحاني مدافعاً عن سجله الاقتصادي في كلمة بثها التلفزيون الرسمي على الهواء مباشرة إن دخل الحكومة لم يتأثر في الأشهر الأخيرة وإن تراجع الريال سببه «دعاية الإعلام الأجنبي». وأضاف: «حتى في أسوأ الأحوال، أعد بتوفير الحاجات الأساسية للإيرانيين. لدينا ما يكفي من السكر والقمح وزيت الطعام. لدينا ما يكفي من العملة الصعبة لضخها في السوق».

الأفيون والكوكايين يغزوان العالم!

بلغ الانتاج العالمي للكوكايين والافيون من كولومبيا وافغانستان على التوالي مستويات قياسية، كما افاد مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في تقريره السنوي الثلاثاء.

واكد التقرير ان انتاج الافيون ارتفع بنسبة ٦٥٪ من ٢٠١٦ الى ٢٠١٧ ليصل الى ١٠،٥٠٠ طن «وهو اعلى معدل سجله المكتب منذ أن بدأ مراقبة انتاج الافيون عالمياً مطلع القرن الحادي والعشرين».

وتتصدر افغانستان انتاج الغالبية العظمى للافيون مع ٩٠٠٠ طن أي بارتفاع بنسبة ٨٧٪ عن عام ٢٠١٦.

ووصل تصنيع الكوكايين في العالم في ٢٠١٦ «الى اعلى مستوى يسجل حتى الآن» حيث بلغ ١٤١٠ طن اي بزيادة بنسبة ٢٥٪ عن عام ٢٠١٥.

وسجلت كولومبيا أعلى نسبة من الانتاج الذي زاد باكثر من الثلث في الفترة بين ٢٠١٥ و٢٠١٦ الى ٨٦٦ طناً.

باريس تضمّ ثماني دول إلى فرقة التدخل الأوروبية

ضمّت فرنسا ثماني دول من الاتحاد الأوروبي الى فرقة تدخل أوروبية قادرة على خوض عملية عسكرية بسرعة أو القيام بإجلاء في بلد بحالة حرب أو تقديم المساعدة في حال وقوع كارثة.

وأوضحت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي بعد توقيع وثيقة الالتزام على هامش اجتماع وزراء خارجية ودفاع الدول الأوروبية في لوكسمبورغ: «نريد تطوير التنسيق بين الدول المستعدة سياسياً والقادرة عسكرياً على التدخل إذا دعت الحاجة، عندما تقرر ذلك، في حال حصول مختلف الفرضيات ليس فقط عسكرية لكن أيضاً مدنية». وقالت بارلي رداً على سؤال لوكالة فرانس برس: «لايمكن أن نتحدث عن قوة للاشارة الى مبادرة التدخل الأوروبية، لأن هذا المصطلح لديه دلالة عسكرية صرف، في حين أن نطاق عمل (فرقة التدخل) أوسع بكثير من ذلك».

وقالت بارلي: «نريد أوروبا قادرة أكثر على ضمان امنها الخاص». وأشارت إلى أن المبادرة «تتكامل» مع حلف الأطلسي مضيفة أن «أوروبا تساهم هكذا بشكل ملموس في ما يطلبه الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) لتأمين حسن عمل التحالف».

«المحكمة العليا» تؤيد قرار ترامب حظر السفر

حقق الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أحد أكبر الانتصارات خلال رئاسته، بعدما أيدت المحكمة العليا حظر السفر الذي فرضه على عدد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

وأصدرت هيئة المحكمة قرارها بأغلبية خمسة أصوات مقابل أربعة لتنهي مؤقتاً معركة شرسة في ساحات المحاكم حول ما إذا كانت تلك السياسة تمثل حظراً غير قانوني على المسلمين.

وفي معرض تبريرها، قالت المحكمة إن مقدمي الطعون لم يقدموا ما يثبت أن الحظر ينتهك قانون الهجرة الأميركي أو التعديل الأول بالدستور الذي يحظر على الحكومة تفضيل دين على آخر.

وبهذا، أيد الحكم صلاحيات الرئاسة الواسعة بشأن الأفراد المسموح لهم بدخول الولايات المتحدة. ويعني القرار أن الحظر الحالي قد يستمر، وأن من الممكن أن يضيف ترامب المزيد من الدول.

وكان الرئيس الأميركي قد أصدر في يناير ٢٠١٧ أي بعد أسابيع فقط من توليه مهمّة إدارة شؤون البلاد، قراراً تنفيذيّاً مثيراً للجدل يمنع بموجبه مواطني سبع دول ذات أغلبية مسلمة من دخول الولايات المتحدة.

وشمل القرار كلاً من إيران وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن والعراق، الذي رفع لاحقاً عن لائحة الحظر.

الرئاسة الفلسطينية: صفقة القرن تحولت لصفقة غزة

قالت الرئاسة الفلسطينية إن خطة التسوية الأميركية المنتظرة للقضية الفلسطينية المعروفة إعلامياً باسم صفقة القرن تحولت إلى صفقة غزة لضرب المشروع الوطني الفلسطيني.

وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة في تصريح صحفي إن الصمود الفلسطيني والتمسك بالثوابت الوطنية والموقف العربي الرافض لتجاوز قضية القدس أجهض صفقة القرن التي قامت على فكرة صفقة غزة الهادفة لتحويل القضية الفلسطينية إلى مجرّد قضية إنسانية.

وأضاف أبو ردينة أن الإدارة الأميركية ونتيجة تعاطي بعض «الأطراف المشبوهة والمتآمرة معها» اعتقدت أن إزاحة قضية القدس واللاجئين وإلغاء الاتفاق النووي مع إيران يفتحان لها الطريق لعقد صفقة غزة المرفوضة فلسطينياً وعربياً ودولياً. وقال إن ما يجري من طروحات وأفكار وأوهام هدفه إلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية وقتل المشروع الوطني وليس التقدم في عملية السلام.

وحذر الناطق الرسمي باسم الرئاسة من محاولة توظيف إغاثة غزة سياسياً أو إنسانياً، ومحاولة البعض التعاون مع هذه الطروحات، مشيراً إلى أنها محاولة لايجاد تعايش مع وجود الاحتلال، والهروب من الواقع المتفجر.

من جهتها، حذرت الحكومة الفلسطينية مما وصفته بصفقة مالية أميركية لغزة تحت ما يسمى حل الأزمة الإنسانية. وقالت في بيان صدر عقب التئام مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية في رام الله إن الجولات الأميركية المتعددة إلى المنطقة بادعاء التمهيد لطرح ما يسمى صفقة القرن متجاوزة القيادة الفلسطينية، سيكون مصيرها الفشل.

واعتبر مجلس الوزراء أن العنوان الصحيح لتحقيق السلام العادل والدائم يمر من خلال القرار الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية وبموقف القيادة الفلسطينية المستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام.

وكانت صحيفة هآرتس الإسرائيلية قد نقلت الأسبوع الماضي عن مصادر إسرائيلية –لم تسمّها– قولها إن وفداً أميركياً يسعى إلى إقناع دول عربية باستثمار مئات ملايين الدولارات في تنفيذ مشاريع تهدف لمساعدة قطاع غزة ستقام في منطقة شمال سيناء المصرية.

وبحسب تصريحات بعض المسؤولين الفلسطينيين، فإن واشنطن تسعى من خلال صفقة القرن إلى فرض حل سياسي يقوم على إقامة دولة في قطاع غزة، وحكم ذاتي محدود في الضفة الغربية، مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على مدينة القدس بشقيها الشرقي والغربي دون إعطاء الفلسطينيين كافة حقوقهم التي يقرها المجتمع الدولي، وفي مقدمتها دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ تشمل القدس الشرقية المحتلة.

ووافقت إسرائيل مبدئياً على إقامة ميناء بحري في قبرص لنقل البضائع إلى قطاع غزة، شريطة إعادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الجنود الإسرائيليين الأسرى لديها، وفق الإعلام الإسرائيلي.■

ترامب: أحرزنا الكثير من التقدم في الشرق الأوسط

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إن إدارته «أحرزت الكثير من التقدم في ما يتعلق بخطة السلام في الشرق الأوسط».

جاء ذلك في تصريحات صحفية لـ«ترامب» أثناء استقباله ملك الأردن عبد الله الثاني وعقيلته في البيت الأبيض، يوم الاثنين.

وأضاف ترامب: «أحرزنا الكثير من التقدم في منطقة الشرق الأوسط، والبداية كانت بوضع نهاية للاتفاق النووي مع إيران».

ووصف «ترامب» الاتفاق مع إيران بأنه «كان مروّعاً وأسفر عن كوارث».

وفي السياق، أشاد «ترامب» بالعلاقات الجيدة بين بلاده والأردن وارتكازها على «الأسس الإنسانية».

من جهته، وصف ملك الأردن، الرئيس الأمريكي بالـ«متواضع».

وقال: «إذا أخذ بقية العالم جزءاً من تواضعك وكياستك لكنا في وضع أفضل بكثير». وردًا على ملك الأردن، أكد ترامب أنّ كلام الأول «أجمل إطراء تلقاه منذ فترة طويلة».

في ٨ أيار الماضي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، انسحاب بلاده من الاتفاق الشامل بشأن البرنامج النووي الإيراني، واستئناف العمل بكافة العقوبات التي تم تعليقها نتيجة التوصل إلى هذا الاتفاق.

من جانبه، رفض الاتحاد الأوروبي ودول أوروبية أخرى، في مقدمتها فرنسا وبريطانيا، الانسحاب من الاتفاق النووي.

وأكدوا مواصلة الاتفاق، فيما أعلنت إيران أنها ستلتزم بالاتفاق مقابل التزام الدول الأوروبية به وتقديم ضمانات لطهران.■

كيف تدافع الشعوب العربية عن نفسها بعد الربيع العربي؟

بقلم: عادل سليمان

تعرّضت الشعوب العربية على امتداد المائة عام الماضية لسلسلة من الهجمات التي قادتها قوى الاستعمار القديم، المتمثلة في الإمبراطوريات الأوروبية السابقة، إبان الحربين العالميتين، الأولى والثانية، وتبعتها قوى الاستعمار الجديد، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، في عصر الحرب الباردة، وما بعدها، ولا تزال مستمرةً في دورات لا تتوقف، ولعلنا نشهد حلقة من أخطر حلقات تلك الهجمات في أيامنا هذه.

ميّز تلك الهجمات سمتان رئيسيتان، الأولى أنها وجودية، ليس بمعنى إنهاء وجود تلك الشعوب أو إبادتها، ولكن ضرب المقومات التي تجعل من تلك الشعوب، بحكم عوامل ثقافية وحضارية، من لغة ودين وتاريخ، بالإضافة إلى التواصل الجغرافي، على الرغم من وقوعها في قارتين، هما آسيا وأفريقيا، وهو ما أوجد مجموعة من الروابط والثقافات المجتمعية التي تجعل من تلك الشعوب «أمة عربية واحدة»، وهذا مكمن الخطر الذي استشعرته قوى الاستعمار الغربي مبكراً. ومن هنا كانت الهجمات «وجودية»، أي تستهدف ضرب فكرة وجود «الأمة الواحدة»، وإنهاء تلك الفكرة.

ما بعد الخلافة

تلك هي السمة الأولى للهجمات التي تعرضت وتتعرّض لها الشعوب العربية. أما السمة الثانية فهي تركيز الهجمات على مقومات الشعوب، بالتعاون مع طبقة الحكام، سواء كانوا حكاماً وزعماء قائمين بالفعل أو حكاماً تم تنصيبهم وفرضهم على الشعوب بشكل أو بآخر؟ ولعل بداية تلك الهجمات، كانت إبّان الحرب العالمية الأولى، التي استهدفت في ذلك الوقت، فصل الكيان العربي عن جسد دولة الخلافة العثمانية، التي كانت في أيامها الأخيرة، من خلال اختيار الشريف حسين بن علي (والي الحجاز وشريف مكة)، بما يمثله من قيمة عربية وإسلامية بفضل أصوله الهاشمية، وإقناعه بالتحالف مع بريطانيا العظمى، وقيادة ثورة عربية كبرى ضد دولة الخلافة العثمانية، على وعد بأن تُعيد بريطانيا الخلافة إلى البيت العربي الهاشمي. وبالفعل أطلق الشريف حسين شرارة ثورته العربية، وانطلقت قواته بقيادة ولديه، عبدالله وفيصل، لتحارب إلى جوار قوات المستعمر «البريطاني والفرنسي». وانتهى الأمر، كما هو معروف، بسقوط دولة الخلافة العثمانية، وتجاهل بريطانيا وعودها بإقامة الخلافة العربية. وبدلاً من ذلك، تم تقسيم العالم العربي طبقاً لخطة سايكس – بيكو الشهيرة، وأنهوا حكم الشريف حسين في الحجاز، ومكّنوا لحكم عبد العزيز آل سعود الذي شمل كل شبه الجزيرة العربية، تحت مسمى المملكة العربية السعودية، وتمت إقامة نُظم حكم تابعة في كل من العراق وشرق الأردن لابني الشريف حسين، فيصل وعبد الله، وتم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وبقيت باقي الأقطار العربية رهينة للاستعمار والنفوذ البريطاني والفرنسي. المهم أن تلك الهجمة انتهت بأن لا تكون هناك وحدة عربية، ولا أمة عربية.

القومية العربية

كانت الهجمة الكبرى الثانية التي استهدفت الشعوب العربية إبّان الحرب العالمية الثانية، وفي أعقابها، حيث كانت نُظم الحكم في البلاد العربية الرئيسية التي نالت الاستقلال الشكلي قد أخذت شكلاً مستقراً إلى حد ما. ولم تكن قد تجاوزت سبع دول، مصر والسعودية والعراق والأردن واليمن، وهي دول ملكيّة، بالإضافة إلى سورية ولبنان، وظهرت دعوات إلى إحياء فكرة القومية العربية، خرجت من بلاد الشام وامتدت إلى العراق، وبادرت بريطانيا إلى احتواء هذا التيار، بالإيعاز إلى مصر بالدعوة إلى إنشاء جامعة للدول العربية، وهو ما تم، وضمت الدول السبع المستقلة المشار إليها. عند ذلك الحد، جاءت الضربة الرئيسية للشعوب العربية، بإعلان قيام دولة الكيان الصهيوني «إسرائيل» على الأرض الفلسطينية، لتقسم العالم العربي إلى قسمين، وتبقى عازلاً بينهما، وشوكة في ظهر كل الشعوب العربية. وما جرى بعد ذلك معروف، قضية فلسطينية مستدامة، وصراع عربي – إسرائيلي، جرت في إطاره سلسلة من الحروب التي انتهت بهزيمة عربية مدوّية، عدا حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، التي على الرغم من الأداء العسكري العربي المتميز فيها، إلا أنها انتهت إلى ما تعرف بعملية السلام والمعاهدات والاعتراف بدولة العدوّ الإسرائيلي من أهم ثلاثة أطراف في الصراع، مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لم تتوقف الهجمات على الشعوب العربية عند ذلك الحد، لكنها استمرت بإغراق النظم العربية في صراعات وهميّة وعبثية، وافراز محاور وتقسيمات، وكيانات شبه إقليمية، حتى تتوارى فكرة «الأمة العربية» تماماً، والنُظم والحكام، منساقون بوعي أو بدونه، وراء تلك المخططات.

وجاءت مع بداية الألفية الثالثة، وصعود اليمين الأميركي، والمحافظين الجدد في أميركا، مرحلة الهجمات الانتقائية على الشعوب، التي بدأت بحملة غزو العراق في آذار ٢٠٠٣، حيث تم إسقاط نظام صدام حسين بكل أركانه، واختفى كأنه لم يكن موجوداً، ثم وعلى مدى خمسة عشر عاماً، تم تدمير النسق السياسي والاقتصادي والثقافي، وحتى الاجتماعي للشعب العراقي الذي قدم ملايين الضحايا، قتلى ومصابين ونازحين ومشرّدين ومهاجرين، وما زال الشعب العراقي يعاني، والقوات الأجنبية من جنسيات مختلفة تستبيح سيادته على أرضه.

الربيع العربي وصفقة القرن

وتغيّرت استراتيجية الهجمات على الشعوب العربية، من الهجمات الشاملة إلى استراتيجية القضمة. وجاءت موجة ثورات الربيع العربي، ليبدأ تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، بتدبير الثورات المضادة ودعمها، كل حالة على حدة، طبقاً لظروف كل بلد وطبيعته، وكل شعب، وغرق العالم العربي في حالة من الاقتتال والصراعات والأزمات، ولم يعد هناك مجال لمجرد الحديث عن أمة عربية، أو وحدة عربية، أو حتى عن دور شكلي لجامعة الدول العربية.

أخيراً، الهجمة الكبرى التي يتم الإعداد لها بعناية شديدة، وتخطيط لعله الأشد خبثاً ومهارة من كل ما سبقها من هجمات، التي بدأت بإلقاء مجموعة من بالونات الاختبار، والخطوات المحسوبة بدقة. وكان مصطلح «صفقة القرن» هو البداية، حيث تم إطلاق المصطلح دون أي توضيح لمضمونه، ودون أي تصريح رسمي من الدولة المعنية به، وهي أميركا، ورئيسها دونالد ترامب، وترك الأمر للتسريبات الإعلامية، والتحليلات والتقديرات والاجتهادات. وأعقب ذلك مجموعة من الخطوات المريبة، أبرزها قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها في احتفالية رسمية، وموجة من التسريبات عن اتصالات وحوارات إسرائيلية – عربية مع دول تلعب أدواراً نافذة على الساحة العربية حالياً، أبرزها السعودية والإمارات، وإطلاق بالونات اختبار جديدة، تتضمن أطراً للتسوية في المنطقة، تركز على تصفية القضية الفلسطينية أولاً. ولعل آخر تلك البالونات مشروع إقامة ميناء بحري، ومطار، ومحطة توليد كهرباء رئيسية لخدمة قطاع غزة، ليس في غزة، ولكن على سواحل العريش في سيناء المصرية. وفي الوقت نفسه، تمارس ضغوط هائلة على كل من الملك عبدالله بن الحسين ملك الأردن، وعلى سلطة الرئيس محمود عباس في رام الله، للقبول بحل يربط الضفة الغربية بالأردن.

تم إطلاق تلك البالونات قبيل وصول البعثة الأميركية رفيعة المستوى إلى المنطقة، التي تضم كبير مستشاري ترامب وصهره، جاريد كوشنير، والمبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، في جولة تشمل مصر والأردن وإسرائيل، وأطرافاً أخرى. يبقى السؤال الوجودي: كيف تدافع الشعوب العربية عن نفسها، ومقدّراتها، في مواجهة تلك الهجمة العاتية؟ قبل الإجابة على السؤال، لا بدّ من استرجاع كل التجارب التاريخية التي مرت بها الشعوب، وعليها أن تُحدد بدقة من هو العدوّ الرئيسي الذي عليها أن تواجهه، سواء كان ذلك العدوّ من الخارج أو من الداخل. ويبقى سلاح الشعب الوحيد هو العلم والمعرفة، والوعي، الذي يقيها من الوقوع في الوهم الذي تسوّقه نُظم الحكم. والأهم أن تكون مستعدة لدفع ثمن حريتها.■

اللمسات الأخيرة لإغراق مصر نتيجة التزامها شروط صندوق النقد الدولي

بقلم: ياسر عبد العزيز

إن موظفي صندوق النقد الدولي إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة... هذا ليس اقتباساً ولا رأياً، ولكنه مسلّمة تؤكدها التجارب ويرويها التاريخ..

على الرغم من أن صندوق النقد الدولي أنشئ بالأساس من أجل دعم الاقتصاد العالمي، وفي القلب منه اقتصاديات الدول الفقيرة والنامية، إلا أن تاريخه يؤكد أنه متهم بأنه إحدى أدوات الشركات العالمية لبناء إمبراطورية السيطرة على اقتصاد العالم، ونهب مقدرات الدول النامية وتدمير اقتصادها، من خلال شروط يحددها الصندوق؛ جلها يصب في مصالح القطاع الخاص المربوط بالمنظومة المالية العالمية التي تصب بطريق غير مباشر في مصلحة إمبراطورية الشركات العالمية.

وتجارب دول مثل البرازيل واليونان وغانا (وهي دول من ثلاث قارات مختلفة)، تشهد على تخريب صندوق النقد الدولي لاقتصاديات العالم النامي. فالبرازيل مع بداية الثمانينات اقترضت مليارات جديدة لسداد القروض القديمة، ما جعل ثروات البرازيل تعبر الحدود إلى دول تدّعي أنها صديقة على شكل أقساط، واضطرت في سبيل ذلك لأن تسرّح ملايين العمال، وتخفض أجور الآخرين لعلاج التضخم المالي، ما سمح لدول أخرى بالتدخل في سيادتها مقابل المبالغ المدفوعة كقروض، حتى أن مندوبي البنك الدولي فرضوا مواد على الدستور البرازيلي. مع حلول التسعينات سدّدت البرازيل القروض بالكامل، إلا أن ثرواتها أصبحت بيد ٢٠ في المئة فقط من الشعب، وباقي الشعب تحت خط الفقر، وهو ما جعلها تلجأ للاقتراض مجدداً.

وتجربة اليونان ليست بعيدة عن تجربة البرازيل، فاليونان الفقيرة لم تكن لتدخل الاتحاد الأوروبي إلا نكاية في تركيا، ومع علم الدول المؤسسة للاتحاد بظروف اليونان الاقتصادية، فقد ضخت مليارات اليوروهات من أجل إخراج اليونان من كابوسها الاقتصادي، فدفعت الدول المؤسسة منظمات التمويل الأجنبي لإقراض الحكومة اليونانية بكثافة، تظهر بمظهر دولة الرفاهية، حتى استفاق شعبها على الحقيقة في ٢٠٠٩، إذ ارتفعت نسبة الديون إلى ١٧٥ في المئة عام ٢٠١٥، ما جعل التدخل في شؤونها الداخلية أمراً شبه يومي، وفقدت اليونان سيادتها لمصلحة الدول والشركات الدائنة بعد أن فرض الصندوق حزمة إجراءات ارتفعت معها أسعار المحروقات، فتضاعفت أسعار جميع السلع، وانخفض الوضع المعيشي للعمال والفلاحين والفئات الوسطى.

أما تجربة صندوق النقد الدولي مع غانا، فتذكر بالقول المأثور «أسد عليّ وفي الحروب نعامة»، فلما لم يستطع الصندوق إجبار الاتحاد الأوربي على تقليل دعم المنتجات الزراعية التي تصدّرها للدول النامية، فقد أقنع الصندوق غانا بإزالة التعرفة الجمركية على وارداتها الغذائية مقابل منحها قروضا، فغرق السوق بالسلع والمنتجات الأوروبية، ما أدى إلى تضرّر المزارعين، وأدى الإجراء إلى خسارة غانا العملة الصعبة، وهبطت العملة المحلية، وزاد التضخم وانهار الاقتصاد الغاني تماماً.

والذي تمر به مصر الآن، ما هو إلا خريطة طريق مشت عليها قبلها الدول الثلاث السالفة الذكر، فقد بدأها السادات بقرض بلغت قيمته حينها ١٨٥,٧ مليون دولار، وكان الهدف منه حل أزمتي المدفوعات الخارجية المتأخرة وزيادة التضخم، وكنتيجة مباشرة لهذا القرض خرجت مظاهرات ١٨ و١٩ كانون الثاني ١٩٧٧ التي عرفت بانتفاضة الخبز. ولما كان القرض مثل القمار يدمنه صاحبه، فقد مشى على نهج السادات خليفته مبارك، فحصل عام ١٩٩٠ على قرض بقيمة ٣٧٥,٢ مليون دولار لسد عجز الميزان التجاري، لتأتي فرصة الصندوق في فرض شروطه، فاشترط تحرير سعر الصرف وإفساح المجال لمشاركة القطاع الخاص! وهو ما نتجت منه خسارة الاقتصاد المصري للذراع الداعم للمواطن والمتمثل في شركات القطاع العام بعد بيعها في صفقات مشبوهة للقطاع الخاص.

ولم يتوقف مبارك عند هذا القرض، بل استمر في الاقتراض لسداد القروض القديمة، لكن في النهاية لم يجرؤ مبارك على المساس المباشر بعامة الشعب مثل ما يفعل النظام المصري الآن لمصلحة فئة بعينها، فتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي، التي دفعت النظام إلى رفع أسعار المحروقات والكهرباء والمياه، وخطة تسريح لستة ملايين موظف التي تنتظر التنفيذ، وتعويم الجنية الذي رفع سعر صرف الدولار في بلد يستورد كل شيء.. كل هذا مسّ مباشرة بالحياة اليومية للمواطن المصري الذي يعايره النظام المصري ببطاقة الدعم التمويني التي أفرغت من محتواها، ولم تعد تحقق تسكين الألم الناتج من تلك الإجراءات، لا يحق للنظام الحديث عنها. فالدعم الذي يدفعه النظام المصري في كل مصارفه، لا في التموين فقط، بلغ ٣٣٢ مليار جنيه، في حين عائدات الضرائب التي لا تستثني أحداً فقيراً أو غنياً؛ بلغت ٤٣٣ مليار جنيه.

وهو ما يعني أن النظام لا يدفع مليماً على هذا الدعم الذي يذهب أكثر من نصفه للأغنياء أصحاب المصانع والمناجم، وهو ما يعني بالنتيجة أن النظام المصري يضع اللمسات الأخيرة، من خلال تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي، لإغراق مصر. وفي دولة كبيرة كمصر (١٠٠ مليون نسمة)، لن ينقذها طوق نجاة.. فالنجاة الحقيقية في يد شعب جرّب الثورة وعرف حلاوتها.■

شبح الانقلاب في تونس
هل يبرز من جديد؟

بقلم: أنور الجمعاوي

شهدت تونس على مدى سنوات من قيام الثورة تسريبات إعلاميّة مدوّية وتصريحات خطيرة، صادرة عن جهات قريبة من دوائر صناعة القرار في البلاد، تفيد بوجود محاولات انقلاب تستهدف المسار الديمقراطي، وتروم العودة بالبلاد إلى مربّع الدكتاتورية. وشغلت تلك الرّوايات الرّأي العام، لتعلّقها بأمر جلل، يتمثّل بوجود مساع لتبديل هيئة الدولة بالقوّة، والتنكّر لنتائج صندوق الاقتراع، ونقض التداول السلمي للسلطة، والارتداد بالبلاد إلى حقبة الحكم الشمولي. وعلى الرغم من خطورة تلك التسريبات، فإنّها غالباً ما ظلّت طيّ الغموض والكتمان، ولم تأخذ حظّها من التوضيح والتحقيق والتدقيق من الجهات الرّسمية، أو من الصحافة الاستقصائية النّزيهة، وذلك لندرة البيانات والأدلّة، من ناحية، ولتمسّك السّلطات التونسيّة بالتحفّظ على المعلومة، من ناحية أخرى.

وتعود بدايات سيناريوهات الانقلاب على المسار الديمقراطي في تونس إلى حركة التمرّد التونسيّة التي تأسّست في ٣ تموز ٢٠١٣، واستنسخت وقتها شعارات نظيرتها المصرية، ودعت إلى حلّ المجلس التّأسيسي المنتخب، وجميع السلطات المنبثقة منه، بما في ذلك الحكومة والرّئاسة، مطالبة بإسقاط الدّستور، وإطاحة حكم الترويكا، على أن تتعهّد المؤسّسة العسكريّة بحماية مشروع العصيان العامّ، لكنّ تلك الدعوة إلى التمرّد ظلّت معزولة، ولم تجد تجاوباً من مؤسّسة الجيش وعموم التونسيين الذين رفضوا الانخراط في مبادرات فوضوية لتغيير النّظام. ومع خطورة تلك الدعوة، لم تتمّ مساءلة المشرفين عليها، ولا التحقيق في خلفياتهم وغاياتهم، ولا البحث في مصادر تمويل حملتهم. وفي سياق متّصل، أخبر الرّئيس السّابق المنصف المرزوقي، في أكثر من منبر إعلامي، أنّ البلاد شهدت خلال فترة حكمه، محاولات لقلب نظام الحكم، واستعادة السيناريو المصري. لكن اتهاماته ظلّت موسومة بالعموم، كما لم يوجّه القضاء إدانةً إلى أطراف بعينها في هذا الخصوص. وفي سياق آخر، ولأوّل مرّة بعد الثورة، وجّه القضاء العسكري قبل أشهر تهمة التآمر على أمن الدولة، ووضع النفس تحت تصرّف جيش أجنبي زمن السّلم، لرجل أعمال تونسي شهير وعناصر في وزارة الدّاخلية، ولم تكشف الجهات الرّسمية بعد تفاصيل ذلك الملفّ. وما زال الرأي العامّ التونسي يعيش هذه الأيّام على وقع مقال كتبه الصحافي الاستقصائي الفرنسي، نيكولا بو، في موقع «لوموند أفريك»، وأفاد فيه بأنّ وزير الداخليّة المُقال، لطفي إبراهيم، كان يُجري اتّصالات مع أطراف في الدّاخل والخارج للتحضير لانقلاب، يعزل رئيسي الجمهورية والحكومة ويقصي حركة النهضة عن المشهد السياسي، وتنصيب حكومة جديدة موالية للنّظام القديم. وكتب الصحافي أنّه استند في ذلك إلى معلومات استخبارية موثوقة، استقاها من مصادر فرنسية وجزائرية وألمانية. وبعد أيّام من صدور المقال كذّبه الوزير المذكور جملة وتفصيلاً، واتهم مدوّنين وصحافيين بالافتراء عليه. وأحدث مضمون المقال رجّة في الشارع التونسي، فخرج عدد من شباب الثورة إلى شارع الحبيب بورقيبة في العاصمة، منادين بمحاسبة الانقلابيين، وهو ما يُخبر بحالة من الإنكار الشعبي لفكرة الانقلاب. وفي المقابل، جاء البيان الحكومي مقتضباً، مُخبراً بإقالة وزير الداخلية دون تفصيل القول في أسباب ذلك. أنّ النيابة العمومية لم تفتح تحقيقاً للتحرّي في شبهة الانقلاب. وفي ظلّ غيْبة الشفافية والإيضاحات الرّسمية الكافية، ظلّ المواطنون التونسيون رهائن الشكّ والإشاعة وتخمينات الإعلاميين المتضاربة.

والمرجّح من المعطيات المذكورة أنّ شبح الانقلاب يتهدّد التجربة الديمقراطيّة التونسية الفتيّة منذ نشأتها. واللافت أنّ الحكومات المتعاقبة بعد الثورة آثرت التكتّم على سيناريوهات الانقلاب المتحدّث عنها. وكان أحرى بها إنارة الرّأي العام، إنْ بالنفي أو التأكيد والتفصيل، وتحديد المسؤوليات في هذا الخصوص، على نحو يبعث رسائل طمأنة للنّاس، ويُكرّس الشفافية. ومعلوم أنّ بوادر الانقلاب واردة في المراحل الانتقالية الهشّة، فكثيراً ما تغتنم لوبيات العهد القديم حالات الارتخاء الأمني، والتراجع الاقتصادي ومحدوديّة التنمية، لتشكّك في المنجز الديمقراطي، وتؤلّب الناس على المؤسّسات التمثيلية والدستورية التي أنتجتها الثورة. لكنّ الثابت في الحالة التونسيّة أنّ الفشل سيكون مصير مشاريع الانقلاب، على الأقلّ في المدى المنظور، وذلك لوجود قوى مدنيّة حقوقيّة حيّة مضادّة لفكرة الانقلاب، وللزوم الجيش الحرفيّة والحياد إزاء الفُرقاء السياسيين، ولتشكّل رأي عامّ تونسي مؤيّد لاعتماد الخيار الديمقراطي في تسيير شؤون البلاد وإدارة مشروع الحكم.

وتكفي الإشارة هنا إلى أنّ ٨٤٪ من التونسيين يعتبرون النظام الديمقراطي، على الرغم من مشكلاته، أفضل من غيره من الأنظمة السياسية بحسب ما ورد في المؤشّر العربي (٢٠١٧) الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وهذا، على أهمّيته، لا يمنع من ضرورة تحصين الحالة الديمقراطية بمزيد من العدالة والشفافية والتنمية والتنوير، ترسيخاً لثقافة الانتخاب بديلاً عن ثقافة الانقلاب.■

التغيرات التي ستطرأ على الدور التركي في الملف السوري

بقلم: جلال زين الدين

يؤكد مراقبون للشأن السّوري أن الدور التركي في سوريا عموماً، والشّمال السّوري خصوصاً، سيأخذ دفعاً جديداً مدعوماً بنتائج الانتخابات الأخيرة.

ويرى مراقبون أن الباب أمام الرئيس التّركي، رجب طيّب أردوغان، بات مفتوحاً لاتخاذ سياسات أقوى وأعمق بعد الدّعم الشّعبي له، والبدء بالدستور الجديد الذي يعطي الرّئيس صلاحيات واسعة.

ويؤكد الباحث في الشأن التركي، مصطفى زهران، أن «الانتخابات التركية ومحافظة أردوغان على مقعد الرئاسة سيعطي قوة للسياسة التركية»، مضيفاً: «يتفاءل السوريون بدور أقوى لتركيا، فأردوغان تعهد في خطاب النصر بدعم السوريين».

ويعتقد زهران أن تركيا لن تدخل في سجالات ومناطحات مع الجانب الأمريكي، مضيفاً: «لكنّ ذلك لا يعني الانضمام للحلف الأمريكي والبعد عن الروس، ستحافظ أنقرة من جهة أخرى على علاقات حميمة مع الجانب الروسي، دون التنازل عن مطلب تعزيز الوجود العسكري في سوريا، وستحاول السير بمسافات متوازنة، وما يساعد هذه السياسة عدم وجود خيار أمام الآخرين بعد حصول العدالة والتنمية وأردوغان على الدعم الشعبي».

أما الخبير العسكري العميد حاتم الراوي، فيرى أنه «على الرغم من عدم رضا أمريكا عن حزب العدالة وأردوغان، لكنها لن تتخلى عن تركيا حليفاً تاريخيّاً، وهذا يفسّر تخلّي الولايات المتحدة عن قوّات قسد في عفرين ومنبج، وسكوتها عن قصف مقرات البيدا وحزب العمال في القحطانية شمال القامشلي».

من جهته، يؤكد رئيس مجلس السوريين الأحرار، المحلل السياسي أسامة بشير، أنّ «الموقف التّركي سيكون أقوى مما عهدناه سابقاً، فآلية إدارة الملف السّوري تحتاج لعلاقات جيدة مع القوى الدولية والإقليمية». «الغرب هو من سيندفع لتركيا بعد اليوم، وليس العكس»، كما يؤكد سعي الأمريكان لتقديم ما يرضي تركيا لتحسين العلاقة بينهما، ولإبعادها عن روسيا.

وحول آفاق الدور العسكري لتركيا في سوريا، يرى العميد حاتم الراوي أنّ «الدّعم التركي للثوار سوف يستمر. تركيا هي الوحيدة القادرة على تفكيك هيئة تحرير الشام، فهي تمسك بمفاتيح جميع الأطراف». وفق قوله.

وتنفّس السوريون المقيمون «اللاجئون» في تركيا الصّعداء بفوز أردوغان وحزبه، لا سيما أن خصوم أردوغان تعهدوا بتحسين العلاقات مع نظام بشار الأسد؛ تمهيداً لإعادتهم إلى سوريا، خلافاً لأردوغان الذي سيعيدهم طواعية بعد تأمين مناطق آمنة.

يقول بشير: «لن يعيد أردوغان أحداً قبل ضمان أمنهم بالداخل، وإن صدر قرار الإعادة فإنه سيشمل المقيمين في المخيمات. أما من يعمل ويعيش في تركيا، فلا أعتقد أن القرار سيشمله»، ويؤكد العميد الراوي هذا التوجه: «بدأت تركيا في تجهيز المناطق الحدودية التي تسيطر عليها، فهي تسهل أمور من يرغب بالعودة دون ممارسة أي ضغط».

إنّ تركيا ما قبل الانتخابات ستختلف عمّا بعدها، ما يجعل الجميع يعيد حساباته ورسم سياساته في المنطقة، بما فيهم النظامان الإيراني والسوري، وفق زهران، ما يمهد لحلّ قد يحقق الحد الأدنى.■

في يوم واحد.. الحوثيون يقصفون الرياض ويقتلون جنوداً بنجران

أفادت وسائل إعلام سعودية بأن أربعة من جنود المملكة لقوا مصرعهم يوم الأحد على أيدي ميليشيا جماعة الحوثي في مواجهات بالحدود الجنوبية للسعودية، بينما قصفت الميليشيا العاصمة الرياض بصواريخ بالستية. ومن جانبهم أعلن الحوثيون مقتل وجرح عدد من الجنود السعوديين جنوبي المملكة.

ونقلت قناة «المسيرة» الفضائية التابعة للحوثيين عن مصدر عسكري قوله إن «أفراد الجيش واللجان الشعبية شنوا عملية هجومية على موقع سعودي مستحدث خلف موقع رقابة الحلق بقطاع نجران، ما أدى إلى مقتل وجرح عسكريين سعوديين».

وأضاف المصدر أن «العملية الهجومية أدت إلى تدمير ثلاث آليات في الموقع نفسه»، مشيراً إلى مقتل عدد من المقاتلين المساندين للجيش السعودي قبالة نجران في انفجار عبوة ناسفة.

وفي وقت سابق قالت قناة «الإخبارية» السعودية إن الدفاعات الجوية السعودية اعترضت صاروخين بالستيين أطلقهما الحوثيون فوق العاصمة الرياض يوم الأحد.

دويّ انفجارات

ونقلت وكالة رويترز عن شاهد عيان قوله إنه سمع دويّ انفجارات وشاهد ومضات في سماء العاصمة، كما ظهرت سحب دخان فوق المدينة.

وقالت قناة «المسيرة» إن القوة الصاروخية التابعة لجماعة الحوثي أطلقت دفعة من صواريخ «بركان» على مركز معلومات وزارة الدفاع وأهداف ملكية أخرى في الرياض.

وبهذا يرتفع عدد الصواريخ الحوثية التي أعلنت السعودية اعتراضها وتدميرها في سماء المملكة إلى ١٥٣ صاروخاً منذ انطلاق الحرب قبل ثلاثة أعوام.

وكثف الحوثيون هجماتهم الصاروخية على المملكة في الفترة الأخيرة، ويقولون إن ذلك يأتي رداً على الغارات الجوية التي يشنها التحالف الذي تقوده السعودية.

ومنذ آذار ٢٠١٥، تقود السعودية تحالفاً عسكرياً ضد مسلحي الحوثي لدعم القوات الموالية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الذي طرده الحوثيون من السلطة في أيلول ٢٠١٤.■

الجولة الأميركيّة وغياب الزعامة فلسطينياً في ظل انحسار عربي

بقلم: أسامة أبو ارشيد

لا تلقي إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالاً لاحتجاجات السلطة الفلسطينية على استقبال عواصم عربية جاريد كوشنير، مستشار البيت الأبيض وزوج ابنة ترامب، وجيسون غرينبلات، المبعوث الأميركي للسلام في الشرق الأوسط، اللّذَيْن يعكفان على وضع الرتوش الأخيرة على خطة «سلام» بين الفلسطينيين والعرب مع إسرائيل، وتعارضها القيادة الفلسطينية الرسمية. الأَمَرُّ أن العواصم العربية نفسها التي زارها الاثنان لا تلقي بالاً كذلك لتحذيرات السلطة الوطنية الفلسطينية، فهي تحولت إلى كَمٍّ مهمل، لا يفيدها تَمَنُّعُها في شيء بعدما ألقت كل أوراق قوتها في أعماق بحر الحسابات الخاطئة والسفاهة السياسية. ما لا تريد القيادة الفلسطينية الرسمية أن تعترف به هو أن حضيض القاع الذي وصل إليه الحال الفلسطيني إنما هو نتاج، إلى حد كبير، لسياساتها وممارساتها. لقد أصبح «المشروع الوطني الفلسطيني» تعبيراً من دون مضمون ولا جوهر، وتاهت البوصلة، وَضَلَّ الكُلّ الفلسطيني الطريق، بعد أن تشعبت السبل أمامهم واختلف الأدلاء الكثيرون. أما ثالثة الأثافي فتكمن في تبعثر حتى هذه القيادة الرسمية، فكثيرون من أقطابها اليوم يرسمون الخطط، ويبنون التحالفات، ويعدون العدة لليوم التالي لغياب رئيس حركة فتح، ورئيس السلطة الفلسطينية، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس دولة فلسطين، محمود عباس. وهم في سبيل ذلك يتحالفون ويتقاطعون، سواء مع قوى فلسطينية داخلية، ومع عواصم عربية، أو حتى مع تل أبيب وواشنطن.

تقول واشنطن إن جولة كوشنير– غرينبلات، والوفد المرافق لهما في المنطقة، والتي حملتهم، حتى لحظة كتابة هذه السطور، إلى الأردن والسعودية، ومن المفترض أن تشمل قطر ومصر وإسرائيل.. تقول واشنطن إن هدفها بحث إحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، فضلاً عن إيجاد حلول للوضع الإنساني الكارثي في قطاع غزة المحاصر. في المقابل، ترى القيادة الفلسطينية الرسمية أن جولة كوشنير– غرينبلات لبحث «صفقة القرن» إنما هي «مضيعة للوقت»، و«سيكون مصيرها الفشل، إذا استمرت في تجاوز الشرعية الفلسطينية المتمسكة بالثوابت المتفق عليها عربياً ودولياً». ولم يتردد عباس في إصدار بيان، قبل وصول كوشنير– غرينبلات، إلى العاصمة الأردنية، عَمّان، يوم الثلاثاء الماضي، حذر فيه «دول المنطقة من التعاون مع تحرك هدفه إدامة الانفصال بين غزة والضفة الغربية، ويقود إلى تنازلات في القدس، وفي الأماكن المقدسة». وعلى الرغم من هذا التحذير، التقى العاهل الأردني عبد الله بن الحسين، الوفد الأميركي، وناقش معه ما جاء من أجله. ثم طار الوفد إلى الرياض، يوم الأربعاء الماضي، والتقى فيها ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، وناقش الأمور نفسها. ويفترض أن يكون الوفد قد أتمّ جولته في المنطقة، أو أنه على وشك استكمالها. بمعنى آخر، فإن كل صيحات السلطة الفلسطينية وتحذيراتها لم ولن تجد لها صدى عند أحد من الأشقاء أو الخصوم.

تحذيرات القيادة الفلسطينية الرسمية حقيقية، فـ«صفقة القرن» التي تعدها إدارة ترامب، ستكون «خازوقاً» للكل الفلسطيني، فهي ستلغي حلم إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة على بعض فلسطين. كما أنها سَتُشَرّعُ تهويد القدس المحتلة، وفي القلب منها القدس القَديمة، والمقدسات فيها، في شرقيّ القدس، وضمّها لإسرائيل، خصوصاً بعد نقل السفارة الأميركية إليها. كذلك ستلغي حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وقد تكرّس فصل قطاع غزة كلياً عن الضفة الغربية.

هذا غيض من فيض، لكن القيادة الفلسطينية الرسمية تتغافل، عامدة، عن أن «أشقاء» كثيرين ما عاد يعنيهم تحقيق أقل القليل من الحقوق الفلسطينية. هم يريدون تصفية سريعة ودائمة (لا حلاً سريعاً ودائماً) للقضية، ليخلو لهم وجه تل أبيب وواشنطن، وليتفرغوا لـ«ثالوث الشرّ» في المنطقة: «البعبع» الإيراني، «الإسلام السياسي»، ومطالب الشعوب العربية بالديمقراطية والحرية والكرامة. «اكتشف» هؤلاء «الأشقاء» أن ضمان الكراسي والعروش لا يكون إلا برضا وقبول من تل أبيب وواشنطن. وبهذا تكون فلسطين عقبة أمام تحصيل هذا الرضا، ومن ثمّ لا بدّ من تحييدها، شاء أهلها أم أبوا.

كُلّ ما سبق تدركه القيادة الرسمية الفلسطينية، لكنها تتعامل معه بقمة التواطؤ. تريد واشنطن أموالاً خليجية تستثمر في قطاع غزة، تقول تقارير إنها تتجاوز المليار ونصف المليار دولار، لتهدئة الأوضاع الأمنية هناك، وتنفيذ مشاريع اقتصادية طويلة الأجل في القطاع المنكوب، تمهيداً لعرض «صفقة القرن». يقبع قطاع غزة وسكانه الذين يناهزون المليونين تحت حصار وحشيّ بغيض منذ أحدى عشرة سنة، وهو قد تعرض لثلاثة اعتداءات إسرائيلية عسكرية كبرى، ما بين ٢٠٠٨– ٢٠١٤، فضلاً عن عشرات الاعتداءات الأصغر. الكارثة أن حصار قطاع غزة ليس إسرائيلياً فحسب، ولا حتى مصرياً فقط، بل تشارك فيه السلطة الفلسطينية، وهي الأكثر لؤماً. بل المفارقة الهزلية، المبكية (لم نعد قادرين على التمييز هنا)، أن يتهم وزير الحرب الإسرائيلي المتطرف، أفيغدور ليبرمان، عباس، في شهر آذار الماضي، بأنه يحاول أن يدفع الأوضاع في قطاع غزة إلى صدام عسكري بين حركة حماس وإسرائيل، عبر إصراره على وقف التمويل عن القطاع، بما في ذلك مدفوعات الكهرباء والماء والصحة. وقد وصل الأمر بالأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية أنها اعتدت، أخيراً، على مظاهرة فلسطينية سلمية في رام الله، كانت تطالب بوقف العقوبات التي فرضها عباس على قطاع غزة وأهله.

باختصار، ما يخطط لفلسطين أميركياً وإسرائيلياً، وبغطاء من بعض العرب، حقيقي وخطير وداهم، لكن هذا لا ينفي أن القيادة الفلسطينية الرسمية ليست أقل تواطؤاً في هذه المؤامرة على فلسطين وقضيتها وشعبها. إن محمود عباس، وإن كان يحتكر مناصب وألقاباً فلسطينية يصعب حصرها، غير أنه رجل يفتقد الزعامة والكاريزما، دع عنك الحكمة والكياسة. انتقد ما شئت في النهج السياسي للرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، وهو مسؤول، إلى حد كبير، عن الحال الذي آلت إليه القضية الفلسطينية، إلا أنه كان زعيماً، ودوما كان يرى نفسه رمزاً لفلسطين ونضال شعبها. لا يملك عباس مؤهلات الزعامة، بل إنه يحتقرها، وكل من يتنافسون على خلافته أسوأ منه في هذا السياق. في تقدير كثيرين، لو كان عرفات حياً لزار قطاع غزة وأعاد اللحمة إلى جناحين من أجنحة الوطن، ولأفشل مخطط من يريدون ضربهما بعضهما بعضاً. لكن عباس ليس ذلك الرجل، هو يحذّر من خطورة فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتداعيات ذلك الكارثية على «المشروع الوطني الفلسطيني»، في الوقت الذي يقوم فيه، هو نفسه، بوأد هذا «المشروع»، وَيَحُدُّ فيه سكاكين الخصوم، أميركيين، أو إسرائيليين، أو عرباً، لذبح ما بقي من فلسطين وحقوقها.■

الأونروا في غزة.. ضغط اللاجئين ونقص التمويل

اعتصم مئات اللاجئين الفلسطينيين أمام المقر الرئيسي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في مدينة غزة رفضاً للإجراءات التي تنوي إدارة المنظمة الأممية اتخاذها لتقليص خدماتها بفعل أزمتها المالية الكبيرة.

ورفع المشاركون في الوقفة –التي نظمتها اللجنة المشتركة للاجئين الفلسطينيين أمام مقر أونروا بغزة– لافتات كتب عليها «حقوق اللاجئين خط أحمر»، و«لا لتقليص الخدمات المنهج يا إدارة الوكالة».

وتضم اللجنة القوى الوطنية والإسلامية، واللجان الشعبية للاجئين، واتحاد الموظفين العرب في وكالة الغوث، والمجلس المركزي الأعلى لأولياء أمور الطلبة بغزة. ويتزامن هذا مع مؤتمر يعقد في نيويورك للدول المانحة لمحاولة سدّ العجز المالي لأونروا بعد تجميد المساعدات الأميركية في كانون الثاني الماضي.

وقال عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية (محمود خلف) في كلمة نيابة عن الفصائل المشاركة بالوقفة: «نطالب مؤتمر نيويورك بوضع الآليات اللازمة لتسديد العجز بموازنة الأونروا، وذلك من خلال الدول المتعهدة والأمم المتحدة».

وشدد خلف على تمسك الفلسطينيين بأونروا، واستمرار عملها لإغاثة وتشغيل اللاجئين، والمحافظة على حق العودة من الضياع، محذراً من «المساس بخدمات الوكالة أو اللجوء لتقليصها، لاستغلال الأزمة المالية للتغول على حقوق ومكتسبات اللاجئين».

مطالب فلسطينية

في الشأن نفسه، طالبت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المجتمع الدولي بالاستمرار في توفير الدعم الكافي لأونروا كي تتمكن من الاستمرار في تقديم خدماتها والقيام بواجباتها تجاه ملايين اللاجئين الفلسطينيين.

ودعت الحركة –في بيان صحفي موجه إلى المجتمعين في مؤتمر الدول المانحة لأونروا المنعقد بنيويورك– المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى ضرورة البحث عن حلول جذرية لمشكلة أونروا.

وقالت الحركة إنّ «من غير المقبول أن تستمر معاناة اللاجئين الفلسطينيين، وأن تبقى حياتهم مرهونة بحسابات سياسية دولية وبقرارات عنصرية أميركية لصالح الاحتلال الإسرائيلي على حساب حقوقهم الثابتة».

وطالبت حماس الأمم المتحدة باتخاذ قرار مسؤول باعتماد موازنة الوكالة كجزء من موازنتها الرئيسة، داعية الدول العربية والإسلامية إلى التزام تعهداتها ودفع ما هو مطلوب منها من موازنات للأونروا.

مخاطر الإخفاق

من جهتها، حذرت منظمة التحرير الفلسطينية من مخاطر إخفاق الدول المانحة في إنهاء الأزمة المالية للأونروا خلال اجتماعها في نيويورك.

وطالب عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة رئيس دائرة شؤون اللاجئين (أحمد أبو هولي) الدول المانحة برفع سقف تبرعاتها المالية لميزانية أونروا لسد العجز المالي في ميزانيتها، وتمكينها من تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين دون تقليص.

وتعاني الوكالة الأممية من أزمة مالية خانقة في موازنتها بقيمة ٢٥٦ مليون دولار، زادها تجميد واشنطن ٦٥ مليون دولار من أصل مساعدتها البالغة ١٢٥ مليون دولار.

وتأسست أونروا بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩، لتقديم المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس، وهي الأردن، وسوريا، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى نهاية ٢٠١٤ بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في المناطق الخمس نحو ستة ملايين لاجئ.■

مقبرة باب الرحمة في القدس
تاريخ حافل من الاعتداءات الإسرائيلية

تصاعدت في الأسابيع الماضية الاعتداءات الإسرائيلية على مقبرة باب الرحمة الإسلامية، الواقعة بمحاذاة السور الشرقي للمسجد الأقصى. ولم تشفع للمقبرة حرمة شهر رمضان، فتم الاعتداء عليها خلال أيامه. ولم ينتهِ الشهر وعيد الفطر حتى واصلت سلطات الاحتلال اعتداءاتها. واستأنفت «سلطة الطبيعة الإسرائيلية» منذ الأسبوع الماضي، بناء السور الحديدي حول الجزء الذي تم اقتطاعه من أرض المقبرة، بالرغم من احتجاجات نظمها مقدسيون في وقت سابق، وسط قلق من مخطط يقضي بسيطرة الاحتلال على جزء من منطقة باب الرحمة داخل ساحات الأقصى، وهي المنطقة التي يدخلها المستوطنون خلال اقتحاماتهم للأقصى.

وانتشر جنود الاحتلال في غرفتي مراقبة أقامتها الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة للحراس التابعين لها، بمحاذاة سور الأقصى من ناحية مقبرة باب الرحمة. ودمر الاحتلال مقاعد حجرية واقتلع أشجار زيتون كان زرعها متطوّعون قبل عيد الفطر، لتنفيذ مخطط إسرائيلي جديد هناك. وبعد اتصالات أجرتها دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة مع الجهات المختصة في الأردن، تم الإفراج عن رئيس قسم الحراسة في الأوقاف، عبد الله أبو طالب، بعد اعتقاله لفترة وجيزة.

وتواصل سلطات الاحتلال، منذ أكثر من شهر، أعمال الحفر والتنقيب والتوغل في أرض المقبرة، وإغلاق مساحة كبيرة منها وتحويل مسار السير فيها إلى طريق آخر يخترق أرضها. وكان رئيس بلدية الاحتلال في القدس، أوري لوفولينسكي، وقع، في حزيران ٢٠٠٤، على أمر هدم إداري لجزء من المقبرة ومنع أعمال الصيانة فيها. وتعد هذه المقبرة من أشهر المقابر الإسلامية في القدس المحتلة، وهي تتشكل من قسمين، شمالي وجنوبي، وتمتد من باب الأسباط، حتى نهاية سور المسجد. وتبلغ مساحتها نحو ٢٣ دونماً، وتضم قبور العديد من صحابة الرسول، أبرزهم: عبادة بن الصامت وشداد بن أوس، إضافة إلى قبور لمجاهدين اشتركوا في فتح القدس أثناء الفتحين العمري والأيوبي. ومن أبرز معالمها أيضاً قبر جماعي لنحو ١٣٠ شهيداً مصرياً من الإخوان المسلمين ارتقوا في حرب العام ١٩٤٨، كما تقع بعض القبور العثمانية بجوار باب التوبة.

ومنذ احتلال القدس في عام ١٩٦٧، تعرضت هذه المقبرة، لمسلسل مستمر من اعتداءات الاحتلال، كان أخطرها اقتطاع أجزاء كبيرة منها لصالح شارع استيطاني يصل باب الأسباط بباب المغاربة وسلوان. وتعتزم حكومة الاحتلال حالياً تحويل جزء من المقبرة لحديقة «توراتية» ضمن مشروعها لتهويد المدينة. كما تم وضع اليد على تلة «استراتيجية» أثرية ملاصقة لباب الأسباط. كما سيؤدي هذا المخطط إلى تعريض مئات القبور والأضرحة الإسلامية للإزالة، إضافة إلى تمهيد الطريق لمشروع التقسيم والاستيلاء على باب الرحمة والمنطقة الشرقية في المسجد الأقصى.

مدرسة الإيمان الإسلامية بفرع طرابلس تخرّج الدفعة الثامنة والثلاثين من طلاب الشهادة الثانوية

رعى وزير التربية والتعليم العالي الأستاذ مروان حمادة ممثلاً بعميد المعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا الدكتور فواز العمر، حفل تخرج طلاب مدرسة الإيمان الإسلامية – فرع طرابلس – التابعة لجمعية التربية الإسلامية، للعام الدراسي ٢٠١٧–٢٠١٨، للدفعة الثامنة والثلاثين –بفرعيها الفرنسي والانكليزي، في مجمع الإيمان التربوي – أبي سمراء بطرابلس.

حضر الحفل إضافة الى رئيس جمعية التربية الإسلامية الدكتور ناهد الغزال، الأستاذ سامي رضا، ممثلًا وزير العمل محمد عبد اللطيف كبارة، الدكتور مصطفى الحلوة ممثلاً الوزير السابق محمد الصفدي، الدكتور سعد الدين فاخوري ممثلاً الوزير السابق أشرف الريفي، الدكتور جلال حلواني ممثلاً النائب سمير الجسر، المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في طرابلس والشمال الأستاذ إيهاب نافع، نقيب المعلمين في المدارس الخاصة السابق الأستاذ نعمة محفوظ، المهندس خالد الولي ممثلاً رئيس بلدية طرابلس أحمد قمر الدين، المدير العام لمستشفى دار الشفاء الأستاذ أحمد خالد، رئيس المجلس العلمي في جمعية التربية الإسلامية الأستاذ عبد الرحمن الذهب، أعضاء من الهيئتين الإدارية والتعليمية في جمعية التربية الإسلامية، القاضي الدكتور نزيه أحمد خالد، المدير العام لمدارس الإيمان الأستاذ زياد غمراوي، نائب المدير العام لمدارس الإيمان الأستاذ جمال عبيد، المدير التربوي لمدارس الإيمان الأستاذ مازن رعد، مدير مدرسة الإيمان الإسلامية في طرابلس الدكتور باسم حموضة، المهندس بلال عوض ممثلاً نقيب المهندسين في الشمال الأستاذ بسام زيادة، الأستاذ خالد ميقاتي

مدير ثانوية الاصلاح، عميد كلية الهندسة في جامعة المدينة الدكتور وليد كمالي، عميد كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية الفرنسية الدكتور أحمد الرافعي، الشيخ الدكتور ماجد الدرويش، مسؤول رابطة الطلاب المسلمين في لبنان الأستاذ جهاد المغربي، رئيس لجنة الأهل في مدرسة الإيمان، بالإضافة الى مديري فروع مدارس ومعاهد مختلف فروع مدارس الإيمان في الشمال، والهيئتين الإدارية والتعليمية في مدرسة الإيمان.. وأهالي الطلاب.

بعد دخول موكب الخريجين والنشيد الوطني اللبناني ونشيد مدارس الإيمان الإسلامية، ألقى الأستاذ سعيد العويك كلمة رحب فيها بالحضور، مشيراً الى فخره بالخريجين «الذين هم طلائع المجتمع اللبناني بإبداعهم ونجاحهم»، مؤكداً ان «الوطن لا يكون بخير إلا إذا كان أبناؤنا بخير».

الدكتور فواز العمر

كلمة وزير التربية والتعليم العالي والتكنولوجيا الدكتور فواز العمر قال إنه مشهد جميل يدعو الى البهجة والسرور أن نرى هذه الثلة الطيبة من الخريجين الذين نهلوا من ينابيع العلم والمعرفة وأصبحوا على مشارف البدء بمرحلة جديدة من الدراسة تفتح لهم آفاقاً من التخصصات يستطيعون من خلالها خدمة مجتمعاتهم وتنميتها، وبالتالي وطنهم».

أضاف: «إن الإنسان الذي يدرس ويعمل بجد وثبات ويملك قوة العقل وصواب الفكر، ويمشي في دروب العلم بحكمة وعزيمة، ويخلص في عمله ويتحلى بمكارم الأخلاق، هذا الإنسان يعدّ من أهل العزم والخير، وهذا ما يحتاجه لبنان من أبنائه لكي يبقى منارة للعلم والمعرفة، ولكي يحتفظ بمكانته ودوره في المنطقة، وهذا ما سنواصل العمل عليه ليبقى الوطن مركزاً للعلم وللمدارس والجامعات العريقة، ما يعطيه هذه الفرادة في المنطقة».

الدكتور باسم حموضة

بدوره الدكتور باسم حموضة مدير مدرسة الإيمان اعتبر أنه قد انقضى عام جديد كما انقضى خلفه خمسون عاماً، وها هي ثلة جديدة من خريجي الإيمان يُحتفى بها كما احتُفي بسبعة وثلاثين دفعة سبقتها، وها هو مجتمعنا يُروى بسقيا خير جديدة من طلابنا وطالباتنا الذين تشتاق لهم الأوطان العطشى إلى النمو والازدهار».

وختم حموضة بتوصية الخريجين والخريجات بأن «الإنسان بقيمه وثقافته وأخلاقه هو الذي يعطي لشهادته قيمة ولا تعطي الشهادة مهما علا شأنها صاحبَ الأخلاق الرديئة والثقافة البذيئة أي قيمة مضافة والشواهد في مجتمعنا كثيرة».

الدكتور ناهد الغزال

الدكتور ناهد الغزال رئيس جمعية التربية الإسلامية المشرفة على معاهد ومدارس الإيمان الإسلامية في الشمال اعتبر أن جمعية التربية ومدارس الإيمان ستبقى بإذن الله تعالى بعد خمسين عاماً من عطاءاتها منارة علم ومعرفة ونور وإيمان، وسنبقى نعتز بهويتنا الإسلامية ونحافظ عليها، وسنبقى حريصين على تربية الأرواح بالإيمان والتقوى والأخلاق والقيم، وتغذية العقول بالعلم والمعرفة، ولهذه الأسباب بدأنا في المجلس الإداري ورشة عمل كبيرة بالتعاون مع جميع العاملين في هذه المؤسسة التربوية الزاهرة لكي نرفع من مستوى مدارسنا وتألقها ومواكبتها لكل متطلبات العصر وتقنياته..

تخلل الحفل فقرات انشادية من وحي المناسبة، وعرض مصوّر يلخص أبرز انجازات مدارس الإيمان الإسلامية خلال خمسين عاماً وكلمات لعدد من الطلاب والطالبات الخريجين التي حملت الشكر للمدرسة وللأهالي، واختتم الحفل بتوزيع الشهادات على الخرّيجين.

مخيم اليرموك.. هل من عودة للنازحين بعد الكارثة؟

بقلم: علي بدوان

اليرموك ما بعد الكارثة؛ هذا هو العنوان المفصلي الذي باتت قضيته الآن تقُضُّ مضاجع أبناء مخيم اليرموك من لاجئي فلسطين في سوريا، ومن عموم المواطنين السوريين الذين كانوا يُشكّلون نسبة عالية من سكان المخيم؛ بعد التدمير الهائل الذي لحق بالمخيم.

هذا المخيم –الذي يُعدّ عاصمة الشتات الفلسطيني– كان في حقيقته مدينة كبيرة عامرة بأهلها وسكانها، وأسواقها المُتميزة حتى عن أسواق دمشق، وببنيتها التحتية المتطورة نسبياً، وبوجود مؤسسات خدمية متنوعة ومنتشرة.

وقد أصاب ذلك كلّه الدمارُ شبه الشامل، بما فيه مؤسسات وكالة الأونروا كالمدارس التابعة لها والبالغ عددها ٢٨ مدرسة، والمستوصفات ومراكز الدعم الشبابي والتأهيل المهني والاجتماعي.

مشاهد مخيم اليرموك مُرعبة؛ فحين تدوس أقدامُك أرضَه الآن، وحين تُشاهد الواقع الراهن في شوارعه وأزقته وساحاته، كأنك تستحضر صور ووقائع مدينة هيروشيما في الحرب العالمية الثانية، ومدينة درسدن الألمانية التي دمرها الحلفاء فجعلوها أنقاضاً بعضها فوق بعض.

فكل ما بداخل مخيم اليرموك بات ركاماً فوق ركام، حيث الأبنية الإسمنتية متهاوية، ومئات المنازل سويت بالأرض، ونُهبت المحال التجارية والمؤسسات، وسُرقت مقتنيات البيوت ثم أحرقَت بعد ذلك، بما فيها مقرّات جميع الفصائل الفلسطينية، وقد جرى كل ذلك كأنه عقابٌ قاسٍ ومقصود لسكان اليرموك.

مشاهد مأساوية.. ضاع خلالها تعب سني العمر وكدّها وشقاؤها، شقاء البحث عن المأوى ولقمة العيش التي سار على دربها البسطاء وعامة الناس، من لاجئي فلسطين في سوريا وأشقائهم السوريين من ساكني اليرموك.

وهكذا كادت نكبة اليرموك تكون أقسى على لاجئي فلسطين من النكبة الكبرى عام ١٩٤٨، حين دخلوا إلى سوريا في رحلة اللجوء القسرية المؤقتة على أمل العودة السريعة إلى وطنهم الأصلي فلسطين، في الجليل وعكا وحيفا ويافا وصفد وطبريا واللد والرملة والناصرة.

المُعطيات المُستقاة من أرض الواقع وبمشاهدات العيان، ومن التقديرات التي أطلقتها عدة جهات مسؤولة، بما فيها المراجع الفلسطينية؛ تُشير إلى أنّ حجم الدمار في مخيم اليرموك بات يتعدى نسبة ٥٠٪ من الأبنية الإسمنتية والدور والمؤسسات التي باتت بحاجة لجرف كلي وتام، والنسبة الباقية منها تحتاج لإسعافات وإصلاحات هائلة حتى يُمكن الاستفادة منها وإعادة استثمارها.

وقد لحِق الدمار الشامل بعدةِ مربعاتٍ داخل مخيم اليرموك، بدءاً بالحارة القديمة التي كانت نواة قيامه عام ١٩٥٤ المُسماة «حارة الفدائية»، فقد دُمرَت بشكلٍ شبه كامل أوائل عام ٢٠١٤، وصولاً للمربعات الجديدة التي تم تدميرها في جولات المعارك الأخيرة، وهي مربعات متوزعة على امتداد المخيم وفي مناطقه المختلفة.

والسؤال المطروح الآن هو: هل العودة إلى مخيم اليرموك مُمكنة الآن لأبنائه؟ وهو المخيم الذي عاشوا فيه ونمت أجيالهم اللاحقة بين حاراته، فوجدوا فيه فلسطين المُصغرة، ومكان الإقامة المؤقتة –وإن طالت– انتظاراً للعودة إلى فلسطين.

المُعطيات القائمة على الأرض تؤكد أن العودة مُمكنة لجزء من السكان فقط إذا وافقت السلطات السورية، مع القبول بالعيش في الواقع الراهن، حيث فقدان التيار الكهربائي وجزء كبير من الخدمات؛ أما عودة الجميع فتحتاج وقتاً قد يكون طويلاً، لأسباب لها علاقة بالدمار الكبير الموجود، وفقدان نحو نصف السكان لمنازلهم التي سُوِّيَت بالأرض.

إن عدداً كبيراً من مواطني اليرموك المهجّرين والموجودين في مراكز الإيواء، والآخرين الذي أنهكتهم تكاليف استئجار المنازل بدمشق وغيرها، سيعودون فوراً إذا صدر قرار السماح بعودة الناس.

فالإقامة –حتى ولو تحت ظل خيمة فوق الردم والدمار في مخيم اليرموك– أفضل من البقاء خارج اليرموك تحت رحمة مراكز الإيواء، ووسط نار غلاء إيجارات المنازل، حيث نَشط تجار الأزمات لاستغلال الواقع الكارثي للمهجّرين طوال سنوات المحنة السورية.

وعلى المستوى الدولي؛ يجب إطلاق نداء عاجل للمجتمع الدولي بهذا الصدد، من أجل حث الدول المانحة على تقديم دعم إضافي لميزانية الوكالة لبلسمة جراح أبناء ولاجئي فلسطين في سوريا.

لكن دور الأونروا –بالنسبة إلى فلسطينيي سوريا وإلى إعادة إعمار مخيم اليرموك– يحتاج إلى تفعيل الدعم العربي لها عَبرَ الأمم المتحدة، وعَبَر حث الدول المانحة للتبرع للوكالة، حيث تمرّ حالياً بأزمة مالية غير مسبوقة، في ظل محاولات الإدارة الأميركية للسعي للتخلص من الوكالة باعتبارها الشاهد التاريخي القانوني على نكبة الشعب الفلسطيني.

كذلك يُفترض بمنظمة التحرير الفلسطينية –انطلاقاً من مسؤوليتها عن كل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات– أن تُبادر لمدّ يد العون للاجئي مخيم اليرموك وعموم المخيمات والتجمعات الفلسطينية التي طاولها الدمار في المحنة السورية.

فالمنظمة وعموم الفصائل مُقصرة جداً في هذا المجال، ولم تَقُم بدورها المطلوب طوال سنوات المحنة السورية تجاه مواطني فلسطين في سوريا، بل بدت جميعاً كأنها لا حول ولا قوة لها رغم وجود مقراتها وحضورها القيادي الكثيف في دمشق.

بقي أن نقول إنّ هناك ملفات شائكة وكثيرة لها علاقة بجوانب إنسانية لا يُمكن تجاوزها، تتطلب جهوداً مضنية وعلى أكثر من صعيد للتعامل معها، وهي تنتظر منظمة التحرير وعموم الفصائل؛ مثل ملفات الشهداء، والجرحى والمعوّقين، والمفقودين، جراء محنة اليرموك وعموم مخيمات لاجئي فلسطين وتجمعاتهم في سوريا.■

إحياء ليلة القدر في برالياس.. وفي المنارة بالبقاع

أحيت أخوات جمعية النجاة الاجتماعية في برالياس – البقاع ليلة السابع والعشرين من رمضان، تخلل الإحياء كلمات عن متابعة العبادات بعد رمضان، وعدم الفتور وعدم هجر القرآن، حيث إن القرآن ليس فقط لشهر رمضان.

وأحيت جمعية النجاة الاجتماعية في المنارة – البقاع ليلة السابع والعشرين من رمضان (ليلة القدر)، في قاعة مسجد النور في البلدة.

بدأ برنامج الليلة بصلاة العشاء وكذلك صلاة التراويح، وتخللتها ختمة للقرآن الكريم وأدعية ومأثورات، فقرة أسئلة وأجوبة ثقافية ترفيهية، وتوزيع هدايا وجوائز للفائزات.

وكان للشيخ خالد عبد الفتاح كلمة أوصى بها الحاضرات بتصويب ميزان أعمالهن، وأن يكون رضى الله هو الهدف المرجو في جميع الأحوال. اختتمت الليلة بصلاة الوتر، وتناول وجبة السحور ثم مناجاة ودعاء أن تكون جميع الحاضرات والمسلمين من عتقاء هذا الشهر الفضيل، وذلك بانتظار صلاة الفجر.

إفطار رمضاني لجمعية النجاة في صيدا

أقامت جمعية النجاة الاجتماعية – صيدا إفطارها السنوي بمركز الرحمة لخدمة المجتمع، يوم السبت في ٢ حزيران ٢٠١٨ بحضور مسؤولة جمعية النجاة السابقة الدّاعية الفاضلة أم عمر المصري، والإعلامية هنادي الشيخ نجيب ومشاركة عدد من مسؤولات الجمعيات الخيرية في لبنان كجمعية الإصلاح و«صلة» ودار الأرقم، وسيدات من المجتمع الصيداوي.

استهل اللقاء بتلاوة من الذكر الحكيم تلتها الطالبة نور بشير، ثم ألقت السيدة وفاء مركيز كلمة الجمعية نيابة عن مسؤولة الجمعية السيدة هيفاء حجير، تحدثت فيها عن إنجازات الجمعية على صعيد لبنان عامة وصيدا خاصة، وأشادت بالعمل التطوعي اللافت لسيدات الجمعية الشامل لكل المجالات والميادين الدعوية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، ومشاركتهن الفعالة في مشروع مطعم الخير التابع لمركز الرحمة.

اختتم اللقاء بمسابقة تنافسية قدمتها السيدة أماني الصفدي، وزعت خلالها الجوائز على الفائزات وسط أجواء إنشادية مميّزة قدمتها السيدة سوسن حبلي.

محاضرة «رمضان ميزان الاستقامة» في كامد اللوز

أقامت جمعية النجاة الاجتماعية بالتعاون مع رابطة الطلاب المسلمين في البقاع–كامد اللوز، محاضرة بعنوان «رمضان ميزان الاستقامة» ألقاها الدكتور وليد سروجي، وذلك نهار السبت ٢٠١٨/٦/٩ الموافق للرابع والعشرين من رمضان في قاعة مسجد كامد اللوز..

محاضرة «اغتنموه قبل الرحيل» في الرفيد - البقاع

ضمن سلسلة محاضراته في رمضان، أقام قسم الدعوة في جمعية النجاة الاجتماعية في البقاع – الرفيد، المحاضرة الرابعة بعنوان «اغتنموه قبل الرحيل»، قدمها الشيخ يوسف الرفيع، وذلك يوم الأحد ٢٠١٨/٥/١٠ في مسجد خالد بن الوليد في الرفيد، وفي الختام تم سحب جوائز للحاضرات.

توزيع السلة الرمضانية في البقاع

ضمن فعاليات حملة «رمضان إحياء القلوب»، وعملاً بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خير الناس أنفعهم للناس»، وزعت جمعية النجاة الاجتماعية في البقاع نحو ٣٠٠ حصة غذائية في كل من: المنارة، تعلبايا، كامد اللوز والفاكهة، وذلك خلال العشر الأخير من شهر رمضان المبارك..

«جنسيتي كرامتي» ضد مرسوم التجنيس

نفذت حملة «جنسيتي كرامتي» اعتصاماً يوم الأحد في ساحة رياض الصلح في بيروت رفضاً لمرسوم التجنيس، شاركت فيه مئات الامهات اللبنانيات وأبناؤهن ونواب وممثلو هيئات المجتمع المدني، وذلك «رفضاً لتمرير مرسوم التجنيس الذي تستمر من خلاله الدولة بممارسة الظلم والقهر بحق الأم اللبنانية بمنحها جنسيتها لأولادها عبر منح الجنسية لغير المستحقين وغير أبناء الأم اللبنانية». وشدّد رئيس الحملة مصطفى الشعار على أن «أبناء الأم اللبنانية هم أصحاب الحق، ومن باب أولى أن يطبق الدستور الذي نص على المساواة بين المواطنين. لبنان ليس منبتاً للرجال فقط، إنما هو منبت للنساء اللواتي ينجبن هؤلاء الرجال، ولبنان هو منبت للأجيال. نسأل: على أي أساس استحصل هؤلاء على الجنسيّة وما هي آليات هذه العملية؟

هذا الغموض يثير الكثير من التساؤلات، فكيف لم تراع الديموغرافيا في تجنيس هؤلاء من فلسطينيين وسوريين؟ وأين هي فزاعة التوطين التي تطبلون بها؟».■

محادثات لفرقاء جنوب السودان بالخرطوم ما الجديد؟

انطلقت في الخرطوم محادثات بين الفرقاء في دولة جنوب السودان، برعاية الهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (إيغاد) بمشاركة الرئيس سلفا كير ميارديت، وزعيم المعارضة المسلحة رياك مشار، وقادة عدد من الفصائل الجنوبية المعارضة الأخرى، بحضور الرئيس السوداني عمر البشير، والأوغندي يوري موسفيني، وذلك بعد جولة سابقة في أديس أبابا.

وتعقد هذه المحادثات التي تستمر جولتها الأولى بالخرطوم نحو أسبوعين وفقاً لما أقرته القمة الاستثنائية لمنظمة الإيغاد، التي عُقدت بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا مؤخراً.

وتناقش هذه الجولة المسائل المتعلقة بالحكم والترتيبات الأمنية في جنوب السودان، بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بإعادة تأهيل الاقتصاد عبر التعاون الثنائي بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان. وفشلت جولة أولى من المحادثات رعاها رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» في أديس أبابا الأسبوع الماضي في تحقيق أي اختراق.

من جانبه، أكد وزير الخارجية السوداني (الدردبري أحمد) للصحفيين أن الخرطوم تسعى عبر جولة المحادثات الجارية إلى تحقيق اختراق في هذه المسألة.

وأوضح مراسل الجزيرة في الخرطوم (الطاهر المرضي) أن هذه الجولة مختلفة عن سابقتها، وأنها قد تكون أقرب إلى تحقيق توافق، في ظل الضغوط الإقليمية على أطراف النزاع في جنوب السودان.

وأضاف المراسل أن مقترحات منظمة إيغاد هذه المرة خاضعة لدراسة أكثر مما كانت عليه في السابق، وأن لدى الخرطوم حوافز ستقدمها لجارتها الجنوبية، خاصة على الصعيد الاقتصادي.

كما أن طرفي النزاع في جنوب السودان أعربا عن استعدادهما للسلام، ولكن سلفا كير طلب من مناوئيه تقديم أدلة لمواقفهم السياسية بمنطق وليس بتعنّت.■

كلمة طيبة

القرآن الكريم وتحرير إرادة الإنسان

بقلم:عصام تليمة

للقرآن الكريم مقاصد لا بدّ لقارئه ومتدبره أن يتأملها، ومن أهم مقاصده: تحرير إرادة الإنسان، أياً كانت ديانة أو عرق أو لون هذا الإنسان، فهو أولاً يقرر حرية الإنسان في امتلاك إرادته، وأن يتصرف وفقها كيفما يشاء ما لم يضرّ بغيره، سواء وصلت به حرية إرادته للإيمان بالله، أو للكفر، فلا يهم، لأن الحساب يوم القيامة وليس في الدنيا، يقول تعالى: ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾ الإنسان: ٣، وقال: ﴿وهديناه النجدين﴾ البلد: ١٠، أي طريق الخير والشر، وله مطلق الاختيار ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ الكهف: ٢٩، ويعبّر القرآن عن هذه المشيئة والحرية فيها، فلا يجبر أحداً على اعتناق دين ولو كان هو الحق الذي لاحق غيره ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه﴾ آل عمران: ٨٥، ومع ذلك هذا الدين الحق الذي لا يقبل من الإنسان غيره – كما نؤمن في ديننا الإسلامي – لو أن إنساناً أُكره على الإسلام لا يقبل منه، يقول تعالى: ﴿لا إكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغيّ﴾ البقرة: ٢٥٦، ويقول تعالى: ﴿أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ يونس: ٩٩، و﴿أنلزمكموها وأنتم لها كارهون﴾ هود: ٢٨، وكل أحكام الإكراه في الإسلام باطلة، سواء كانت في أصول الدين، أو في فروعه.

والغاية الأولى من إرسال الرسل للمتجبرين في الأرض، والمستكبرين في الكون، والمذلين لعباد الله، والمستعبدين لهم، هي تحرير إرادة هذه الشعوب، ففي حوار نبيّ الله موسى عليه السلام كان طلبه الأول من فرعون: ﴿فأرسل معيَ بني إسرائيل﴾ الأعراف: ١٠٥، وذلك بعد أن بيّن له موسى عليه السلام أن أكبر جريمة فعلها ببني إسرائيل هي تحويلهم من أحرار إلى عبيد، يقول تعالى: ﴿وتلك نعمة تمنّها عليّ أن عبّدت بني إسرائيل﴾ الشعراء: ٢٢.

ومن عظمة التشريع الإسلامي في القرآن الكريم أن جعل مصرفاً مهماً من مصارف الزكاة لتحرير الإنسان، كي يمتلك قراره وإرادته، فقال تعالى: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب﴾ التوبة: ٦٠، وقد كان خطاب القرآن في الأربعة مصارف الأولى بحرف الجر اللام، وعند الحديث عن (الرقاب) وما يليها من مصارف، تحوّل لحرف الجر (في)، وقد علل ذلك الإمام الزمخشري بأن القرآن يوحي بأن الأربعة الأخرى بداية من الرقاب، أرسخ في استحقاق الزكاة من الأربعة الأولى. والرقاب هنا أي الأرقاء (العبيد)، فجعل القرآن هذا المصرف المهم من زكاة المسلمين لينفق في باب حرية الإنسان، بل الجهاد في سبيل الله وهو مصرف أيضاً من مصارف الزكاة، وفريضة في الإسلام، هو لرفع الظلم عن الناس، وتمكينهم من اختيارهم الديني والسياسي، وعدم قهر الشعوب وكسر إرادتها، أو إجبارهم على معتقداتهم، وخير مثال لهذا الفهم، موقف عمر بن الخطاب من القبطي الذي ضربه ابن عمرو بن العاص، وبعد أن مكّنه الخليفة من القصاص من ابن أمير مصر، لم يجبره على الإسلام، بل مكنه من حرية الإرادة، وحرية التعبير، وحرية القصاص من ظالمه، رغم أن المصري كان يُضرب ويهان من الرومان ومن كل من دخل أرض مصر، دون أن يُرفع له رأس.

للأسف يهمل ويقصر كثير من المنتسبين إلى الإسلام في فهم هذا المقصد القرآني المهم وهو: تمكين الناس من حريتهم، سواء اتفقنا معهم أو اختلفنا، فالعبرة في الإسلام تحرير الإنسان من كل ألوان الأسر سواء كانت سياسية أو فكرية أو غيرها، دون منّة ممن يسعى لهم لتحرير إرادتهم، وهذا هو واجبنا من حيث الفهم والتطبيق، فنحن نسعى لاسترداد حرية إرادة الناس في مصر، وفي كل العالم، ليكون الناس أحراراً في قراراتهم، حتى لو أدت تلك الحرية لعدم إيمانهم بما نؤمن به، أو اختلفت قناعاتهم عنا، وكذلك السعي لفك أسر كل مظلوم لا يشترط أن يكون موافقاً لك، ما دام مظلوماً فحقه أن تحرره من ظالمه، هذا مقصد قرآني كبير لمن يتدبر كتاب الله تعالى.■

أردوغان التركي زعيماً للمسلمين في لبنان!!

بقلم: أواب إبراهيم

لم تكد تقفل صناديق الاقتراع في تركيا، حتى بدأت وسائل التواصل الاجتماعي في لبنان تضجّ برصد نتائجها. وبدأت الأرقام تصل لحظة بلحظة، وصولاً إلى تحقيق الرئيس رجب طيب أردوغان ٥٣٪ من الأصوات، ليحسم بذلك المعركة الانتخابية من الدورة الأولى.

رغم مرور أيام على الانتخابات، وفي الوقت الذي عادت فيه الحياة في تركيا إلى طبيعتها، مازالت وسائل التواصل الاجتماعي في لبنان مزدحمة بصور وتصريحات ومواقف أردوغان. واستبدل الكثيرون الصور الشخصية على صفحاتهم بصورة الرئيس التركي، والملفت أن كثيرين ممن اهتموا وتابعوا الانتخابات التركية، كانوا غير مبالين بالانتخابات التي شهدها لبنان قبل أسابيع، وكثير منهم لم يدل بصوته.

تكشف هذه المفارقة أزمة الزعامة التي تعاني منها شريحة واسعة من اللبنانيين وتحديداً المسلمون منهم، الذين ينظرون حولهم فيجدون كل طائفة تتحلّق حول زعيمها، يقفون معه ويقف معهم، يدافعون عنه وعن صلاحياته، فيدافع عنهم وعن حقوقهم، ويسعى لتحصيل كل قدر إضافي ممكن من هذه الحقوق ولو كانت على حساب الطوائف الأخرى.

البحث عن زعيم للمسلمين السنّة في لبنان ليس أزمة طارئة ولا حديثة، إنما بدأ مع نشأة الكيان اللبناني عام ١٩٤٦، فأداء رياض الصلح أول رئيس للوزراء لم يرق للمسلمين الذين اعتبروه مفرّطاً بحقوقهم لمصلحة الرئيس بشارة الخوري ومن ورائه الموارنة، كما لم يكن أداء رؤوساء الحكومات الذين خلفوه أحسن حالاً، خاصة أن المارونية السياسية التي كرّسها الانتداب الفرنسي، منحت فريقاً بعينه كل مفاصل الدولة الدستورية والسياسية والعسكرية. استمر هذا الاستياء والبحث عن زعيم يقود المسلمين إلى أن برز نجم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، فأيّدوه وناصروه، وساروا في تظاهرات شارك فيها عشرات الآلاف، ونشأ في لبنان تيار قومي ناصري، حاول المسلمون من خلاله تعويض تغييبهم وإهمالهم في دولتهم.

مع انتقال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات (رحمه الله) إلى لبنان واستقراره فيه، انتقلت إليه راية الزعامة. فوجد به كثيرون من المسلمين زعيماً مواجهاً لتسلّط المارونية السياسية، خاصة أنه حمل لواء القضية الفلسطينية وتحرير فلسطين ومواجهة العدوّ الإسرائيلي، فتصدّر عرفات المشهد وتزعّم ما أطلق عليه اسم الأحزاب الوطنية والإسلامية. مع الاجتياح الإسرائيلي خرج عرفات من لبنان، وخمد وهج زعامته.

في هذا الوقت بدأت الوصاية السورية تغرز مخالبها في لبنان. فدخل جيشها كل المناطق، باستثناء ما كان تحت الاحتلال الإسرائيلي، وعملت على تطويع زعامات المسلمين، لتستمر الأزمة بالبحث عن زعيم.

حتى الرئيس رفيق الحريري رحمه الله الذي تصدّر المشهد السياسي ممثلاً للمسلمين بعد اتفاق الطائف، فالمرة الوحيدة التي نجح خلالها بتكريس زعامته كانت حين قرر مواجهة النظام الأمني اللبناني السوري من خلال الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٠، فاكتسح الساحة وسحق خصومه الذين كانوا في السلطة، وربما هذا الاستحقاق كان المناسبة التي فكر خلالها خصومه باغتياله والتخلص من زعامته.

اليوم وبعد ثلاثة عشر عاماً على اغتيال الحريري الأب، يفتقد المسلمون السنّة زعيماً يستحق أن يلتفوا حوله. فمن هو مؤهل ليكون زعيمهم يحرص في كل مناسبة على التفريط بحقوقهم، ولا يبالي بالدفاع عنهم، أوتحصيل حقوقهم وحمايتهم في مواجهة شره وطمع الطوائف الأخرى، رغم أن الدستور منحه صلاحيات واسعة، لكنه يحرص على التفريط بها والتنازل عنها وتقديمها عطايا إلى بقية الطوائف.

لذلك، يواصل المسلمون مسيرة البحث عن زعيم يمثلهم، وقد وجدوا ضالتهم بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بانتظار أن يستيقظ من يعنيهم الأمر في لبنان من غفوتهم ويدركوا أن الزعامة ليست منصباً بل التفافاً شعبياً.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	شوال	حزيران وتموز	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	١٦	٣٠	٣٤	٣	٢٩	٥	٤١	١٢	٢٦	٤	٥٨	٧	٣٤	٩
الأحد	١٧	١	٣٤	٣	٣٠	٥	٤١	١٢	٢٦	٤	٥٨	٧	٣٤	٩
الإثنين	١٨	٢	٣٥	٣	٣٠	٥	٤١	١٢	٢٦	٤	٥٧	٧	٣٤	٩
الثلاثاء	١٩	٣	٣٥	٣	٣١	٥	٤١	١٢	٢٦	٤	٥٧	٧	٣٣	٩
الأربعاء	٢٠	٤	٣٦	٣	٣١	٥	٤٢	١٢	٢٧	٤	٥٧	٧	٣٣	٩
الخميس	٢١	٥	٣٧	٣	٣١	٥	٤٢	١٢	٢٧	٤	٥٧	٧	٣٣	٩
الجمعة	٢٢	٦	٣٧	٣	٣١	٥	٤٢	١٢	٢٧	٤	٥٧	٧	٣٣	٩

تصدرها شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر
رئيس التحرير: إبراهيم المصري
المدير المسؤول: أيمن إبراهيم
الإدارة: بسام غنوم
الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس +961.1.650308
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com
صف الأحرف والفرز: Creative Advertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧